المذاهب الاجتماعية والاقتصادية

تأليف

محمود متولي

الكتاب: المذاهب الاجتماعية والاقتصادية

الكاتب: محمود متولي

الطبعة: ٢٠٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www.bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

متولي، محمود

المذاهب الاجتماعية والاقتصادية / محمود متولي

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٢٣ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٥ – ٣٨٦ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع: ٢٥٣١٥ / ٢٠٢١

المذاهب الاجتماعية والاقتصادية

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

إن قصة الإنسانية منذ وجد الإنسان على ظهر الأرض ليست في جوهرها إلا صراعا بين الخير والشر. معان سامية وأهداف نبيلة ضحى في سبيلها ملايين البشر أمام أولئك الذين خضبوا التاريخ البشري بآثامهم وأفعالهم. ومع كل ذلك، وبرغم المحن التي مرت بها البشرية، فإننا كنا دائما نرى النصر يعقد لؤلؤه لأصحاب الخير ورجال العقل وأنصار الحضارة والسلام.

وطوال فترات القرون السابقة كانت تمر بالبشرية صور وألوان من المذاهب الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم البشر.

ولعل قصة الصراع القديم بين الطبيعة الإنسانية لم تلبث أن تحولت إلى قصة الصراع بين مبدأ وآخر حيث قوم يدافعون عن مبدأ معين يريدون به السيطرة أو سلب حقوق الآخرين. ولقد برهن التاريخ البشري على مر العصور أن النصر دائما لإرادة الشعوب وأن لكل شعب حق اختيار نظامه بنفسه وحق اعتناق الفلسفة التي تناسبه وحق اختيار حكامه.

واستطاع التاريخ أيضا أن يوضح لنا فلسفة حقيقية وهي أنه لا يمكن أن يسود البشرية نظام موحد بل هناك حكمة في التنوع والتطور، والحقيقة الثابتة التي يمكن أن نخرج بها أنه من الممكن أن تتقارب الميول ومن الممكن أن تعيش المبادئ جنبا إلى جنب وأن يكون هناك تعايش سلمي بين فريقي المصارعة المذهبية.

وفي كتابي هذا حاولت جاهدا استعراض التاريخ بعصوره الثلاثة: القديم والوسيط والحديث شارحا دور الإنسان. وتطور المجتمعات ثم تكلمت عن فلسفة المفكرين وما كتبوا عن نظام الدولة وما تمنوه لكي يصل الإنسان إلى تحقيق سعادته، وبعد ذلك تكلمت عن الديموقراطية، مفهومها، أسلوبها، وتطورها، ثم وضحت بجلاء كيف أن هناك ديموقراطية تلصق بالنظام الرأسمالي وأيضاً ديموقراطية تلصق بالنظام الشيوعي. وتكلمت عن الرأسمالية ودورها وأثرها وحكمها والفلسفة التي تعنيها موضحا بجلاء أن الأسلوب الذي اتبع قديما في الدول الرأسمالية لحل مشاكلها الاقتصادية لا يمكن بتاتا أن يناسب دول القرن العشرين. وتكلمت عن ديكتاتوريات القرن العشرين واقتصرت على ثلاثة أنظمة هامة هي الشيوعية حيث أنها تعني ديكتاتورية البروليتاريا، والنازية التي تعني ديكتاتورية فئة معينة تحكم بلا حدود ولا قانون ولا دستور. ثم عن الفاشية المتمثلة في شخص فرد واحد هو الدوتشي. ووضحت بجلاء أن النازية ليست اشتراكية. وأن الفاشية ليست اشتراكية. وأن الشيوعية ليست اشتراكية. وهناك فرق كبير بين المعنى الحقيقي للاشتراكية ومفهوم هذه الفلسفة لدى أصحابها.

وختمت كلامي بأن تكلمت عن الاشتراكية وسماتها الاقتصادية وضرورة الاشتراكية موضحا أنواعها إلى أن وصلت إلى الاشتراكية في عصر الذرة. موضحا بجلاء أن الاشتراكية هي الحل الحتمي الوحيد لخروج الشعوب صاحبة الاستقلال الحديث والتي خضعت طويلا للاستعمار...

هذه الشعوب لا يمكن أبدا أن تطبق الرأسمالية حيث أن الرأسمالية نجحت في ظروف مغايرة تماما لظروف قرننا الحالي. كذلك لا يمكن أيضا تطبيق النظام الشيوعي الذي لم يطبق حتى الآن بالمعنى الحرفي في أية دولة في العالم.

ومن ثم كان الحل الاشتراكي هو الحل الأمثل أمام هذه الدول للخروج من طور التخلف وقطع مرحلة طويلة تجاه التقدم والرفاهية والرخاء.

أن الاشتراكية لا شك تعتبر فلسفة الإنسانية التي وصلت إليها بعد طول جهاد وكفاح والتي انبثقت من آلام ملايين البشر وخرجت معبرة عن حق الأغلبية في المشاركة في ثروة الوطن، هذه الأغلبية لا تشترط أن تمثل العمال وحدهم بل العمال والفلاحين وبقية قطاعات الشعب.

إن هذا القرن (العشرين) هو قرن الفرد والمجتمع لا سيطرة لأحدهما على الآخر ولا استغلال أحدهما للآخر بل تعاون تام وتأكيد جديد، لأن حرية الفرد يجب أن تصان من طغيان الجماعة، وأن الجماعة يجب أن يحفظ لها كيانها وتصان من سيطرة الفرد. إن الاشتراكية الجديدة التي بدئ الأخذ بها هي الاشتراكية الإنسانية التي تعني تماما صورة حية نابضة للتحرر الاجتماعي والاقتصادي بعد التحرر السياسي.

إن التجربة الجديدة التي بدأت شعوب آسيا وأفريقية في تطبيقها قد أظهرت بجلاء أن التقدم لن يلبث حتى يعانق هذه الشعوب ويسير معها ويطورها ويقفز بها ويجعلها تعويض ما فاتها في سنين طويلة من الجوع والحرمان والاستغلال.

إنني حاولت قدر جهدي أن أوضح في كتابي هذا هذه الصور من المذاهب الاجتماعية والاقتصادية وأملي أن أكون قد وفقت في إسداء خدمة متواضعة لبلدي العزيز.

المؤلف

الباب الأول

تطور وفلسفة المجتمعات

"إن المجتمع هو كل إنسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم".

تعريف المجتمع:

في تعريف بسيط للمجتمع: هو مجموعة من الأفراد تجمعهم وحدة من الأهداف تنبع من اشتراك في المشاكل والظروف والحاجات. ولابد أن يتوافر لهؤلاء الأفراد نوع معين من التاريخ ومكان جغرافي وهما ما يعبر عنهما بالبعدين الزمني والمكاني ويوجد بين أفراد هذا المجتمع نوع معين من التفاعل والتفاهم والاتصال.

وتوجه المجتمع وأفراده فلسفة معينة يتفقون عليها تقوم على أساس قواعد وأحكام تنظيم سلوكهم كأفراد وجماعات في سبيل تحقيق أهدافهم الموحدة. نعم فكل مجتمع له أهداف يسعى لتحقيقها عن طريق الحركة والتطور على أسس ومقاييس ومعايير محدودة مفهومة واضحة غير غامضة يفهمها الجميع ويفهم من ثناياها دوره في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع. ولن تكون هذه المعايير واضحة تماما إلا بعد أن يمر أفراد المجتمع بتجارب من الخطأ والصواب ويتعلموا كيفية إصدار أي قرار ويتعهدوا

بتنفيذه وهم بذلك يرسمون الإطار لفلسفتهم، ولن يخرج هذا الإطار إلى حيز الوجود إلا إذا كان هناك تماسك بين أفراد المجتمع، تماسك يعتمد على البناء الداخلي لصورة المجتمع وعلى ما تمارسه قيادته الحكيمة من تأثير، ولا شك أن هذه القيادة تنبع من شخصية القائد الذي يفهم نفسية الشعب ويملك قدرة التأثير فيه وكيفية تغيير اتجاهات هذه القيادة يخلقها القانون والعرف والعادات والتقاليد والنمط الحضاري الذي تعيش فيه أمة ما.

فالمجتمعات يخالف بعضها البعض حيث لكل مجتمع تقاليده وعاداته وتراثه الثقافي والاجتماعي والسياسي. ولأفراد كل مجتمع مثل عليا يعيشون عليها ويضحون في سبيلها بل قد يدخلون في معركة حياة أو موت من أجلها.

والمجتمع منذ النشأة التقليدية الأولى للبشرية في جميع الأزمنة السالفة لم يكن سوى تجمع أفراد تربطهم مصلحة مشتركة يحسون بمصير واحد أجبرتهم ظروفهم الطبيعية على التجمع في منطقة معينة وتطورت مبادئ تلك المجتمعات حتى سلمت السلطة إلى جماعة منهم يستأنسون برأيهم ويحسنون قيادتهم وهكذا بدأت فكرة الحكم. ثم لم تلبث القيادة الجماعية أو بمعنى آخر تلك الجماعة القيادية إن استأنست في أكبرهم سنا الحكمة والمعرفة والصبر فسلمته قيادها ولم تلبث النفس البشرية أن تركت الأمور لهذا العقل الجديد ولم يكن في الواقع إلا أقوى الجماعة جسدا وقوة، لأن القوة كانت هي الحاكم الأول في فترة ما قبل التاريخ.

نظرة عامة:

تطورت نشأة المجتمعات من بيئة إلى أخرى واختلفت طبقا للظروف الطبيعية وللمقومات الحضارية المتاحة لكل مجتمع. فبعضهم سلم القيادة لأقواهم وآخرون لأكبرهم سنا على أن يشركوا معه مجلسا يستشيره قبل اتخاذ أي أمر من الأمور، ولكن لم نلبث أن رأينا أن المجتمعات لا تكاد تمنح السلطة لشخص بمفرده حتى يستأثر بها ويحكمها حكما منفردا وتنجح تلك المجتمعات في بعض الأحيان مما جعل بعض الناس يظنون أن هذا النظام من الحكم تدعيم للمجتمع وانتصار لمبادئه وطريق سهل لتحقيق أهدافه في وقت الشدة والأزمة. ولكن المجتمعات جميعا كانت تفضل أن يشترك الشعب كله في حكم نفسه وكانت تعتقد أن هذا الملك أو القائد أو الحاكم ليس إلا مفوضا من قبل الشعب وأن من يعاونه من حكومة أو سلطة ما هم إلا خدم للشعب أولا وأخيرا. فإن حاول الحاكم أن يشذ أو حاول أعوانه أن يطغوا على حق الشعب يطرد هذا الحاكم وينحى معاونوه.

هذه هي النظرة للمجتمع البدائي. مجتمع غير معقد. ولكن لم تلبث إن تطورت الحياة وتطورت معها أساليب الحضارة والظواهر الجديدة المدنية والحضارية التي بدأت تطفو على سطح الحياة لم تلبث كل هذه العوامل أن عقدت هذا المجتمع فأصبحت للناس مطالب جديدة فتطورت المجتمعات الأولى إلى مجتمعات أخرى تختلف فيها المصالح وتتنافر فيها الأهواء.

وظل الإنسان في مرحلة صراع وتطور هدفه بذل أقل جهد للانتفاع بأكبر غنيمة. واختلفت آراء ونظريات المؤرخين والكتاب والمفكرين في

تعليل أسباب التطور البشري، فمنهم من يفسره بالعامل الاقتصادي وحده ومنهم من يوعزه إلى العامل السياسي بجانب العامل الاقتصادي ومنهم من يفسره بالعامل الاجتماعي.. وفي الحقيقة أن التطور الذي مر بالمجتمع الإنساني لم يكن إلا نتيجة تفاعل وترابط بين هذه العوامل الثلاثة مع العوامل الروحية والظروف الطبيعية، ذلك أن التطور الحضاري للإنسان قد جاء نتيجة للتفاعل المستمر بين العناصر المادية والعناصر المعنوية. فقد كان لنشأة الأديان والقيم التي حملتها للإنسان كان لها أثرها الكبير في دفع عجلة التطور مع العناصر المادية الأخرى.

وخلاصة ما تقدم إذن أنه لن يقوم مجتمع سياسي منظم ما لم تتوافر عناصر أساسية هي:

١- اتخاذ أفراد هذا المجتمع.

٢- وحدة الجماعة في تحقيق هدف معين.

٣- عقيدة أو فلسفة يعتنقها أفراد هذا المجتمع وتضع الحدود والإطار وتحدد الهدف الذي يسعى لأجله المجتمع باعتبارها الدافع المحرك لأفراد المجتمع لأن يعيشوا وباعتبارها كذلك محور تخطيطهم لحياتهم هم يعملون بمقتضاها ويسيرون وفقا لها من كل ما يبذلونه لتحقيق أهدافهم فوحدة الأهداف أساس لنشأة مجتمع سليم وهي في الوقت نفسه ليست إلا مبدأ اجتماعيا وأيضا اقتصاديا وسياسيا يحيط بحياة الناس وينظم حركتهم.

والمبدأ الاجتماعي لأي مجتمع حر سليم هو:

حرية أفراده الاجتماعية بمعنى عدم وجود ظلم اجتماعي بمعنى أن يحس كل فرد في هذا المجتمع بحقه في أن يعيش حرا وله كيانه البشري واعتباره الإنساني ومكفولة له جميع الضمانات التي تجعله آمنا مطمئنا على مستقبله ومستقبل أولاده وأسرته.

أما المبدأ الاقتصادي بالنسبة للمجتمع فهو يعني:

توفير الرخاء والسعادة والحياة لأفراد هذا المجتمع جميعا دون تخصيص طبقة معينة للفوز بخيرات المجتمع.

أما المبدأ السياسي فهو يعني:

الحرية السياسية بمعناها الكامل واشتراك المواطنين في توجيه أمورهم وحكم أنفسهم وعدم سيطرة فئة معينة على أغلبية الشعب ووجود الرقابة الشعبية الفعالة لتضمن سير الجهاز الحكومي والجهاز التنفيذي من أجل حياة هذا الشعب وحريته السياسية.

وفيما يلي رسم بياني تخيلته إلى حد ما يمثل الطريق إلى تحقيق هدف الشعب وضمان السعادة للمجتمع.

ويتضح لنا أنه نتيجة للتجارب السابقة من الخطأ والصواب التي يمر بها الشعب مضافا إليها المعايير والتقاليد من ثقافية واجتماعية وسياسية أن تتبلور فلسفة المجتمع.

ويتضح لنا أنه نتيجة لوجود دستور يحمي مصالح الشعب ويبين

حقوقه وواجباته ليعرف كل من المواطنين دوره كما أنه نتيجة لوجود قيادة شعبية تشمل في طياتها الرقابة الشعبية وقائد وطني ينفذ الدستور ويحمي المواطنين، هذا بجانب وجود التقارب الاجتماعي والفرص المتكافئة أمام الجميع بلا تمييز، ذلك كله فضلا على وجود التماسك في البناء الداخلي لأفراد المجتمع، لكل ذلك تتضح العدالة والمساواة والحرية.

ومن تفاعل فلسفة المجتمع مع التطور والتقدم الذي يحمله الأفراد عن طريق الحرية والعدالة والمساواة تنتج الحركة التي تدفع بالمواطنين متآزرين متكاتفين نحو تحقيق أهداف المجتمع لسعادة أفراده.

ما الهدف من ضرورة وجود فلسفة لكل مجتمع؟:

الفلسفة للمجتمع كالاسم للفرد فهل يمكن أن يعيش فرد بلا اسم؟ أن وجود فلسفة للمجتمع تجعل أفراده بمثابة الأسرة الواحدة كل منهم يفهم دوره في هذه الفلسفة وعلى ضوئها يرسم خطة حياته ويلائمها مع المجتمع الذي يعيش فيه وهو ما يضمن تكاتف الأفراد ويدعم مساندة البعض للبعض الآخر في كفاحهم من أجل تحقيق الهدف الذي يعيشون من أجله، ولابد لهذه الفلسفة من أن تنبع من ضمير هذا المجتمع، فلا تكون مستوردة أو منقولة، كما لا يصح أن تكون غير مطابقة للبيئة التي تعيش فيها لأنها في كل هذه الحالات لا تتفق مع الأبعاد الحقيقية للمجتمع الذي تطبق فيه ومن ثم فلا تتفق مع ضمير أفراده.

ولن تحقق أي أمل تقدمي فلسفة لا تتفق وإرادة الناس وعلى العكس إذا كانت الفلسفة نابعة من ظروف المجتمع ملائمة لطبيعته واحتياجاته فإنها

تعتبر أقصر طريق إلى التطور التقدمي للمجتمع بما يحقق رفاهية أبنائه.

ولا يجب أن يكون هناك تناقض بين فلسفة المجتمع ومعتقداته أو أن تكون ضد تراثه القديم ولابد أن يقتنع أفراد المجتمع بتلك الفلسفة اقتناعا كاملا يكفل لهم الاندفاع بحماس وبروح معنوية عالية والوصول إلى تحقيق تلك الفلسفة وعدم الخروج عليها والمشاركة في تدعيمها وبمعنى أصح يمكن أن نقول: أن فلسفة المجتمع هي مبادئه التي يسير عليها، وأهدافه التي يسعى لتحقيقها وحياته التي يبذل جهدا طويلا ليحافظ عليها متطورة مع الزمن غير جامدة مع الرجعية حية بين الأمم... غير راكدة في صفوف الحضارات والمجتمعات.

وقد ينتج نتيجة لاعتناق المجتمع فلسفة ضد الإرادة العامة لمجموع الشعب أو عندما يعتنق مجتمع فلسفة وحدها تجعله فوق البشر، قد ينتج نتيجة لذلك أن تضل مثل هذه المجتمعات طريقها في تحقيق أهدافها وقد تكون النتيجة تحطيم كيان مثل هذه المجتمعات وهدم حضارتها. لأن هذه المجتمعات مجتمعات تسير بلا هدف ولا خطة ولا ضمير ولا وازع أخرقي وفلسفتها عادة عنصرية قائمة على التعصب وكره الحضارات الأخرى والاحتكار لأجناس البشر. فالحضارة النازية التي قادها هتلر والمبادئ العنصرية التي نادى بها في فترة حكمه جعلت من المجتمع الألماني في تلك الفترة مجتمعا ضائعا لا يعرف طريقه تماما، وكذلك صورة المجتمع الإيطالي تحت حكم موسوليني فهو أيضاً كان معبراً عن فلسفة ضالة هدفها القوة والاستعمار.

وانهارت طبعا قيم ومبادئ النازية والفاشية لأنهما لا توافقان الشعبين

الألماني والإيطالي، هذا إلى جانب أنهما لا يوافقان إرادة شعوب العالم. فلابد لكي يعيش مجتمع في أمان أن يتخذ لنفسه ما يحلو من فلسفة ومبادئ ومذاهب وينظم حكومته كما يشاء وكيفما شاء بشرط ألا يضر ذلك بالجنس البشري ولا يهدد أمن السلام العالمي.

تطور المجتمعات:

لا يزال تحليل عوامل تطور المجتمعات غير واضح تماماً، ولي سؤال أحب أن أسأله. هل التطور ضرورة لكل مجتمع؟.. أو بمعنى أصح هل حتمية التطور للمجتمعات شيء هام في حياة البشرية؟.. وما العوامل التي نفسر بها التطور؟ وما المرحلة التي يجب أن يمر بها كل مجتمع قبل أن ينتقل إلى مرحلة أخرى؟.

لقد مرت البشرية بفترات من التطور استخدم فيها الإنسان أساليب مختلفة لتحقيق معاشه ومهما تنوعت هذه الأنظمة واختلفت فلسفاتها فإن هدفها الرئيسي هو إشباع قدر من الحاجات والرغبات التي لا تحدد بشيء وذلك عن طريق استخدام الموارد الإنتاجية المحدودة والموجودة بين يديه والتي منحتها له الطبيعة في بيئته.

ويقسم المجتمع البشري منذ نشأته الأولى إلى عدة مراحل تختلف باختلاف نظرة الفلاسفة لها على أننا يمكن أن نقول: أن الإنسان قد مر في مرحلة جاءت بعد فترة طويلة للمخلوقات غير البشرية ثم بدأت فترة ما قبل التاريخ حيث كان الإنسان المتوحش الذي يعيش عيشته البدائية التقليدية الأولى يغطي جسده الشعر لا يعرف أين يقيم وليس له مسكن

إلا جذوع الأشجار لا يفهم معنى التجمع ولا يستقر في مكان.

وبدأت الحاجة إلى ضرورة الاستقرار وشعر الإنسان بحاجته وبضرورة أن يتحد مع غيره من البشر وأن يقيم في مكان له حدود وأن يهيئ وسيلة للدفاع عن نفسه حتى يتمكن من صراع الطبيعة في سبيل البقاء، ولم تلبث تلك الأهداف أن جمعت البشر في مجتمعات أطلق عليها اسم المجتمعات البدائية، وأهم مظاهرها أنها كانت تعتمد على الصيد والقنص ثم الرعي وأخيرا الزراعة. ومن المهم أن نعلم أنه كان لهذه الجماعات عدة قوانين غير مكتوبة تسير وفقا لها وهي ما تعرف بالعرف وكان لها أيضا مبادئ وأهداف تعمل من أجلها وقد يكون العرف نتيجة لوجود عادات معينة تصالح البشر على الاستمرار في السير عليها ومن ثم أصبحت شبه قوانين مكتوبة في عقول كبار ورؤساء القبائل فقط وعرفا مصطلحا عليه ولا تجوز مخالفته.

ثم ما لبثت أن انتقلت مرحلة التجمعات البدائية أو المجتمعات التقليدية إلى مرحلة التاريخ القديم والإمبراطوريات الأولى حيث ظهر نظام الرق والعبودية في عهد تلك الإمبراطوريات كالإمبراطورية الرومانية والفارسية.

ويهمنا أن نذكر هنا أن هذه المجتمعات كانت تمتاز بوجود طبقات في فئاتها حيث تميز الطبقة عدة امتيازات عن الأخرى وأهم هذه الطبقات هي طبقة الحكام مضافا إليها طبقة من الأشراف (النبلاء) ورجال الدين هذا بجانب طبقة كبار الجند ثم أخيرا طبقة العامة وهم الذين يمثلون الشعب الأصيل الحقيقي في أي مجتمع هذا إلى جانب طبقة العبيد. ونعني طبعاً

بطبقة الشعب أولئك الذين يملكون بعض الحرية في كسب رزقهم وقوتهم وحماية أنفسهم ولكن لم يكن لهم أية حقوق في عرف الحاكم أو النبلاء.

ولم يلبث نظام الرق والعبودية أن تحول إلى نظام لم يكن منه بد في العصور الوسطى وهو نظام الإقطاع. أما في العصور الحديثة فقد مر التطور بمراحل عدة قد تكون مرحلة خلق مستويات جديدة ومفاهيم جديدة للدول ثم للشعوب هي أهم تلك المراحل حيث نضج الوعي السياسي لدى طبقات الأغلبية التي خلقت فيما بعد القوميات. وإنني أحس أنه يجب أن ننظر إلى زاوية التطور البشري خلال عصور التاريخ مبتدئين بالآتي:

العصور الأولية:

هنا كان الإنسان لا قيمة لوجوده ما لم يجد الطريق لإخفاء نفسه من الوحوش الضارية وهنا يحس الإنسان بضعفه أمام قوة الطبيعة وهذه الفترة يمكن تقسيمها إلى:

(أ) الإنسان الفرد حيث كان الإنسان بعيدا عن التجمع السياسي.

(ب) الإنسان والجماعة حيث تكونت جماعات صغيرة.

وقد مر الإنسان بمرحلتين: الأولى حيث كانت الانعزالية لا تزال تصبغ أفكاره وتسيطر عليه. أما الأخرى فهي تظهر حينما شعر بالفوائد الجمة التي تعود عليه مع الاتحاد مع زملائه لتكوين وحدة صغيرة في بداية الأمر. ولقد كان الدافع الأساسي لهذا التكوين الجماعي هو الحاجة إلى إشباع رغبات الإنسان الاقتصادية من غذاء وأمن ومسكن واستقرار، أي

أن العامل الاقتصادي كان يمثل الدور الأول وراء التجمعات البشرية الأولى، حيث كان الفرد يجد الأمن والطمأنينة في البحث عن غذائه مع الجماعة ويشعر بعدم الخوف في مصارعته الطبيعة والحيوانات وذلك لخوف الحيوانات من التجمعات البشرية واستنتاج الإنسان الفرد ذلك من وجوده في جماعته وخروجه للصيد معها.

(ج) ولم تلبث عوامل جديدة أن أثرت حيث بدأ الفرد يكون لنفسه أسرة والأسرة لها قبيلة ومن ثم نرى الفترة الثالثة هي فترة الجماعة والقرية حيث كانت القرى لا تحتمل معنى القرية الحديث. نعم لقد تطورت الجماعة فأصبحت قبيلة والقبيلة ضمتها عدة أماكن ثم تجمعت في مكان واحد ومن عدة أمكنة تجمعت عدة قبائل أحيطت بحدود معلومة وكان لابد لهذه الجماعة الجديدة التي أصبحنا نطلق عليها اسم القرية أن تنتخب أو تختار لها حاكما وأن تمارس نشاطا سياسيا من نوع ما لا يحمل في الواقع مفهوم النشاط السياسي بل هدفه تحقيق سعادة كل فرد والعمل على أن يكون لكل شخص وجوده وحمايته، وهنا نجد أن أدوات الإنتاج وعناصر الإنتاج ملك مشاع للجميع ولا ميزة لفرد عن الآخر وكل ما يستطيعه الفرد من عمل هو من حقه أن يتمتع به. وميزت تلك الفترة حرب الصراع بين الأفراد وبين الطبيعة القاسية لا غير.

ويصحب تلك الفترات الثلاث الحاجة لتقدم الحضارة الإنسانية أو لتحقيق مطالب أخرى للأفراد يكون النظام الموجود قاصرا عن تحقيقها ومن ثم يصبح الإنسان الذي يعيش على الصيد زرعا مستقرا بجانب أماكن وجود الماء بعد أن يمر بمرحلة الوعي.

والزراعة في تلك الآونة زراعة تعني بالكفاية للفرد أولا ثم للأسرة ثانيا أي أنها تعني الكفاية لمجموع القبائل التي يحيط بها سياج واحد ولم تعرف بتاتا في تل كالفترات الزراعة للتصدير أو الزراعة التجارية بل كانت هذه المجتمعات تعمل على الاكتفاء الذاتي زراعيا.

التاريخ القديم:

ولا تلبث المجتمعات التقليدية أو الأولية أن ترقى بأفرادها، وتكون مجتمعات كبيرة حيث تتكون المدينة من عدة قرى ولا تلبث الظروف المطورة لأسلوب الحياة وطرق معيشة السكان أن تجبر المدن على الوحدة في كائن موحد لنجد تكوين ما يعرف بالوحدات السياسية التي ميزت التاريخ القديم عن فجر التاريخ حيث يدخل مجتمع الإنسانية إلى تطور جديد.

فنرى فعلا وحقيقة تحكم بعض العناصر وتكوين الإمبراطوريات القديمة. ولا شك أن ذلك قد يكون راجعا إلى سيطرة إنسان أقوى من الآخرين أو قبائل مهاجرة من مناطق أجدبت خيراتها إلى مناطق غنية وكان المغلوب دائما يدخل في عداد الرقيق ويعتبر عبدا للمنتصر. وهكذا ظهرت عبودية الشعوب وأصبحت صفة تلتصق بالضعفاء.

وبدأت صورة المجتمعات السياسية لتلك الفترة تخلق مشاكل ترتبت عليها ضرورة الاهتمام بأحوال الشعب المنتصر الحاكم الذي هيأت له الظروف الطبيعية فرصة السيطرة على شعوب أخرى وتسخيرها لتحقيق كيانه ورخائه ونرى ذلك في الإمبراطورية الرومانية وما كانت تستعبد من شعوب أخضعتها وفتحت أراضيها بحدا لسيف. هذا بجانب صورة فكرة

الحكم عند الشعب الفرعوني والحضارات الضخمة التي نشأت في دجلة والفرات. كل هذه الأدوار تتيح لنا فعلاً أن نعتقد أن كل شعب أخضع شعوبا أخرى بالغزو والفتح استعبدها.

وتقدمت النظم السياسية في العصر القديم قليلا وأصبح الملك أو الإمبراطور هو الصورة الممثلة للحكم بعد أن كان شيخ القبيلة أو الأمير بالانتخاب في العصور الأولية، أي أنه جاءت فكرة الوراثة على العرش مع الصور القديمة فكانت في الواقع ثورة سياسية كبيرة في العلاقات الإنسانية أثرت في حياة الشعوب وخاصة حينما اعتقد هؤلاء الحكام أنهم ورثوا الملك الهيا ومن ثم أصبحوا مطلقي الحكم والسلطان. وتحققت نظريات السياسة التي تبلورت في تلك الفترة حيث كانت هناك آلهة من البشر في حضارات وآلهة من الملوك في حضارات أخرى وأصبح الحق المقدس للملوك نابعا من فترات تاريخ الإنسانية في العصور القديمة، وثبت فعلا أن تلك الفترة لم تخل من سيطرة الإنسان بصورة أكبر من عصور ما قبل التاريخ، وعصر التجمعات البشرية وفجر المدنية على الطبيعة والتحكم في كثير من عناصرها.

على أنه وإن كانت فكرة الحكم الملكي في تلك الآونة مقدسة فإن الملك كان يساعده مجالس كثيرا ما حققت رغبات الشعب وأن هذا الشعب كان يحس أن الملك وطبقة الحكام يمثلان نموذجا بعيدا عن واقعه ومن طينة أخرى غير طينته وكانت الصورة السياسية كالآتي:

صورة الطبقة الحاكمة تتكون من الآتي:

١ الملك.

٢- الوزراء.

٣- النبلاء والأشراف وكبار الضباط.

٤- رجال الدين والكهنة.

ولا شك أنه كان لرجال الدين المركز الثاني بعد الملك وذلك لما كان للاهوت من أثر كبير على عقول الناس قديما أما صورة الشعب فكانت تتكون من الآتي:

١- الجنود وصغار الضباط.

٢- الفلاحون والصناع والتجار.

٣- الموظفون والمثقفون.

وهؤلاء كان عليهم الغرم والكد والكدح ويكفيهم أن يتمتعوا بحريتهم وليس لهم الحق في الحكم بتاتا.

أما الصورة الثالثة فهي صورة:

العبيد الذين أصبحوا عبيدا نتيجة لغزو أو فتح أو نتيجة لتجارة الرقيق وهؤلاء يعملون خدما في المنازل وقد يخرجون لقضاء الحاجات وقد يجندون في الجيش وقد يتسلى الملوك بتقديمهم للحيوانات المفترسة.

ولقد تطورت أساليب الحكم في مدنيات بعينها في التاريخ القديم ولكن أهم مدنية في التاريخ القديم مارس الإنسان فيها لأول مرة فكرة

إشراك الشعب كله بمجموعه في الحكم وفي صورة مدن تمثلها مجالس تشترك مع الحاكم في إقرار اللوائح والقوانين– هي مدنية بلاد الإغريق (وقد تجنح تلك الجماعة إلى الخطأ ولكنها لات جد عيبا في الرجوع عن هذا الخطأ واعتناق الفكرة الصواب) وقد اعتبرت تلك المدنية أرقى مدنية مرت بها البشرية حيث نحس بظهور الكلمة التي نرددها اليوم ونعمل جاهدين على تحقيقها وهي ديموقراطية الشعب.

ففي المدن اليونانية كلها وأثينا على رأسها كانت تطبق فعلا فكرة الحكم الديموقراطي المثالي حيث كان من حق أي شخص أن يناقش ويجادل الحاكم ونجحت أثينا في ديموقراطيتها إلى أبعد الحدود ولكن فكرة الحكم الديموقراطي التي وصلت أعظم مراحلها في عصر "بركليز" حاكم أثينا المشهور لم تلبث أن صدمت وشككت المؤمنين بالديموقراطية في مدى جدواها. وذلك في أثناء الصراع بين أثينا واسبرطة حيث كانت هذه تمارس حكم الفرد الديكتاتوري والنظام العسكري في اسبرطة مما زعزع فكرة الديموقراطية وتجربتها الناجحة في أثينا.

وكان لقيام الحرب بين أثينا واسبرطة فرصة امتحان عسير للديموقراطية وكان الانتصار اسبرطة في بعض الوقائع أن آمن بعض الناس (وهم مخطئون بلا شك تمام الخطأ في هذا) بفشل فكرة الديموقراطية، فتجربة اليونان إذن هي التجربة الأولى في حياة البشرية التي طبقت الديموقراطية وأشركت الشعب في الحكم.

وهكذا يمكنني أن ألخص العصور القديمة على أنه كان يسودها نظام

المدن السياسية وهي مدن مستقلة تمام الاستقلال بعضها عن بعض ولكن مدينة حاكم ولها نظام سياسي مستقل من النظم السياسية السائدة في المدن الأخرى. وقد وضح أن هذه المدن كان يسودها أما نظام حكم جمهوري أو ملكي وفي بعضها كان يسود النظام الأرستقراطي (بمعنى حكم طائفة من الأغنياء كما كانت الحال في اسبرطة) وكانت الأرستقراطية هي الأرستقراطية المادية أي تلك التي يعتمد أصحابها على ما لهم من مال وقوة حيث كان يشترط لتولي الحكومة أو الوزارة نصاب معين من المال سواء كان متمثلا في ضريبة تدفع للحكومة أو عقار مملوك للشخص، وكانت نظم الحكم في تلك المدن تتلون مع الظروف المحيطة بها.

ولقد تبعت روما الإغريق في نظم من المدن السياسية ثم لم تلبث أن تحولت إلى أن تكون سيدة إمبراطورية ضخمة سواء في عصرها الجمهوري أو الإمبراطوري.

هذا عن الحضارة الغربية حيث انتشار الدولة المدنية، أما سر تفرقة المدن فلعله يرجع إلى عدم وجود فلسفة أو هدف يجمعهم معا في دولة واحدة كما كان بالنسبة للحضارة الشرقية حيث كانت فكرة الدولة المدنية غير معلومة وكان بدلا منها توجد بلاد بأكملها وقوميات شاملة وإمبراطوريات ضخمة. فقد كانت هناك بابل وآشور ومصر الفرعونية.. كل ذلك في الشرق حيث كان الدين هو النطاق الروحي الضخم الذي يجمع الشعب حول الملك وكانت الوحدة الوطنية متمثلة في الشرق بصورة كبيرة، ولكن يلاحظ أن الحكم الشرقي لم يعرف الديموقراطية إلا على نطاق

ضيق، فالحكم كان للملوك فقط، ولا يفوتنا هنا أن نمجد الفلاسفة اليونان وأفكارهم عن نظم الحكم وطرق سياسة الدولة والجدير منهم بالذكر هو أفلاطون وتنظيمه الأساسي المثالي في الحكم لمجتمع تشمله السعادة بأكمله.

فلسفة أفلاطون في الحكم:

وضع أفلاطون نظاما للحكم المثالي بالنسبة للمجتمع اليوناني وقصد به تحقيق التوازن بين طبقات شعب الإغريق في كتابه "الجمهورية" وأخذ هذا النظام عن تصوره للعدل والتوازن بين قوى النفس البشرية للفرد، تلك القوى التي أطلق عليها:

(أ) القوة الشهورية.

(ب) القوة الغضبية.

(ج) القوة الحكمية.

وفي نظره أن هذه القوى الثلاث تتردد بين منزلة أدنى ومنزلة أعلى وأرفع فهو يضع القوة الشهوية ممثلة للجانب الحيواني في حياة الإنسان في المنزلة السفلى في حين أن وظيفة القوة الغضبية هي الدفاع عن كيان الفرد ووجوده وهي ليست لها حدود إن لم تجد الضابط لها والمستخدم الصحيح لها عند الحاجة فهي ضارة أيضاً بصاحبها إن استخدمت بلا منظم..

أما القوة الثالثة فهي قوة العقل التي تستطيع أن توازن بين القوتين لا تجعله يعيش في الدرك الأسفل كالحيوان أو يستعمل القوة فيك ل طرق وأساليب حياته. إن طريق العقل هو خير طريق ليضمن الإنسان لنفسه

موازين العدالة في حياته وعلى هذا القياس يمثل أفلاطون أن الجماعة أو المجتمع السياسي المتحضر يتكون من ثلاث طبقات:

١- الطبقة العاملة.

٢- طبقة الجند.

٣- الطبقة العاقلة (الحكماء).

والطبقة الأخيرة هي المتمثلة في العلماء والفلاسفة. وقد نادى أفلاطون بضرورة أن تتولى الطبقة الثالثة شئون الحكم وتسير دفة السياسة لأنها أقدر هذه الطبقات على تحقيق العدالة لكلتا الطبقتين كما أنها هي الطبقة القديرة والجديرة بموازنة الأمور بين الطبقة العاملة وطبقة الجند.

ونلاحظ أن أفلاطون لم يحاول أن يزيل الخلل الاجتماعي الذي حدث في المجتمع اليوناني إلا بعد ما انتشر الرق بين المجتمع الإغريقي ولم يكن هناك سبب في ممارسة الظلم الاجتماعي إلا توافر القوة المادية التي أتيحت الفئة دون أخرى. استغلتها تلك الفئة لمصلحتها ولم ترع مصالح الفئات الأخرى.. ولهذا كان أفلاطون في مثاليته يعتبر فيلسوفاً سياسياً أراد درء الظلم الاجتماعي وتحقيق المساواة المثالية بين الطبقات والكفاح ضد القوة المادية التي تتيح لطبقة الإخلال بموازين الحياة الاجتماعية دون عدل أو رحمة وتحاول استغلال الشعب والجماهير لمصالحها الذاتية.

تلك هي فلسفة أفلاطون أو بمعنى آخر هي أولى المحاولات التي خبيرها العالم من أجل القضاء على الظلم الاجتماعي وتحقيق العدالة بين

البشر واعتبر كتابه هو المثالية التي تطالب بها الشعوب ولكن ليست كما رسمها أفلاطون وهو تخصيص طبقة الحكماء والعلماء بالحكم وإن كنا لا ننكر فضل هؤلاء على الحضارة والمدنية وتقدم الدول والشعوب إلا أنه ليس من المعقول أن نحرم الطبقات العاملة حقها في الاشتراك في الحكم ولماذا لا نعطي لقول أفلاطون "قيادة الحكماء" بمعنى أنه يقصد القيادات الواعية العاقلة ذات التفكير والموهبة التي تستطيع أن تقود الشعب نحو تحقيق أهدافه بوضوح أيا كانت هذه القيادة من أية فئة من الشعب ما دامت لها من العقل ما يمكنها من تحمل أعباء المسئولية والسير في الطريق المستقيم؟ ولكني لا أظن أن أفلاطون كان يرشح غير الفلاسفة من أمثاله لتولي شئون الدولة لأنهم في نظره أقدر على حفظ التوازن بين الطبقتين الأخريين في المجتمع.

لقد نادى أفلاطون بمثاليته في وقت كانت مناسبة له هذه الفلسفة أما الآن فمن حق كل عضو عامل في أرض الوطن ومن حق عامة الشعب أن يشتركوا في الحكم. ومع كل هذا لقد أصبح كتاب أفلاطون رمزا لمجتمع لا ظلم فيه أو طغيان أو سيطرة طبقة على أخرى أي أنها فلسفة قامت على التوازن بين الطبقات وعدم طغيان طبقة على أخرى.

وهكذا يمكننا أن نلاحظ أن المجتمعات القديمة حتى سقوط روما سنة ٤٧٦م كانت تسير في تيارات مختلفة كما يأتي:

(أ) الديموقراطية للشعب وذلك عند المجتمع الإغريقي في وقت السلم وفي معظم المدن اليونانية إلا القليل.

(ب) الديكتاتورية في وقت الأزمات أيضا في المجتمع اليوناني نفسه ثم في روما بعد ذلك.

(ج) العبودية للشعوب المهزومة.

(د) تاليه الملوك وبالذات لدى المجتمعات الشرقية.

(هـ) وجود طبقتين الأولى طبقة الحكام وما يدخل في طياتها ثم طبقة الشعب أما العبيد فلم يكن لهم كيان بشري.

(و) لم تخل العصور القديمة من فترات حاول الإنسان فيها أن يسترد حريته وكيانه وحاولت بعض المجتمعات المستعبدة أن تثور ومن ثم بدأت فكرة تأليه الملوك تتزعزع في النفوس وبدأ البربر يغيرون على الدولة الرومانية حاملة لواء الحضارة الإنسانية في ذلك الوقت. على أن أعظم ثورات العصر القديم على وجه الخصوص هي ثورة العبيد في روما التي أراد بها الإنسان العبد التحرر وكان زعيمهم هو "سبارتكوس" الذي قاد العبيد في صورة عارمة ظلت تقلق مضجع روما فترة طويلة ولقنتها درسا لم تنسه أبد الدهر ولكن مقومات النجاح لم تكتمل لهذه الثورة فانتكست وقد يعود ذلك بصفة خاصة إلى ظروف خارجة عن إرادة العبيد وإلى الإمكانيات المتاحة لروما وسادالها من أعضاء مجلس السيناتو.

وفي الحقيقة لم تخل العصور القديمة من تنظيمات سياسية كان هدفها سعادة البشر ولم تخل من قوانين وضعت خصيصا لتحديد سلطة الحكام وحقوق الرعية.

وبرغم كل ذلك فقد اتسم التطور في العصور القديمة بأنه تطور بطيء أهم ميزة فيه:

١- الرق والعبودية للشعوب المهزومة (إذ كان في اليونان يخص كل حر ١٥ عبدا وفي الدولة الرومانية كان كل شخص حر يخصه من ١٥-٢٠ من العبيد).

٢- التفرقة في معاملة المواطنين.

٣- تفشي الظلم الاجتماعي وسوء العدالة وتحكم الملوك وسيطرة الإشراف.

العصور الوسطى:

تبدأ العصور الوسطى بعد انهيار روما سنة ٤٧٦ ميلادية ومع بدايتها كان فتح الطريق من جديد للتطور الذي اتسم بإلغاء نظام الرق والعبودية وفي تلك الفترة يمكننا أن نقسم المجتمع البشري إلى ما يأتي:

١- المجتمع الأوروبي.

٢- المجتمع الإسلامي.

٣- المجتمع المجهول.

وبالكلام عن المجتمع الأوروبي نقول: إنه كان يمتاز ببداية انتشار المسيحية وبداية فترة من التدين جعلت من الديانة المسيحية فترة مرت بالبشرية بصورة اضطهاد عنيف استمر من فجر بداية أواخر العصور القديمة وبداية العصور الوسطى واتسمت بداية تلك الفترة بالتعذيب

الوحشي للمؤمنين بالفكرة الجديدة. على أنه لم تلبث المسيحية أن غزت أوروبا وأصبحت العلم المميز لمجتمعاتها واتسم المجتمع الأوروبي إلى جانب ذلك بأنه كان مجتمعا سيطرت عليه فكرة العنصرية والتعصب لما هو مسيحي، ولكن كل ذلك كان في صورة التخلص من الرق والعبودية ليقع الناس فريسة لنظام اقتصادي وإنتاجي جديد في الواقع أكثر منه تشكيلا سياسيا أساسه ارتباط الفرد بالأرض ووجود سيد أو شريف أو حاكم يتحكم في هذا الفرد وأقصد بذلك النظام الإقطاعي. هذا النظام أصبح ميزة العصور الوسطى في أوروبا وقد أتى نتيجة لتفكك الإمبراطورية الرومانية حيث أصبح لكل نبيل أو شريف إقطاعية يحيا عليها ويدافع عنها ويحمي كيانها ويوفر لسكانها (الذين لم يكونوا أكثر من عبيد بجانب طبقة ضئيلة من الأجراء الأحرار) الاكتفاء الذاتي فهو يلتزم بالتزامات تجاههم وهم ملتزمون باستيفاء أشياء كثيرة في مقابل ذلك.

وقد ميز العصور الوسطى في التاريخ حروب ضخمة وتحكم وصدام ديني عنيف بينها وبين المجتمع الإسلامي حيث كان هذا الاحتكاك الكبير صورة معبرة لاصطدام حضارتين إحداهما حضارة ضعيفة منحلة لا أسس ولا مبادئ لها، حضارة تخيم عليها الأفكار السوداء والسيطرة الدينية حضارة ممتزجة بالرق والعبودية، وحضارة فيها النور وفيها التقدم وتمتاز بالنهضة وبالحيوية والديناميكية، وكان من الطبيعي أن تنتصر الحضارة القوية وهي حضارة الإسلام، وكان لابد للحضارة الثانية أن تندحر فاندحرت فعلا عند أورشليم وتحطمت قوى الصليبيين في حطين. ولكن

حضارة أوروبا لم تلبث أن أخذت بأسباب النهضة عند العرب وتعلمت من حضارة الإسلام المزدهرة بعد أن وجدت فرصة العمر في الاحتكاك معها في الحروب الصليبية ثم في صقلية وفي الأندلس فكانت نتيجة كل ذلك دفع التطور.

وكانت فكرة البابوية وفكرة الحق الإلهي للملوك تتصارع صراعا عنيفا وكأني أمثل الدور الذي أدته البابوية بصفتها السلطة الدينية وتريد أن تفوز بالسلطة الدنيوية مثل الكهنة في العصور القديمة ومحاولتهم السيطرة سياسيا ودينيا في الوقت نفسه. ولقد ظل الناس عبيدا للفكرة الدينية حتى لقد كان ظنهم أن البابا كان بيده منحهم مكانا في الجنة أو طردهم منها إلى الجحيم. ولم تكن لعلوم التقدم والمدنية أي تأثير في ذلك الوقت في المجتمع الأوروبي بل كان كثير من الأفكار طريقا سهلا لاتهام أصحابها بالهرطقة أي الكفر والإلحاد.

٢- أما المجتمع المجهول فأقصد به ذلك المجتمع الذي لم تلبث الكشوف الجغرافية أن فتحته أمام أوروبا وسكانها ولم يكن أفراد هذا المجتمع أكثر من بدائيين تماما فهم قبائل بعيدة عن التطور وقد كانت لبعض منهم حضارات عظيمة في الحدود والإمكانيات الممنوحة لهم من الطبيعة المحيطة بهم والتجمعات البشرية التي كانوا يعيشونها.

بل لا نغالي إذا قلنا أن بعض هذه الحضارات قطع شوطا طويلا في التقدم السياسي والاقتصادي وكانت لهم تنظيمات وقوانين في الحكم والسياسة ويظهر كل ذلك واضحا في الحفريات التي كشفت عنها عمليات

التنقيب سواء في أستراليا أو أفريقية أو أمريكا ونخص بالذكر حضارة الأنكا في أمريكا الجنوبية.

٣- أما بالنسبة للمجتمع الإسلامي فقد أتى الإسلام بنظام فريد ليس فقط بالنسبة للعرب بل أيضا بالنسبة لكل العالم. ففي الجاهلية كان هناك نظام القبائل. وكان رئيس القبيلة هو الذي يحكم وله حق الحياة والموت مثله مثل أي مجتمع قبلي سابق، ثم انضمت هذه القبائل ونشأت في الجزيرة العربية عدة مدن كانت أهمها مكة وكان لحارسها المقام الأعلى حيث كانت توجد بها كعبة إبراهيم وكانت سدانة الكعبة لأهم القبائل وأعظمها نفوذا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وقد ظهر الإسلام وكان معنى ظهوره الدعوة إلى المساواة والتجمع والوحدة والمحبة، ويلاحظ أن نظام الرق كان سائدا في الجزيرة العربية ولما جاء الإسلام لم يلغ نظام الرق دفعة واحدة خوفا من اختلال الوضع الاقتصادي ولكن الإسلام أباحه على كره منه فقد كان إلغاء الرق يعني قلب كل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية جذرياً ولم تكن عقول الناس على استعداد لتقبل مثل هذا الإجراء فقد كان نظام الرق يكون الركن الارتكازي للنظام الاقتصادي حيث كان المجتمع يتكون من الآتي:

١- طبقة الأحرار الذين كانوا يعملون بالأدب والسياسة والفلسفة والعلوم النظرية.

٢- طبقة العبيد وكانوا يكلفون بالأعمال اليدوية والصناعات والحرف.

ولكن الإسلام لجأ إلى طريقة أخرى لفتح أبواب التحرر على مصراعيها وأقفل أبواب الرق أي أن الإسلام لم يلغ الرق دفعة واحدة بل آمن بأن الإلغاء سيأتي تدريجيا ما دام هذا النظام في طريق الانقراض ولا مزيد لإشعال كيانه. فكان للإسلام تشريعات كثيرة لإطلاق الحرية للرقيق فكانت الحرف دفاعا عن أرض المسلمين إذا اشترك فيها عبيد تعني تحررهم ومن يفطر يوما في رمضان بدون عذر يعتق رقبة. وألغى الرق نتيجة الدين وألغى الرق بالمولد نتيجة لاعتراف أبيه به.

وفي الناحية السياسية نجد أن النظام في الإسلام من الناحية السياسية كان يكفل المعنى الكامل للحرية السياسية والديموقراطية بأسمى معانيها التي تجلت في "الشورى" حيث جاء في القرآن "وشاورهم في الأمر"، وقد تطور النظام الإسلامي في نظام البيعة أو الشورى وقد انتهى في بعض العصور إلى نظام الملكية حيث الوراثة (ولو أن هذه الوراثة لم تكن تتم شرعا إلا بعد أخذ المبايعة من الشعب).

والبيعة كما حدث عند انتخاب "أبو بكر الصديق" أول خليفة للمسلمين قد تكون باجتماع كبار القوم والمفكرين والممثلين لفئات الشعب وإجماعهم على انتخاب شخص معين فهم بايعوه على تولي أمرهم بالعدل.

وهناك نوع ثان من البيعة وهو الاستخلاف وهي بيعة صحيحة، وتتمثل حينما استخلف أبو بكر عمر بن الخطاب على حين كان المسلمون غير مستعدين للمناقشات البرلمانية وهم مشغولون في الحرب لتقويض جيش كسرى.

والبيعة قد تكون عن طريق أهل العقد، بمعنى أن تنتخب فئة محدودة الخليفة. وقد اختلف العلماء في عدد أفراد هذه الفئة فمنهم من يقول ستة أو خمسة طبقا لما حدث عند انتخاب عثمان ومنهم من يقول عشرة ومن يقول واحدا أسوة بما حدث عند تولي عمر وهناك من يقول بضرورة الشعب كله وقد اشترط في أهل العقد الحصافة في الرأي والتعلم والخبرة وعندما يختار الخليفة كان هذا يعني اختيارا أبديا (أي إلى أن يموت الوالي أو الحاكم أو المنتخب) وكان الإسلام يشترط في الخليفة أو الإمام أو أمير المؤمنين شروطا معينة منها:

١- أن يكون شخصا محترما خالياً من العاهات الذهنية والجسدية.

٢- أن تكون صفاته الروحية والأخلاقية تجعله مقربا محبوبا للجميع.

٣- أن يكون مسلما متدينا ينفذ الشريعة.

٤- أن يكون ذكرا حرا.

ويجب علينا أن نفرق بين الخليفة والسلطان في المجتمع الإسلامي فالسلطان يتولى قسما من الدولة الإسلامية في حين كان الخليفة يشرف على جميع المسلمين في جميع أنحاء الأرض وقد جاء وقت كان الخليفة يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية معا إلى أن ضعفت سلطة الخلفاء ومن ثم كان هناك سلطان للشئون السياسية واقتصر دور الخليفة على الناحية الروحية والإشراف الديني وأصبح مجرد رمز فقط ولا شيء غير ذلك حيث كانت كل السلطة للسلطان وأتباعه.

وفي ذلك نستطيع أن نقرر أن الإسلام دين ودولة فهو في ذلك يختلف عن المسيحية التي هي بمثابة دين فقط فالإسلام يعمل للآخرة وهو أيضا يعمل لدنيا وهذه هي الأسس العامة لنظام الحكم الإسلامي:

١- العدل حيث يمثل جوهرا أصيلا في الإسلام يهدف إليه القرآن وتدعمه السنة وكان القرآن هو القانون المكتوب المطبق في عهود كل الخلفاء وهنا اختلف مع كثيرين من المفكرين السياسيين الذين يقولون أن المجتمع البشري لم يعرف القانون المكتوب إلا بعد الثورة الأمريكية وأرد على هؤلاء بلا مبالغة وأقول لهم لقد كان القرآن بمثابة قانون مكتوب ودستور عظيم، ولذلك لا جدال أننا سبقنا أمم العالم الكبرى في التقدم، ولعل أهم ميزة لقرآننا أن أحكامه لم تأت خاصة بشعب مع ين بل بالنسبة لكل البشرية. كما كفل العدل للجميع أيا كانت القضية وجنسية ودين المتقاضين.

٢- المساواة وهذه هي ما حرص عليها الإسلام وكان فريدا في ذلك حيث ساوى بين جميع الناس ولم يجعل من عوامل التفضيل إلا العمل الطيب والتقوى والإيمان.

٣- التعاون بين الحاكم والمحكوم.

٤- الشورى في الرأي والحكم للأغلبية بمعنى أن الأغلبية هي التي تحترم إرادتها ولا استبداد في حكم الإسلام.

٥- هدف النظام الإسلامي الإصلاح وحماية المجتمع من الرذائل، والتقدم نحو تحقيق الفضيلة وقد اهتم الإسلام اهتماماً كبيراً بالحقوق

والحريات العامة حرصا منه على المجتمع وسلامته، فقد أقر الإسلام حرية الرأي والعقيدة وأمن على الحرية الشخصية وحرية المسكن وأمن للإنسان أن يورث من يشاء ومنحه حق الملكية الخاصة وحق العمل وحريته وساوى بين الجميع في الحقوق والواجبات.

ولقد كان الإسلام أول دين نادى بمقاومة الحاكم الظالم ومقاومة المعتدى والثورة على كل من يحاول الوقوف ضد أماني الشعب أو يعطل الزحف المقدس أو يستبد بالناس أو يتلاعب بمصالحهم. منح الإسلام الفرد حق الثورة كحق طبيعي لاسترداد حقوقه ووضع الأمور في نصابها.

لقد جاء الإسلام ووحد العرب في تشكيل سياسي جديد، منحهم فلسفة ومبادئ جديدة يعيشون من أجلها ويحيون عليها. ولم تكد تمر إحدى عشرة سنة على وفاة (الرسول) حتى كانت دولة الإسلام قد خلقت من القبائل المتفرقة في شبه جزيرة العرب قوة ضخمة استطاعت أن تنتزع من الرومان الكثير من أملاكهم وأسقطت إمبراطورية الفرس وبدأت دولة المسلمين تتطور وتكون لنفسها ثقافة من حضارات مختلفة ونجحت في صبغها بالصبغة العربية وشرعت القوانين بما يناسب وجودها وكيانها وبذلك اكتمل النمو الفلسفي والأخلاقي لمجتمع فاق كل المجتمعات التي كانت تعيش في عصره وقد نرجع ذلك إلى وجود هدف معين أمام هذا المجتمع ودستور وميثاق تلتزم به أمة المسلمين وفلسفة وعقيدة سعى المجتمع الإسلامي إلى تحقيقها، ولم يكن ذلك إلا عن اقتناع دفع بأصحاب هذه الفلسفة أن يشقوا طريقهم وسط الأهوال وأن يمتد العالم الإسلامي في

العصور الوسطى ليكون له رقعة عظيمة ممتدة من حدود الصين حتى جبال البرانس وكانت النتيجة التي لابد منها أن يحدث الاحتكاك بين المجتمع الإسلامي والمجتمع الأوروبي نتيجة للتعصب الذي ملك لب أوروبا فيما عرف باسم الحروب الصليبية التي اتسمت بروح الصليب، والصليب منها بريء، وفي النهاية انتصر الإسلام لأن المبادئ لها النصر في النهاية ولأن أوروبا وبعض ملوكها حاولوا استغلال الدين المسيحي بهدف الكسب أو السيطرة أو التسلط ونهب خيرات العالم الإسلامي.

ولكن يلاحظ أنه كان للحروب الصليبية أثر كبير على عصر النهضة والحضارة الأوروبية ذلك لأن الأوروبيين كانوا يعيشون في نظام سياسي تسيطر عليه الكنيسة وكانت الحرب عقيدة فلم يكن يسمح لأي شخص أن يتكلم في العلم أو السياسة إلا بما يساير الدين ولقد ذهبت أرواح بريئة تقدر بالآلاف بسبب النزعة الدينية والتفسير الضيق الخاطئ للمسيحية.

وقد كان نتيجة للحروب الصليبية وقدوم أفواج وجيوش من الغرب أن رأوا تلك الحرية التي يتمتع بها العرب إذا كانوا يتمتعون بحرية فكرية مطلقة نتيجة للحركة الفكرية التي قامت في العصر العباسي في جميع الميادين وخاصة السياسي والاجتماعي وكانت في الدولة الإسلامية أكبر حركة ترجمة لإحياء العلوم القديمة فلما رجعت جيوش أوروبا نقلت معها التراث العربي وبدءوا ثورة علمية جديدة في أوروبا وقد كان لذلك الأثر الأكبر لخروج أوروبا من دائرة التخلف والجهالة والظلمة التي كانت تعيش فيها.

وهكذا يتضح لنا أن العصور الوسطى كانت مقدمة ودافعا للتطور

الذي أتى نتيجة للحروب والاحتكاكات. على أن هناك ميزة للعصور الوسطى بدأت تظهر في أواخرها فقد كانت الحرب هي الطريقة الطبيعية في نظر كثير من الدول لفض المشكلات التي تعترض طريقها في العلاقات الدولية، ولكن في أواخر العصور الوسطى بدأت بعض الدول تفكر في وسائل التحكيم ونجحت هذه الوسيلة فعلا في القضاء على كثير من الخلافات الدولية وكان من نتيجة استخدام هذه الوسيلة ظهور مبدأ ميزان القوى.

وفيما يلي مقارنة للأسباب التي أدت إلى انهيار النظام الموجود في العصرين القديم والوسيط.

أولا- أسباب انهيار النظام الموجود في العصور القديمة نلخصها فيما يلي:

١- حاجة الناس إلى تجمعات أقوى.

٢- نشأة الدول (بالمعنى المبسط لكلمة دولة وليس بمفهومها السياسي في العلوم السياسية).

٣- وجود أفكار جديدة وظهور زعامات قوية.

٤- استخدام واستعمال واختراع بعض الأسلحة الجديدة.

٥- الثورات والأفكار التي نشأت وترعرعت والقوانين التي سنت في تلك العصور وجعلت للبشرية كيانا.

٦- ضعف أجهزة الإمبراطوريات الحاكمة وتطلع طبقات جديدة للحكم.

٧- بداية نشأة نظام المدن وكثرة النزعات الاستقلالية التي سيطرت على هذه المدن.

٨- ظهور طبقة الإقطاعيين وبداية نشأة الفكرة الإقطاعية.

٩- ظهور الديانة المسيحية التي تدعو للحرية واختفاء نظام الرق تدريجيا نتيجة لدعوة المسيحية للتحرر.

ثانياً- أسباب انهيار النظام الموجود في العصور الوسطى نلخصها فيما يلي:-

١- الكشوف الجغرافية.

٢- انهيار السلطان الكنسي الدنيوي.

٣- اتساع الأسواق وظهور أهمية النقود.

٤- ظهور آراء جديدة للمفكرين والفلاسفة تدعو للحرية ولفكرة تكوين الدولة القومية.

٥- الاحتكاك بين الغرب والشرق في الحروب الصليبية ونتيجة لذلك بداية عصر النهضة وظهور كثير من المخترعات وتغير فكرة الناس عن شكل الأرض.

٦- انهيار النظام الإقطاعي وفشله وكان لابد من تحرير العمال الموجودين في الأرض والمرتبطين بها لحاجة الصناعة إليهم.

٧- الثورة الصناعية وأثرها الكبير في تغيير العلاقات في المجتمع البشري.

٨- انتهاء دور الإشراف ورجال الإقطاع بسبب ظهور الملكيات والتفاف رجال الإشراف وطبقة النبلاء حول الملك ونزوحهم إلى العواصم فلم يكن هناك من داع لأن يبقى الإقطاع الذي وجد أساسا وارتبط بفكرة حماية الشريف للعامل الأجير مقابل ارتباط هذا بالأرض فلم تصبح هذه الحماية ذات قيمة الآن لأن الملك أصبح يقوم بهذا الدور والدولة تقوم بالحماية حيث أصبحت الدولة هي السلطة الوحيدة وقد فاز الملك بسلطاته بعد صراع عنيف بين الأشراف والملوك الأول ممثلين للحركات الانفصالية والثاني ممثل لفكرة الدولة الموحدة وحماية الشعب ككل وانتصر الملوك وهكذا انتهى الإقطاع.

العصور الحديثة:

امتازت العصور الحديثة بتطورات هامة للمجتمع البشري إذ أنه لم تظهر فكرة الدولة كمصطلح سياسي في العلوم السياسية قبل القرن الخامس عشر وتبدأ العصور الحديثة في نظر التاريخ ببداية الكشوف الجغرافية أو بسقوط القسطنطينية سنة ١٤٩٢ ميلادية ويمتاز التطور في العصور الحديثة بعدة مراحل أهمها:

١- عصر الكشوف الجغرافية.

٢- عصر تكوين القوميات ونشأة الدول القومية.

٣- الصراع بين فكرة التأليه للملوك المترسبة من الماضي وحقوق الشعب السياسية.

٤- نشأة البرلمانات وبداية الحكم الديموقراطي وتوضيح المواثيق الشعبية وبزوغ فكرة الدستور المكتوب ليكون شريعة تحدد حقوق الحاكم وواجباته.

٥- بداية فترة الرأسمالية والثورة الصناعية- الرأسمالية بأنواعها الزراعية- التجارية- الصناعية ثم الرأسمالية المالية.

٦- ثورات الشعوب التي كانت ترزح تحت الاستعمار ومفهوم الديموقراطية الثورة الأمريكية- الثورة الفرنسية - الثورة الروسية والشيوعية- الثورة الصينية والشيوعية.

٧- ظهور مبادئ جديدة للحكم وبداية انتصار حركات الشعوب.

٨- عصر الاشتراكية بأنواعها.

وقد تخللت تلك الفترات والمراحل في الواقع فترات فيها أحكام جديدة قد تميز تاريخ أمة بنظام عقائدي قد يكون مرتبطا بفرد معين ونتيجة لزوال هذا الفرد يزول هذا النظام.

وقد ارتبطت الكشوف الجغرافية في بدايتها بتطور أساليب التجارة فقد كان نتيجة لتحكم العرب في طريق الصين والهند في تجارة الحرير والتوابل أن فكرت أوروبا في ضرورة البحث عن طريق يوصلها للاستئثار بتلك الخيرات وحرمان العالم الإسلامي منها وقد كانت الفكرة الصليبية الأولى هي الدافع الأساسي للقيام بالكشوف الجغرافية. وقد نجحت أوروبا في ذلك، وقد حاولت مصر مع بعض المدن الإيطالية التصدي للكشوف

الجغرافية بالنسبة لتحويل طرق التجارة مما كان يسبب لها خسائر فادحة وفعلا أرسلت أساطيل مصرية مع أساطيل من المدن الإيطالية ولكن البرتغال هزمت هذه القوة البحرية في موقعة "ديو" البحرية سنة ١٥٠٩ في المحيط الهندي وبذلك نجح البرتغاليون في الوصول إلى الهند والصين عن طريق جنوبي أفريقية بعد كشف رأس الرجاء الصالح. وكان الرواد الأوائل إلى جانب البرتغال من الأسبان ولم تلبث أوروبا أن كشفت الأمريكتين بعد رحلات ماجلان وأمريجو، وكان فتح باب الكشف الجغرافي هو الطريق الهام الذي أوصل أوروبا إلى أبواب المجد وشجعها على المخترعات ولم تلبث خيرات تلك البلاد والأسواق الجديدة أن كانت دعامة هامة للصناعة في أوروبا وبدأت أوروبا تدخل فترة الانقلاب الصناعي التي كانت نتيجة لظهور مخترعين كثيرين وبذلك بدأت الرأسمالية تظهر في سماء المجتمع البشري، وقد اتسمت بداية فترة الانقلاب الصناعي بظلم اجتماعي فادح وقع على طبقة معينة هي طبقة العمال. ولم تلبث الصناعة أن أصبحت عناصر هاما في تطور البشرية وأصبحت المشكلة التي تواجه الصناعة بعد أن نمت وترعرعت هي طريقة توزيع تلك المصنوعات ومن ثم نشأت طبقة جديدة هي طبقة الوسطاء أو التجار. ففي بداية الثورة الصناعية كان صاحب المصنع هو الذي يقوم بتشغيل العمال وهو الذي يقوم بإمداد العمال برأس المال اللازم والمادة الخام وقد يعملون في منزله أو في مكان معين ثم لم تلبث أن اتسعت تلك الدائرة إلى أن وصلت إلى أن صاحب رأس المال كان عليه أن يمد العمال بما يحتاجونه من مادة خام وآلات ويترك تصريف المصنوعات لآخرين ومن هنا أصبحت التجارة شيئا هاما، وتطور

المجتمع ليصبح رأسماليا بمعنى الكلمة أي أن الدور الرئيسي كان للرأسمالية وأصبح الهدف الرئيسي هو توزيع المصنوعات والحصول على المواد الخام واستثمار رؤوس الأموال وهذه هي الميزة الجديدة التي ميزت التطور في العالم.

وقد دفعت عجلة التطور الجديد المجتمع البشري إلى الاحتكاك بعضه ببعض ومن ثم كان لابد أن نرى القوة تتحكم في أسلوب كثير من دول أوروبا التي منحتها الحياة فرصة التطور أكثر من غيرها وكان نتيجة لذلك أن ارتبطت الحركة الصناعية والرأسمالية بما يعرف باسم الاستعمار. وكان الاستعمار دائما نارا مسلطة على الشعوب الضعيفة التي لا كيان لها والتي لا تملك القوة المادية لمواجهة التطور الجديد الذي حدث في أوروبا.

وكما قلت في تعريف أهم ميزة للعصور الحديثة وهو انتشار المذاهب السياسية والاجتماعية. فبدأت العقول تنادي بضرورة تدخل الإنسان في شئون نفسه بنفسه وعدم الاعتماد على قوانين صادرة من ذات عليا مقدسة بعيدة عن الإنسان وبدءوا ينادون بأن الإنسان مصيره على الأرض وليس مصيره في السماء.. فيجب إذن أن يجد وأن يعمل وأن ينظم شئونه بنفسه والإنسان هو الأول قبل كل شيء وهو أهم من كل شيء وأن عليه أن يضع النظام السياسي والاجتماعي وأن يكيف أموره بنفسه ويجب ألا تعود ذكرى العصور الأولى حيث كان الإنسان محتقرا في تلك العصور ولا كيان ولا وجود له ولا معنى لهذا الوجود حيث كانت توجد سلطة أخرى تتحكم في مصيره أما سلطة رجل الدين أو رجل الحكم وبمعنى آخر كان

الإنسان في العصور القديمة والوسطى ليس هو محور السكون ولكن المحور كان العالم الآخر والدين أما في العصور الحديثة فقد تميزت بأنها عصر الإنسانية وعصر الحرية وظهرت مؤلفات جبابرة الفكر السياسي.

ويهمني أن أذكر هنا أن فترة العصور الحديثة قد بدأت بأحداث هامة: الأولى هي الصراع من أجل الاعتراف بالحرية الشخصية والمبادئ الفكرية والمبادئ الفكرية الفلسفية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- أن الإنسان ولد حرا ويجب أن يعيش حرا.

٢- أن الغرض الرئيسي من قيام الحكومات هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية وهذه الحقوق تعني حريته في الملكية الفردية وحريته في التمتع بحاضر مشرق وغد باسم: حريته كإنسان برغم اختلاف العقيدة واللون والدين.

٣- أصبحت الحرية تعني تماما حرية الشخص في القيام بأي مشروع أو الانتقال من مكان لآخر ما دام ذلك لا يضر بالآخرين.

٤- تأكد أن الأمة هي مصدر السلطات جميعا وليس لفرد أو جماعة حق الاستئثار بالسلطة إلا إذا كانت هذه السلطة من الشعب.

٥- أن المجتمع سواء تحت طائلة القانون ومن حق كل المواطنين البالغين اختيار ممثليهم والتعبير عما في قلوبهم والمناداة برغباتهم.

لقد كانت الثورات السياسية في العصر الحديث قائمة على نبذ الفوارق العنصرية بين الشعوب وعلى معاملة الإنسان من حيث أنه كائن

مفكر أخ لأخيه الإنسان في الإنسانية بصرف النظر عن مولده وأصله وتوعية لذلك نجد أنهم نبذوا الفوارق الدينية بين المسيحيين وغير المسيحيين بل وبين المذاهب المسيحية نفسها والتي أدت إلى حروب دامية في العصور الوسطى وفي مبدأ العصور الحديثة.

وفي العصور الحديثة نجد أن الفكر السياسي قد نضج ونجد أن العلماء اشتغلوا من بداية القرن السادس عشر في تبرير وجود الدولة ولماذا وجدت وما الالتزامات التي يجب أن تقوم بها الدولة ولماذا يجب على الأفراد أن يطيعوها وقد سبق أن بحثها اليونان بصفة جدية ولكن لم تكن لها الأهمية كما في العصور الحديثة.

ويظهر "ميكيافيلي" بكتابه "الأمير وتظل لهذا الكتاب قيمة كبيرة في السياسة" وهو أن كان تعبيرا عن آراء عصره وهدفه لم يكن في الواقع استخدام تلك الأفكار لتدعيم مبدأ اللاأخلاقية بقدر ما كان يحن إلى أن يرى بلاده إيطاليا تعيش في وحدة وطنية قومية بدلا من أن تمزقها الخلافات والمنازعات. وقد استغل كثير من زعماء القرن العشرين سياسته ومبادئه التي نادى بها في كتابه، ولعل أهل ما ينبغي لنا أن نذكر فقرة هامة من كتابه "أن الإنسان يستطيع أن يضع قوانينه بنفسه ولا ينتظر بحال من الأحوال من قوة سماوية أن تنظم له شئونه" وقال: "أنه يجب على الإنسان أن يكون مرنا في سياسته فإذا وجد في وضع لابد له من الالتجاء إلى الكذب حتى ينجح فليكذب وإذا رأى أنه لابد من الخيانة فلا يتردد فيها لأن الغاية هي أهم والوسيلة تبرر دائما ما دامت هناك غاية وهدف نبيل".

وبعد ميكيافيلي ظهر هوبز ولوك ثم جان جاك روسو ثم هيجل وقد كتب كل منهم نظرية يبرر بها وجود الدولة وكيف أن الأفراد يجب عليهم طاعتها حيث أنها قامت بهم وتعمل من أجل خدمتهم ومصالحهم. وهؤلاء مجموعة مختلفة من مفكري العصر الحديث وهم ليسوا من بلد واحد ولكن كما نعلم أن الحضارة الإنسانية والتراث البشري ليسا احتكارا لدولة أو مقصوران على أمة معينة. بل أن هذا التراث الفكري الضخم ملك لكل إنسان والحضارة هي نتاج الأهم بأكملها والجنس البشري كله.

وقبل أن أختم كلامي عن التطور البشري وما مرت به البشرية أجمل ذلك الت طور في كلمات صاغها الدكتور محمد غلاب في كتابه حياتنا الاجتماعية ومشكلاتها ص٧٥ وهي:

- المجتمعات البشرية معظمها مر في أنواع من الحياة الاجتماعية هي:

١- الشعوب اللاقطة وهي التي تعيش مما تلتقطه من حولها من الثمار الطبيعية وجذور النباتات والقواقع والحشرات وما شاكل ذلك ولا تزال هناك شعوب لم تتدرج بعد ولم تتطور ولم تسلك الطريق الحضاري تعيش حتى الآن على هذا النحو كشعوب وسط أفريقية والقبائل التي تعيش على هامش الحياة هناك.

٢- الشعوب الصائدة أو القانصة وهي التي تحيا مما تصطاده من الأسماك أو تقتنص من حيوانات البروطيوره وكثير من الأمم التي أصبحت اليوم على قمة المدنية قد بدأت حياتها العمرانية على هذا النسق ثم تطورت وصعدت فوق سلم الرقي حتى كادت تبلغ منه الذروة كبعض

شعوب أوروبا. وأيضاً ما زالت تعيش بعض الأجناس على هذه الوسيلة وخاصة في الجهات الباردة من شمال أوراسيا.

٣- الشعوب الراعية وهي التي تعيش من تربية الحيوانات واستثمارها كالشعوب السامية.

٤- الشعوب الزراعية وهي التي تستغل الأرض، تستنبت فيها أنواع النباتات من البقول والخضر الضئيل المحدودة إلى حقول الإنتاج الضخمة الواسعة التي تعون بها بلادها وتصدر منها إلى غيرها.

٥- الشعوب الصناعية وهي التي تعتمد على الصناعة كمورد أساسي لحياتها ومنشأ هذه الصناعات في الأمم هو أنها نشأت عندما وجدت الحاجة في البلاد الزراعية، مدتا تحتاج بالضرورة في تجميلها إلى فنون أرقى مما هو مألوف في القرى يؤدي ذلك إلى نمو الصناعة وتطورها وزيادة المقبلين عليها والراغبين فيها كما يؤدي إلى ارتحال بعض محترفيها إلى المدن وانفصال البعض الآخر المقيم في القرى عن الزراعة، وهكذا بدأت الصناعة تقوي وتتسع حتى تحولت بساطتها البدائية إلى مركبات ذوات أجزاء مختلفة ثم تطورت إلى مصانع متشعبة النواحي ظهرت طلائعها في القرن السابع عشر ثم تابعت الرقي إلى أن كشفت العقول قوى البخار فالكهرباء فالآلات الميكانيكية، وهكذا استمرت الصناعة تعدو إلى الأمام بسلطانها وظفرت بالصدارة في الاستيلاء على ناصية الأمور فترة طويلة لم تلبث أن شكلت الأزمة الاجتماعية الكبرى التي تواجه العالم وهي وجود اختلال في الموازين وفي الفرص المتاحة لأفراد كل شعب.

وتفسير الدكتور غلاب للانقلاب الصناعي تفسير بسيط فإن دوافع الانقلاب الصناعي والقوة الصناعية الضخمة لم تكن تهدف إلى تزيين المدن أو الترف للملوك بل كانت تقبع أساسا في استغلال تلك الكنوز الضخمة التي أتت من المستعمرات من ذهب وفضة. كما أن الحاجة إلى فرض نفوذ أوروبا على الأقطار الأخرى دعاها إلى البحث عن أهم الوسائل لكبح جماح الشعوب الجديدة التي تعيش في القارات والتجارة كانت أحدى أسباب التقدم في صناعة السفن وكانت بريطانيا هي أولى دول أوروبا التي أصبح لها إمبراطورية ضخمة وظروفها المادية والمعنوية تهيئ لها قيام ثورة صناعية وهذا يبرر لنا قيام الثورة الصناعية في بريطانيا قبل غيرها.

كما أن النمو السريع للمدن وكثرة السكان دعا إلى ضرورة تطور أساليب الإنتاج الزراعي لسد حاجة هؤلاء السكان.. هذا بجانب الحروب التي استلزمت اختراع البارود ثم نمو الثقافة شجع على نشأة الأفكار واختراع الطباعة، أي أن النهضة الصناعية في الواقع لم يكن سببها اجتماعيا فحسب بل اقتصاديا وسياسيا أيضا وفكرياً وثقافياً كذلك.

ولعلني لا أقول أن تقسيم التاريخ البشري إلى الفترات الأولى التي قسمتها وهي فجر التاريخ –التاريخ القديم– التاريخ الوسيط– التاريخ الحديث. بما فيه الفترة المعاصرة، هذه الفترات تتيح لنا أن نفكر أن البشرية جمعاء مرت بهذا التطور وأنه ما من مجتمع إلا وله دور رئيسي في وضع عجلة التطور البشري وأن الشعوب البعيدة عن الحضارة ما زالت تعيش في الطور البدائي أو فترة التاريخ القديم طبقا لظروفها وأوضاعها الخاصة.

فالحضارة البشرية والتقدم والتطور البشري ليس كل ذلك وليد نهضة أو تقدم أو فلسفة شعب بعينه بل هو نتائج تفاعل حضارات البشري في بقاع كثيرة من العالم. فحضارة الصين القديمة وحضارة الهند وحضارة الفراعنة في مصر ثم حضارة العرب في العصور الوسطى كل ذلك كان له دور كبير في بناء حضارة أوروبا في العصور الحديثة. وما الحضارة الأمريكية إلا بنت للحضارة الأوروبية. ويجدر هنا أن أشير إلى أنه ما زالت كثير من المجتمعات البشرية تعيش على خواص إحدى الفترات السابقة التي سردتها في التطور. نعم فلا تزال هناك مجتمعات في أستراليا، (كادت تنقرض الآن) وفي أفريقية (وسط أفريقية بالذات بجانب قبائل في جنوب أفريقية) وفي أمريكا اللاتينية (حوض الأمازون بالذات) ما زالت هذه المجتمعات تحيا حياة الجمع والالتقاط وتعيش في مجتمعات تقليدية.

كما أن كثيرا من الدول التي ظلت خاضعة للاستعمار ما زالت تعيش في العصور الوسطى وذلك لأن النظام الإقطاعي كان ولا يزال يتحكم فيها (فنحن مثلا في مصر كنا حتى سنة ١٩٥٢ قبل قيام الثورة المجيدة نعيش في العصور الوسطى حيث كان يسيطر علينا الإقطاعيون ويتحكم سوء توزيع الثروة في أقدارنا).

ثم بداية العصور الحديثة ومدى تأثر الشعوب المستقلة حديثا في الأخذ بفلسفة خاصة لها وتوضيح موقفها هل تبني نفسها وحياتها على أساس من الحياة الرأسمالية أو الاشتراكية.

إلا أننا بوجه عام نقول أن البشرية قطعت شوطا طويلا في طريق

التطور وأن الإنسانية سارت في سبيل هذا التطور في طريق مليء بالعقبات والأشواك. لم تكن تلك الفترات سوى صراع بين الإنسان والطبيعة في بداية الأمر ثم صراع بين الإنسان ونفسه في نهاية الأمر. وسارت القوى الزاحفة على مر العصور تؤكد شيئا واحدا أن المجتمع البشري يستحيل أن يخضع نفسه لرغبات أو شهوات فرد وأن المجتمع البشري لابد أن يخضع لإرادة الأغلبية وأن المجتمعات وأن طال عليها أمد النوم لابد أن تفيق بمؤثرات داخلية وخارجية، وتبدأ في البحث عن وجودها وكيانها ثم ترسم لنفسها خطا جديدا ثابتا تهدف إلى تحقيقه.

ذلك هو التطور البشري الصحيح في سبيل نمو الفرد في ظل الجماعة، والحضارة البشرية ملك للجميع الذين شاركوا في صنعها وليست احتكارا لأحد، وحسبنا أن نرجع إلى تاريخ البشرية منذ البداية لكي نتبين أن الإنسان قد أبى منذ أقدم العصور أن يتقبل الواقع على ما هو عليه فلم يشعر الموجود الإنساني في وقت ما بأن وجوده ظاهرة حتمية ما عليه سوى أن يقف منها موقفا سلبيا محضا ولم يقنع الإنسان في أية لحظة من اللحظات بالاستسلام لظواهر الطبيعة والخضوع لها تماما دون أدنى مناقشة أو مساومة وإنما المشاهد في كل زمان ومكان أن الإنسان قد حاول أن يتحكم في حياته وأنه قد بذل شيئا من الجهد في سبيل تغيير مجرى الظواهر الطبيعية فكان من ذلك أن نشأت الحضارة الإنسانية.

على أننا يجب أن ندرك أن المجتمع الإنساني في كثير من الأحيان كان لا يقوم إلا على أكتاف الأقوياء أما الضعفاء فلا عيش لهم فيه. أن النظم

لا تعيش إلا في ظلال المبادئ ولابد أن تقوم على رضا غالبية البشر، هذه النظم هي التي سيكتب لها النصر والخلود.

وأخيرا أختتم كلامي في هذا الفصل بأن الحكومة لم تعترف بمسئولياتها أمام الشعب إلا بعد جهد طويل مرير في شتى دول العالم. لقد كان الملوك والحكام في الزمن الماضي يؤمنون بالحق الإلهي المقدس القائل بأن الحاكم ظل الله في أرضه ومن ثم فهو معصوم من الخطأ وقد حاربت الشعوب طويلا هذا الزعم الباطل الذي كانت تؤيده القوة المادية في أيدي الملوك بجانب سلطان الكنيسة التي كانت تقف إلى جانب الملوك دائما قبل صراعها ضد الملوك وأخيرا انتهى الأمر بأن صدرت القوانين المختلفة والدساتير المنوعة التي اعترفت بأن الشعب هو مصدر السلطات وأن الحكومة المسئولة أمام ممثلي الشعب في المجالس النيابية هي الحكومة المثالية التي ترعى مصالح الشعب.

ومن النظريات التي أذاعها بعض المؤرخين وفي طليعتهم "فلندرز بتري" العالم المشهوري في الأثريات المصرية أن الحكومة الشعبية كانت هي الدور الرئيسي الأخير من أدوار الدول في التاريخ القديم ولاسيما تواريخ الدول المصرية حيث يبدأ الدور بفاتح عظيم ثم يضعف الفاتح العظيم فينازعه الحكم أفراد القادة الغالبين ثم يضعف القادة ويستسلم أبناؤهم للترف فتثور عليهم العامة وتتولى الأمر الحكومة الشعبية لقد اتضح على مراحل- التطور أن الحكم متعذر على الطغاة مهما وصلوا وانساقوا في ظلمهم فالأمر أخيرا مرجعه للشعوب.

وما إن جاء القرن العشرون بتنظيماته حتى كان ذلك بداية عصر جديد أصبح يطلق عليه عهد الجماهير الحاكمة ولا نقصد بذلك حكم الفوضى والديماجوجية بل نقصد حكم الأغلبية وتنفيذ رغباتهم وتحقيق آمالهم، فليس حكم الديموقراطية أن يعني بالضرورة اشتراك كل أفراد الشعب في الحكم. بل أصبح عنوان القرن العشرين أن تهتم الحكومات فعلا بتحقيق آمال وأهداف الشعب الذي تحكمه، وكيف يتسنى ذلك ما لم يكن للشعب ممثلون صادقون معبرون عن آرائه وعن كيفية إسعاده. أن زمن التعالي على الشعوب قد انتهى ولكن لا يجب على الجماهير أن يفهموا من ذلك أن هذا القرن لا يعني وجود مستبدين بل في الواقع أن غفلة الشعب عن الاحتفاظ بدستوره تدفع بأحد الطغاة إلى خداع الجماهير.

وإن كانت التجارب تدلنا بصورة واضحة لأمراء فيها أن الجماهير لا تنقصها البديهة التي تفطن بها إلى مقدرة القادة وتوليهم إعجابها وتخصهم بثقتها وإقبالها وتسلمهم زمامها.

فإذا احتاجت الجماهير إلى المصلح النافذ في إصلاحه فليس أقدر على هذا المطلب من زعيم شعبي تبرزه البديهية الشعبية وهذا في حقيقة الأمر هو الذي دفع شعب مصر إلى أن يبحث عن زعيم ينفذ إرادته ويحكمه باسمه ويحقق آماله.

الباب الثاني

نظريات المفكرين السياسيين

"إن الشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لكي تضعها في متاحف التاريخ، وإنما تستخلص الشعوب إرادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها".

نظرة عامة:

مر على الإنسان حين من الدهر حرا طليقا في المجتمع البدائي حيث كان يفعل كل شيء ولم تكن هناك قوانين تحكمه كما لم تكن له أهداف أو فلسفة معينة أو أوضاع مرسومة يسير على هديها، ولا شك أن ذلك كان وضعا غير مريح ولا يدعو إلى الاستقرار حيث كانت كثير من المساوئ ترتكب في مثل هذا المجتمع ولا يستطيع الفرد أن يطمئن إلى أمنه ولا سلامته ولكي يصل الإنسان إلى نظام يطمئن إليه ويشعر باستقراره اجتمع الأفراد واتفقوا على أن يخرجوا من هذه الفوضى إلى حالة جديدة منظمة فيها سيادة لقانون أو قاعدة أو فلسفة تطبق على الجميع ويحترمها الجميع وهذا هو ما يسمى بالعقد الاجتماعي **Social Contract** وهو الانتقال من حالة لا قاعدة فيها ولا تجديد لإطارها ولا قيود على حرية الأفراد –مما يجعل هذه الحرية تخرج كثيرا عن طبيعتها إلى حالة من الفوضى– إلى حالة يسودها النظام الذي يحمي الحرية ولا يهدمها.

وفي هذه الحالة سيتنازل كل فرد عن جزء من الحرية التي يتمتع بها عوضا أو مقابلا لما سيتمتع به من طمأنينة وأمن واستقرار. فقبل العقد كانت لنا حرية مطلقة ولكن كان ينقصنا الأمن والاطمئنان. فالإنسان اليوم قد يكون قويا قادرا على حماية نفسه ولكن في الغد كيف يستطيع التصرف. فنحن نريد تأمين حياتنا المقبلة بالنزول عن بعض حرياتنا راضين في سبيل مستقبل نحس فيه بالسعادة والحماية. فلكي يشتري الإنسان طمأنينته فعليه أن يخضع لهذا العقد في سبيل أن يعيش عيشة فيها ضمان وأمان.

هذا هو العقد الاجتماعي وهو يعني أن الإنسان انتقل راضيا وبدون إجبار وطبقا لمصلحته الخاصة ومسرورا في الوقت نفسه انتقل هذا الإنسان من حالة الفوضى البدائية الأولية **Anarchy** التي كان يعيش فيها إلى وضع جديد. فالحياة لم تكن اجتماعية قبل العقد فأصبحت اجتماعية وأصبحنا نرى أشخاصا يخضعون لقاعدة واحدة ولاتفاق واحد ولمبدأ واحد وهذا هو ما يسمى "العقد الاجتماعي" حيث أنهم جميعا تراضوا واتفقوا وتعاهدوا على التنازل عن جزء من حريتهم مقابل الحصول على السلام والطمأنينة والأمن لمستقبلهم.

ولكي يكتمل النظام الأساسي للدولة لابد أن يكون هناك عقد سياسي **Political Contract** وقد يخلط كثير من المفكرين السياسيين بين العقدين السياسي والاجتماعي ولكن كل منهما شيء يختلف عن الآخر وإن كان العقد الاجتماعي سابقا عن العقد السياسي فلابد أن

ندرك أن ذلك المجتمع الذي تعاقد أفراده على الخروج من دائرة الفوضى إلى دائرة النظام في حاجة إلى من ينفذ هذا النظام ويرعاه ويحفظه ويحميه أي في حاجة إلى من يضع النظم الجديدة في صورة قانونية يخضعون لها وتكون لهم القدرة على حرب المخطئ ومحاسبته وعلى حماية المجموع من الشواذ.

أي أن العقد الاجتماعي في حقيقة الأمر ما هو إلا ممثل للسلطة التشريعية ولابد لتنفيذ قوانين وتشريعات هذه السلطة من وجود سلطة تنفيذية هي العقد السياسي الذي يتعاقد عليه أولئك الذين تعاقدوا على العقد الاجتماعي أيضاً.

إن لوك في الواقع استطاع أن يمنحنا صورة لمعنى المجتمع في الماضي والمجتمع في الحاضر وصور وظيفة الدولة بأنها صورة من إرادة الشعوب وأنه لابد من وجود العقد السياسي جنبا إلى جنب مع العقد الاجتماعي.

نظرية هوبز Hobbes

وضم هوبز نظريته لتبرير وجود الدولة وقد كتب هذه النظرية في كتاب اسمه **Leviathan** وفي هذا الكتاب يذكر هوبز أن الإنسان شرير بطبعه وهو بمثابة ذنب يأكل أخاه، وأن الإنسان كان في العصور الأولية يعيش بلا حكومة وبلا حاكم وكان كل إنسان ذا حرية مطلقة وكانت هناك اعتداءات من القوي على الضعيف وأصبحت حالتهم في منتهى السوء حيث كان القوي يضعف ويأتي غيره قوي آخر ومن ثم كان كل ذلك له تأثير في أن اجتمع الناس وقرروا أن يتخلصوا من حالة الرعب والفزع

والهمجية التي يعيشون فيها ويعلن هوبز أن الإنسان كان يعيش في تلك الفترة الأولى من حياته على قانون الطبيعة ويقصد به الصراع الكبير حيث البقاء للأصلح وللأقوى فلما سئم الإنسان حياة القتال وحياة الصراع والفوضى رأى أن يعيش في حياة سلام ودعة فاختار شخصا يستطيع أن يحميه وتنازل له عن حقوقه في سبيل ضمان البقاء له وأصبح هذا الشخص أو الرجل وقد سماه "التنين" لأنه يمثل قوة جبارة وأصبح يعبر عن جميع الرغبات (ويقصد هوبز بذلك "الدولة" طبعا) حيث منح الأفراد هذا الشخص حرية التصرف فيما يراه خيرا واعتقدوا أن له القدرة على معرفة تمييز الشر وتجنيب الأفراد لهذا الشر.

ففي الدولة يكون الخير والشر منوطين برغبة السيد الذي أولاه الناس ثقتهم ولذلك نجد أن "هوبز" ينادي بالحكم الديكتاتوري وكان يرى فيه خير وسيلة للحكم، ولكن ما العمل إذا لم يراع حاكم الدولة القواعد والقوانين وأساء السلطة وساتغلها واستعان بفئة دون أخرى وأذل الشعب أو سارق طريق خاطئ. يقول هوبز أن الأفراد لا حق لهم في سحب عقودهم أو التنازل أو الرجوع عنها لأنهم تنازلوا له بمحض إرادتهم (وهو مخطئ لا شك في ذلك لأنه يجبر الأجيال القادمة على تحمل خطأ الأجيال المحاضرة في منحهم الثقة لمن هو ليس أهلا لها أو لمن لا تتجاوب عقليته مع التطور الذي يحدث).

فهو يريد أن نطيع الدولة مهما كانت تسير بنا لأننا نحن الذين أوجدناها وخلقناها فعلينا أن نتحملها.

ونحن نعتبر ونرى بلا شك أن الذين يبنون من أجل الشيطان لا يعتبر

ذلك بناء ومن ثم فنحن لا يمكن أبدا أن نوافق على طاعة الدولة إذا كانت هذه الدولة لا تسير وفقا للأهداف التي رسمت لها وطبقا للشروط التي من أجلها خلقت فكيف نسكت والدولة هي التي فسخت العقد لأنها لم تسر طبقا لنصوصه.

أن العقد شريعة المتعاقدين وبفسخ أحد المتعاقدين الشروط يعتبر هذا العقد لاغيا إذا كان هذا الفسخ لا يحقق الغاية المرجوة من وجود العقد أو إذا كان يعطل تنفيذ بنوده ونصوصه وأهدافه.

نظرية لوك:

يقول لوك: "إن الإنسان لم يكن شريرا بل كان خيرا فهو يذهب في ذلك عكس هوبز حيث يعلن أن الناس كانوا يعيشون علاقات مودة وإخاء ولكنهم كانوا في حاجة إلى قاض عند اختلافهم وخاصة أنهم لم يكن لديهم قانون ثابت معروف يسيرون عليه."

ولكي يتحقق هذان الشيئان لابد من الخروج من حالة الفوضى إلى حالة من النظام يقرونها هم ويرتضونها. وهنا يسأل لوك سؤالا ويجيب عليه لماذا لم يفكر الإنسان قبل ذلك في قانون يحتكم إليه ولماذا فكر بالذات في ذلك الوقت فيقول لوك: أن الإنسان الأول كان يعيش مع زملائه في ملكية جماعية وكان الأفراد يتمتعون بنوع من الملكية الجماعية.

ومن ثم لم يكن هناك أبدا داع لوجود أو ظهور أية خلافات خاصة وأن النزعة الأنانية الفردية لم تظهر بعد حيث كان الكل يعمل في مودة ويعمل في تعاون ويعمل في إخاء ولكل بقدر ما يستطيع أن يأخذ، ولكن ما

أن بدأت فكرة الملكية الفردية الخاصة حتى بدأ دبيب الخلاف بين الناس وبدأ كل يحاول أن يغير على مصالح غيره وظهرت روح الأنانية الفردية واضحة جلية بين الأفراد وظهر الطمع والجشع للاستيلاء على أملاك الآخرين ومن ثم أصبحوا في حاجة إلى حكيم يحكمهم بالعدل وقاض يشرع لهم القوانين ويوضح لهم الحق من الباطل. فاحتاجوا لكل ذلك إذن إلى قانون ينظم لهم علاقاتهم ومنفذ لهذا القانون يكون على شيء من النزاهة في تفسيره وتطبيقه، ولذلك تجمع الأفراد وعقدوا العزم على الانتقال من مرحلة الفوضى إلى مرحلة فيها نظام وفيها قانون يرتضونه جميعا فاتفقوا جميعا بعضهم مع بعض وعقدوا عقدا وتنازلوا لسلطان وارتضوه جميعا.

ولكنهم (وهذا هو ما يختلف عنه مع هوبز) لم يتنازلوا تنازلا كاملا بل احتفظوا لأنفسهم بحق سحب العقد في أي وقت وإلغائه إذا ما أخل هذا السلطان الذين تنازلوا له بالشروط أو إذا ما تلاعب بالقانون أو إذا حاول أن يضر بمصلحة المجموع أو يستهتر بها على حساب مصلحته الخاصة.

فالعقد إذن عند لوك عقد ثنائي فهو عقد أبرم بين أفراد وحاكم تنازلوا هم بجزء من حريتهم واستعدوا لتنفيذ قاعدة وقانون، والحاكم ملتزم بأن ينفذ هذا القانون وهذه القاعدة دون إخلال أو تعديل فإن خرج عليها وأخل بالشروط فهم في حل من طاعته وعليهم أن يخرجوا عليه ويولوا بدلا منه شخصا آخر.

وعلى ذلك يمكن اعتبار لوك واضع الديموقراطية في العصر الحديث وقد أوحى لوك إلى مونتسكيو بفكرة فصل السلطات حتى لا تستأثر أية سلطة بقيم كبير من السلطان على حساب الأخرى.

نظرية روسو:

يعتبر بحق أمام المفكرين السياسيين ورجل الشعب الأول فهو ربيب الحرية وابنها البار، وأول من أطلق صيحته في كل أوروبا مناديا بحرية الإنسان.

كان لكتابه "العقد الاجتماعي" الفضل الأكبر في إشعال الثورة الفرنسية فقد سمى بحق وجدارة انجيل الثورة. وإنني لا أبالغ إذا قلت أنه لولا جان جاك روسو لما تمتعت شعوب كثيرة بحريتها لأنه أضاء لها الطريق بكتاباته التي تعتبر بحق دفاعا عن حقوق الشعب ورسما لواجبات الحكام. انه جاك روسو أبو الحرية في نظريته.

ولقد أوضح في كتابه "العقد الاجتماعي" أن الناس كانوا يعيشون قديما في حرية تامة ولا يعرفون نظام الملكية الفردية فلما عرفوا هذا النظام انقلبت حياتهم رأسا على عقب لأن هذا النظام في نظره أساسه الشرور وهو الذي أدى إلى تجمع الناس بإرادتهم العامة أي برغبتهم التي أتت من شعور الأفراد جميعا بأنهم يعيشون في مجتمع واحد ويتفاعلون بعضهم مع بعض ويتأثرون بعضهم ببعض فنتج عن ذلك تأثير متبادل ومن ثم خرج اتفاقهم ممثلا ليس لإرادة واحد منهم بل لإرادتهم جميعا وهذا الذي دفعهم برأيهم جميعا وباتفاقهم معا هو المعبر عن الإرادة العامة فهو ليس رغبة فرد ولكنه مجموع رغبات الأفراد وهو ما يسمى عند علماء الاجتماع بالعقل الجمعي في القرن التاسع عشر.

هذه الرغبة العامة التي يجب أن تسود هي رغبة الشعب وهي الرغبة

الصادرة من الشعب وهي الممثلة لإرادة الذات العليا أي صوت الله، لأن صوت الشعب هو صوت الله.

فلابد في رأي روسو (وهذا أيضا في رأيي ورأي كل الأحرار) أن يسود الرغبة العامة أو الإرادة العامة فذلك أسمى معاني الديموقراطية التي هي تعبير عن آمال وأحلام الجميع ويجب أن يسير الحاكم وفق هذه الرغبة ويعلن روسو أن صوت الشعب بعيد عن الخطأ ولا يمكن أن يخطئ بتاتا وعلى هذا يجب أن يعلو صوت الشعب دائما. وهو يقول: أن هناك طريقا وحيدا لتعليل الخطأ إذا وقع من جانب الشعب هذا التعليل يعني أنه قد غرر بالشعب وأن الشعب في هذه الحالة يخرج عن طريقه الصحيح المرسوم له. فالشعب هنا يعتقد أنه وصل للحقيقة ولكنه لم يصل إليها ويقول روسو أن الشعب لو وصل إلى أهدافه يعني ذلك أنه قد سار في الطريق الطبيعي المرسوم له بلا تغرير ومما لا شك فيه سيصل إلى الحقيقة.

وروسو في الواقع كان يضع مهمة السيادة في أنها تنحصر في التعبير عن الإرادة العامة لأفراد الجماعة وهو ينادي بأن تكون الهيئات التنفيذية والقضائية خاضعة لرقابة الشعب وخاضعة لتوجيهاته.

أن للديموقراطية التي ينادى بها روسو المتمثلة في حرية الإرادة العامة المعبرة عن الشعب وحقوقه هذه الديموقراطية التي رسمها على أنها رقابة الشعب وخضوع الأجهزة الأخرى لتوجيهات الشعب هذه الديموقراطية هي ديموقراطية الاحرار ولن تستطيع أمة لا تملك الحرية أن تطبق مثل هذه الديموقراطية بالصورة الكاملة التي تمنح الشعب وحده حق القيادة وحق التوجيه وحق الرقابة.

نظرية هيجل:

يمثل هيجل الأساس الذي قام عليه فيما بعد النظامان الاشتراكي والشيوعي وفيما يتعلق بفلسفته السياسية فهو يذهب إلى أن الإنسان دائما يقوم على الأفكار. فالإنسان في نظره يتميز عن الحيوان بالتفكير ولكن هذا التفكير أساسه العقل. والعقل الإنساني ليس إلا جزءاً من عقل عالمي يسود العالم بأكمله وهذا العقل الذي يسود العالم سماه "الروح العام".

ويقول هيجل ان الروح العام هو الذي يتحكم ويسير في حوادث التاريخ لأن هذا الروح العام اذا استوطن شعبا من الشعوب بمعنى أن الفكر الإنساني والعقل البشري إذا سما لدى شعب من الشعوب يصبح لهذا الشعب دون غيره القدرة على الخلق والإبداع والابتكار والاختراع، ولا شك أن هذا الشعب يسود غيره من الشعوب، فقد وصل الروح العام لليونان فأبدع هؤلاء وساروا ثم انتقل من الإغريق (الذين كان قد انتقل لهم بعد أن استقر في عدة شعوب) إلى الرومان وأبدع هؤلاء وسادوا ثم قال أن الروح العامة انتقلت في العصور الحديثة إلى الألمان ومن ثم يجب عليهم أن يسودوا غيرهم.

ويلصق "هيجل" هذه السيادة بالشعب فهو يقول أن الشعب هو الذي له السيادة ومكتوب له النصر في كل معركة يدخلها ما دامت تؤيده هذه الروح العامة أما اذا تخلت عنه فهو لا شك منهزم.

وهذا الروح العام بانتقاله من عصر إلى عصر يجد قوتين فينضم إلى إحدى القوتين وينتصر على الأخرى.

ويعتقد هيجل أن العالم يتطور باستمرار في عجلة تتكون من ثلاث مراحل:

١- قضية.

٢- نقيض القضية.

٣- مرحلة التأليف أو التوافق بينهما أو جمع مزايا كل منهما في وضع ثالث.

وهيجل يعتقد أن السلام فترة خمول في حياة الإنسان لأن أساس الروح العام هو الحركة المستمرة الدائبة والنشاط ودوران عجلة الإنسانية ولذا فهو ينادي بالحرب لأنها عامل من عوامل صهر الإنسان وطريق للتقدم.

(وفي هذا كان هيجل أحد دعاة الحرب وأحد الفلاسفة الذين برر بهم هتلر سياسته نحو دعوة شعبه للحرب بحجة العظمة والسيادة ولعلي هنا أعيب على هيجل كفيلسوف أن يكون داعيا للحرب داعيا للسيادة رابطا عجلة التطور بالحرب والقوة).

ولا شك أن هيجل بفلسفته كان من النوع المتشائم المتعصب، بل لقد كانت نظريته هي التي أوحت إلى كارل ماركس بنظريته عن التطور إلا أنه لا شك أن هذا الفيلسوف في تفكيره كان يرمي إلى إظهار أن القوة المعنوية للشعب هي كل شيء فهو في تصوراته وأحلامه وتنظيمه كان يهدف إلى الوحدة الألمانية ويريد القول بأن الألمان لابد منتصرون لأنهم

مؤيدون بالقوة الخفية الإلهية التي تمنحهم النصر وتساعدهم على التفوق وتجعل من أمتهم أمة سيدة الأمم، بل وأمة الساعة ولها القدرة على السير في طريقها نحو المجد والرخاء.

نظرية كارل ماركس في التطور:

يعرض ماركس لفكرة التطور كالآتي:

فهو يرى التاريخ العالمي كله عبارة عن نظام الطبقات فلو درسنا تاريخ العالم نجد أن البشرية مرت بفترات وعصور انتقلت منها من دور إلى دور وهذه الأدوار هي:

١- مجتمع بدائي:

أهم خصائصه أنه لم يعرف الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج حيث كانت الملكية جماعية وكان أسلوب الإنتاج بدائيا بسيطا وكان الإنسان تحت رحمة الطبيعة ولذا لجأ إلى الاتحاد والعمل الجماعي ومن ثم كانت الملكية الجماعية للأرض. وقد تطور هذا النظام وأصبحت هناك ملكية خاصة نتيجة لوجود فائض عن حاجات الإنسان البدائي فنشأت مجتمعات الملكية الخاصة ومن ثم بدأ انقسام المجتمع إلى طبقات نتيجة لتقسيم العمل واتساع المبادلة وأصبح المجتمع يتكون من:

١- طبقة الأشراف والفرسان.

٢- طبقة الرقيق.

٣- طبقة أقلية من الأجراء والأحرار.

وقد كان الداعي لهذا التطور الذي مهد لفترة ثانية مرت بالمجتمع البشري هي:

١– توقف فتوحات روما.

٢– انتهاء تجارة العبيد أو الرقيق كنظام.

٣– صراع العبيد في سبيل الحرية.

ومن ثم لم يصبح العبيد من أدوات الملكية المنقولة بل أصبحوا في نظام بديل هو النظام الإقطاعي ولكن الإنسان لم يكن إنسانا حرا. وفي العالم القديم كان يوجد نضال بين الطبقات الشعبية والطبقات الأرستقراطية وهم رؤساء العشائر القديمة.

٢- النظام الإقطاعي:

كان هذا النظام هو النظام الذي ارتكزت عليه عناصر الإنتاج المتمثلة في الزراعة في العصور الوسطى ثم ظهرت عيوب هذا النظام وأصبح نظاما حائلا دون التقدم الإنتاجي ومن ثم ظهر.

٣- النظام الرأسمالي:

وهو يتمثل في نظر كارل ماركس في وجود طبقة مستغلة وأخرى مستغلة ولا تلبث الأولى أن تقل عددا في حين أن الثانية تزداد دائما ومن ثم كان لابد أن تنقرض الثانية وهي التي أطلق عليها اسم طبقة البروليتاريا ويقصد بها العمال. فحالة العمال تزداد سوءا نتيجة لاستغلال البرجوازية لها وذلك لاستيلاء البرجوازية على ما أسماه ماركس فائض القيمة والتي هي

من حق العمال وحدهم ومن ثم تظهر المرحلة الرابعة.

٤- الاشتراكية:

وهي مقدمة لحلول النظام الرئيسي –في نظر ماركس والمثالي لتحقيق العدالة البشرية وضمان المجتمع اللاطبقي وحياة الناس بلا حكومة أو سلطة، والمجتمع هو كل شيء، والنظام الاشتراكي مؤقت في نظره حيث انه في هذه المرحلة تكون الدولة موجودة والعمال هم المسيطرون والدولة مكونة من طبقتين فالدولة تحكم العمال والعمال يحكمون أصحاب رؤوس الأموال ويحكمون بقية الطبقات وستسير الدولة وفق مبادئ من بينها: أن الأجور تقدر وفق ساعات العمل فلكل شخص بمقدار ما عمل، وعندما تستقر الأمور تنسحب الدولة بعد أن يكون العمال قد أصبحوا في مركز يؤهلهم لتحمل المسئولية حيث تبدأ المرحلة التالية وتقسم الاشتراكية في نظر ماركس إلى مرحلتين المرحلة الأولى حيث الملكية الفردية لا تزال موجودة ولكن الدولة تضع يدها على المشروعات الكبرى التجارية والصناعية وتشرف على الإنتاج وتسمح للملكية الخاصة في المشروعات الصغيرة، أما المرحلة الثانية فهي القضاء على الملكية الخاصة في كل المجالات وتملك الدولة كل شيء وهذه هي المرحلة القريبة من الشيوعية.

٥- الشيوعية:

هنا يمتلك المجتمع –وليس الدولة– أدوات الإنتاج ولا توجد سلطة حكومية بل كل شيء يسير وفق إرادة ورغبة المجتمع حيث يعتقد ماركس أن المجتمع الجديد سيتكون من العمال (البروليتاريا) وبما أن مصالحهم

مترابطة لذا لن يكون هناك استغلال ولا داعي حينئذ إلى وجود حكومة بتاتا وفي هذه المرحلة تكون الدولة قد أتمت قطع المرحلة الثانية من الاشتراكية أي تكون الدولة قد وضعت يدها على جميع المشروعات الكبيرة والصغيرة سواء للإنتاج أو للاستهلاك ثم تنسحب الدولة وتوجد الجمهورية العمالية وهنا تكون العمالة كاملة والعمال هم كل شيء في المجتمع والملكية الخاصة معدومة ولا توجد وكل عامل يأخذ بحسب حاجته بصرف النظر عن العمل الذي قام به أو بمعنى آخر لكل قدر حاجته ومن كل وفقا لطاقته وقد يكون جهده قليلا ولكن حاجته كثيرة فلا تحرمه المجتمعات الشيوعية في نظر ماركس من هذه الحاجات مهما كان الجهد الذي بذله لا يتناسب مع حاجاته.

وفي فكر ماركس أن المجتمع الشيوعي لن يتم إلا بعد الصراع الدموي بين العمال والرأسماليين ولو اتجهنا إلى نقد نظرية ماركس التي تحتم الشيوعية كضرورة لاكتمال حلقة التطور وهو لا يعترف إلا بطبقة واحدة هي البروليتاريا ولكني أقول بإيجاز أن:

١- ماركس لم يأت بشيء سوى عامل واحد فقط دعاه إلى أنه سبب التطور وهو العامل الاقتصادي وأغفل العوامل الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية.

٢- أن ماركس يفكر أنه من الممكن تحقيق المجتمع المثالي الذي يريده مرتكزا على النواحي المادية فقط ناكرا ما للمعنويات من تأثير كبير وما للروحانيات أيضا وبالذات الدين ونحن نحس جميعا أن فقدان القيم

الروحية فيه تعاسة للإنسان ويشعره دائما بأنه ينقص شيئا، فالدين له أثر كبير في سعادة البشرية واستقرار نفسية الإنسان.

٣- إن ماركس نادى بأن المجتمعات لن تتحول من الطريق الرأسمالي إلى الطريق الاشتراكي إلا بعد صراع دموي بين الطبقات وهذا لم يحدث في كثير من البلاد التي تحولت للاشتراكية حديثاً.

٤- إن ماركس يصر على أنه لا توجد حلول وسط لفكرته عن التطور وإن العمال لابد أن يمتلكوا كل شيء وإن المجتمع هو أساس كل شيء ناسيا أن هناك عوامل نفسية وفروقا فردية لا يمكن أن يتحقق لها ما تريد في ظل نظامه الجديد.

٥- إن ماركس ينادي بوجود طبقة واحدة فقط هي التي تملك وهي التي تحكم وبذلك يضمن لمجتمعه عدم الاستغلال ولكنه لم يميز أن هذه الطبقة ما هي إلا تكوين من فئات مختلفة لكل مصالحها المتناقضة كالعامل الفني والعامل اليدوي والعامل غير الفني.

٦- ينكر ماركس على الفلاحين دورهم وحقهم بجانب العمال وهذا ما أصلح به لينين الوضع في النظرية الماركسية عند قيامه بالثورة الروسية حيث نادى أنه لابد لكي تنجح الشيوعية أن يتفق الفلاحون والعمال وفي المجتمعات الزراعية يصر ماركس أنه لن يستطيع الفلاحون القيام بصورة شيوعية في حينن قام ماوتسي تونج بصورة الفلاحين في الصين واعتمد أساسا على الفلاحين والزراعيين.

يقول ماركس أن الشيوعية آخر مرحلة للتطور البشري علما بأنه بدأ نظريته بقوله: إن كل نظام يحمل في طياته بذور هدمه وإن أي نظام لا يمكن أن يستمر أبد الدهر لأنه لابد من التطور ومن التفاعل ومن الحركة، والآن ينكر ماركس على البشرية والإنسانية التطور؟ ليت ماركس يستطيع أن يجيبني.

ولا شك أن ماركس في قوله أن الشيوعية هي نهاية التطور إنما بذلك يناقض نفسه تماما فكما قلت لقد بنى أساس نظريته على فكرة هيجل التي تقول أن هناك (**Anti- thesis, thesis**) أو بمعنى آخر إن كل نظام يحمل في طياته بذور هدمه أو بذور نظام آخر مناقض له وأن ماركس يعلل فكرة التطور بأن المجتمع التقليدي حمل بذور هدمه إلى أن وصل إلى المجتمع الرأسمالي حيث أوضح وجود طبقة المستغلين من الرأسماليين ووجود طبقة العمال الذين تضيع حقوقهم ويقعون فريسة للذل والسيطرة والاحتكار لذلك لابد أن تثور طبقة العمال وتحطم البورجوازية (الرأسمالية) وتقضي على حكمها وتحكمها وتملك البروليتاريا ناصية الأمور والحكم والسيطرة.

ماركس يقول: إن مرحلة الشيوعية هي آخر التطور البشري، كيف هذا ونحن نؤمن جدلا بنظريته أن كل نظام يحمل بذور نظام آخر مناوئ له، إذن لا تعتبر الشيوعية في هذه الحالة آخر مرحلة للتطور البشري، وكيف يمكن أن نظن أن عجلة الحياة ستتوقف عن الدوران وأن الإنسانية ستعيش في ركود والتطور طبيعة كل مجتمع متقدم متحرر.

إن فكرة ماركس أن الشيوعية هي آخر مراحل الحياة تعارض فكرته

الرئيسية في نظام التطور ولكننا نعزو إليه أنه كان فعلا يريد الخير للعمال وكان يريد أن يقول: إن الغرض الرئيسي من فكرته هو تحقيق عدالة التوزيع وهو في إيمانه بأنه لابد من صراع دموي بين البورجوازية والرأسمالية لم يكن مخطئاً أبداً لأنه كان يعبر عن آراء عصره وكان يعتقد أن الظروف التي يعيش فيها لا يحتمل بتاتا أن يتخلى أولئك الرأسماليون أو الإقطاعيون عن امتيازاتهم لأن طبيعتهم الخيرة غير موجودة، كما أن جشعهم وطمعهم واستغلالهم للعمل والعمال كان ذلك واضحا وكان ماركس لذلك مؤمنا أن الإصلاح من أسفل هو الإصلاح الضروري الواجب بمعنى أن الإصلاح لابد أن يكون من العمال أي من القاعدة الشعبية التي يرتكز عليها الشعب من هؤلاء حيث إن مصالحهم متناسقة ومتفقة ويستبعد أن يظهر بينهم استغلال فهو في فكرته واعتقاده أن الإصلاح يستحيل أن يكون من أعلى السلطات الحكومية أو سلطة البرلمان لأنه متيقن أن من يملك هذه السلطة هم الرأسماليون وهم أصحاب المصلحة في بقاء هذا النظام وهم أصحاب المصلحة في استغلال العمال.

لذا يجب علينا أن نقدر تماما شيئا هاما وهو أن ماركس كتب نظريته في ظروف معينة تماما كما كتب ميكيافيلي نظريته في السياسة في ظروف معينة وكل منهما كان يضع نصب عينيه هدفا معينا وكان يأمل شيئا فكوننا ونحن في القرن العشرين نأتي بنظرية ماركس ونؤكد أنها غير ناجحة أو لا تستحق التطبيق فهذا صحيح فعلا لأن لينين نفسه معتنق الشيوعية الأول فهم أن النظرية التي تكتب للقرن التاسع عشر لا تصلح للقرن العشرين

وإلا ما كان لينين وستالين وماوتسي تونج قد طور كل منهم النظرية بما ينسب ظروف بلده وعصره.

نظرية روستو للتطور:

قسم الأستاذ "والت ليتمان روستو" (وهو مفكر سياسي واقتصادي معاصر) المجتمع في تطوره إلى مراحل ولذا يسمى تفسيره باسم نظرية المراحل (وهي لم تكن تعني نظرية بالمعنى المفهوم لأنها مجرد استقراء تاريخي) ويقسم روستو المجتمع البشري في مراحله المختلفة إلى ما يأتي:

(أ) – المجتمع التقليدي:

ويقصد به المجتمع البدائي المتخلف في معظم الميادين وخاصة العلمي والفني وهما عمادا التقدم الإنتاجي وبقول: إن هذا المجتمع يعتمد على الزراعة بصورة كبيرة.

(ب) – مرحلة الانتقال:

وهي التي تبدأ نتيجة لوجود قوى دافعة للتطور في المرحلة الأولى ووجود أهداف معينة وتبدأ في تلك الفترة زيادة الاهتمام بالصناعات (الاستخراجية بالذات) وتحسين مستوى الخدمات والاهتمام بالاستثمارات.

(جـ) مرحلة الانطلاق:

في هذه المرحلة يبدأ الاستعداد لمرحلة أخرى حيث يتضح فيها الهدف السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وتعبئة أجهزتها لمواجهة

التخلف صراحة والعمل على نمو الإنتاج أكثر من النمو السكاني ويرى الاهتمام بصناعة معينة تكون مناسبة للبلد (فكرة التخصص) ويشجع التعليم الفني والتقدم في المخترعات.

(د) مرحلة النضج:

وهذه المرحلة يقول عنها روستو أنها تأتي بعد حوالي ٦٠ عاماً من المرحلة الثالثة حيث يتضح التكوين للمجتمع ونظرته للأمور وطموحه وأمانيه وترتفع مستويات الأجور وتتحقق الكفاية الفنية وتقوى النقابات ولا تلبث الدول أن تقف حائرة بين عدة اتجاهات.. هل تسخر فائض الإنتاج للسلام أو للحرب؟. هل تتجه إلى رفع مستوى معيشة شعبها وتوفير السلع الاستهلاكية أو أنها تهتم بالسلاح والصواريخ؟.

(هـ) مرحلة الرخاء الاستهلاكي:

وهي مرحلة يقول عنها الدكتور جمال سعيد في كتابه (الطريق إلى الاشتراكية) ص٣٧ أنها تتميز بارتقاء المستويات الاستهلاكية للأفراد وارتفاع مستويات التعليم ويمكن الحصول على المتع الاستهلاكية كالفيلات في ضواحي المدن والأدوات المنزلية المريحة وامتلاك السيارات وغير ذلك من الطيبات الاستهلاكية التي تتحقق.

وبمقارنة هذه المراحل نجد أنها واقعية كما أنها مبنية على تعرف الدوافع التي تسيطر على الطبيعة البشرية وقد أتى تحليل روستو بمجرد استعراض لمراحل التطور التاريخي ولذا لم تكن "نظرية" ومع ذلك فتحليل روستو مفيد في أنه يفسر لنا النمو الاقتصادي في الدول مهما اختلفت

مذاهبها ونزعاتها وقد اتسم التفسير المرحلي لروستو على أنه جاء من رجل يؤمن بالرأسمالية وبأنه مناقض للماركسية إلا أننا نعيب على روستو تحديد فترة الانتقال من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الرابعة بعد ٦٠ سنة وهذه ليست ضرورية أو قانونا بل قد يحدث أن ينتقل المجتمع إلى مرحلة النضج في أقل من ٦٠ عاما وقد يستغرق في بعض المجتمعات الأخرى أكثر من تلك الفترة وفي نظري أن ذلك متوقف على مدى استعداد هذه المجتمعات ودور الحضارة فيها وقدرات الأفراد والشعب المكون لها.

وهكذا يتضح لنا من أفكار المفكرين السياسيين عن الدولة والتطور والتشكيل السياسي لها ودورها في حياة الفرد والجماعة. إلا أنه لا يفوتني أن أذكر أن هناك آخرين من المفكرين كانت لهم نظرياتهم وأهدافهم وآراؤهم اذكر من هؤلاء وبصفة خاصة المفكرين الاشتراكيين وهم الذين بحثوا في الاشتراكية ولعل أهمهم المفكر البريطاني هارولد لاسكي هذا الاشتراكي الجبار الذي استطاع فعلا أن ينادى بنظام اشتراكي يخرج الرأسمالية من دائرة الجمود إلى حد الاهتمام بمصالح ومجموع الشعب فهو في ذلك يعتبر الجناح الأيمن للشيوعية بمعنى أنه يعتبر نفسه الرجل الذي ينادى باشتراكية الضروريات للشعب واهتمام الحكومة بالخدمات العامة والاهتمام بمصالح الشعب والحفاظ على مصالحه من أي استغلال رأسمالي والتدخل في الأسعار لحماية الجماهير.

وهناك أيضا بوتراند راسل ذلك الرجل الفيلسوف الذي كثيرا ما نادى بضرورة الاهتمام بالمثل العليا السياسية وتحقيق الديموقراطية لمجموع الشعب

والاهتمام برغبات الأمة في الأمن والطمأنينة ولكن لعل النزعة العالمية هي الغالبة في فلسفة راسل فهو كان وما زال ينادى بضرورة أن يعيش العالم أجمع في أمن وطمأنينة وأن تصرف الأموال التي تنفق في الحرب الباردة نم أجل رخاء المجتمع البشري وتقدم الحضارة والإنسانية.

ولعلي أيضاً لا أحب أن أترك صفحة المفكرين دون أن أطرق باب الكثيرين الذين ساهموا بجهود ضخمة في البناء. ولكن الكل كانوا يتفقون على هدف واحد هو ضمان السعادة للفرد في ظل المجموع ولو أن بعضهم أخطأ الطريق في فهم سبل الإصلاح وحاول أن يرسم أسس نظريته والتعصب لها طبقا لظروف عصره واعتبرها أنها أفضل تنظيم ولكن هذا لا يجعلنا أبدا نغمط حق الكثيرين الذين قادوا شعوبهم والذين ساهموا في الحضارة والثقافة السياسية فكل هؤلاء بإسهامهم في الحضارة البشرية كتب لهم الخلود.

وقد كانت نتيجة لكتابات هؤلاء أن ظهرت المذاهب الاجتماعية والاقتصادية العظمى ورأينا كل مذهب يستند على نظريات معينة وسأحاول في الفصل الثالث أن أعرض لأهم هذه المذاهب التي أثرت في التطور البشري والتي لم تخرج حتى الآن أية فلسفة للحكم عن هذه الفلسفات لأنها ذات هدف واحد هو السعادة للبشر ولكن بعضها كان قاصرا عن تحقيق ذلك فخرجت مذاهب جديدة وتمادت في منح السعادة للبشر حتى هي الأخرى أخطأت الطريق فتاه الفرد الذي تريد له السعادة في دوامة الحياة ليصبح لا وجود إنساني ولا كيان ذاتي له. ومن هذه

المذاهب جميعا سنحس أن البشرية قاست طويلا حتى تمنح الجماهير حقوقها في القيادة والزحف نحو مستقبل أفضل وأصبح أهم ما يميز فترة تاريخنا المعاصر هو أننا نعيش في عصر الجمهوريات وفي عصر الجماهير وثورات الشعوب على الاستغلال والاستعباد وتأكيد حق الفرد في أن يعيش حرا له كيانه ومكانته وذاتيته، وقيم يسير عليها مادية ومعنوية.

الباب الثالث

الديموقراطية وأنواعها ومفاهيمها

"إن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية"

منشأ الكلمة وماذا تعني:

اشتقت كلمة الديموقراطية من كلمتين يونانيتين قديمتين، الأولى كلمة **Domos** ومعناها الشعب وكلمة **Kratos** ومعناها السلطة أي أن الكلمة في مجموعها تعني سلطة الشعب وقد وصفها هيرودتس المؤرخ اليوناني بأنها حكم الكثرة الغالبة. ويمكن أن نلخص الأسس والخصائص التي تقوم عليها الديوقراطية كالآتي:

أولا – قيام الحاكمين بمسئولياتهم في الحكم أو تكليف من الشعب عن طريق الانتخاب أو الاستفتاء بصورة ونظمه المختلفة.

ثانيا – المساواة في الحقوق الفردية لكل مواطن يحميه علم الدولة وكذلك المساواة في الواجبات الملقاة عليهم. وبذلك يشعر كل فرد بأن له ما للغير من حقوق وعليه ما على الآخرين من واجبات.

ثالثا – تكافؤ الفرص للمواطنين جميعا بحيث يستطيع كل مواطن أن يطمئن في حماية القانون.

رابعا – الحريات الشخصية مكفولة للمواطنين فلكل فرد الحق في أن

يعتقد ما يشاء: حريته الدينية مكفولة وحرية الفكر وحرية القول والحرية الشخصية.

البنود الأربعة السابقة تكاد تكون ببساطة هي العلامة المميزة للنظام الديموقراطي والشكل التنظيمي الذي تتخذه الديموقراطية يتأثر ببعض حقائق معينة في هذا القطر أو ذاك ويعني هذا أنه لا يوجد شكل واحد للديموقراطية يعتبر الشكل الوحيد الذي يجسد معنى الديموقراطية.

إن كل تاريخ الإنسان حتى منذ أقدم العصور إنما يشهد بأن الموجود البشري قد أراد منذ البداية أن تكون له اليد الطولى في تقرير مصيره أو بمعنى آخر في تحقيق الديموقراطية لنفسه وحياته.

مقدمة في الحرية الإنسانية:

الحرية المطلقة لا وجود لها... لم يكن لها وجود في الماضي وليس لها وجود في الحاضر ولن يكون لها وجود في المستقبل وما دام الإنسان يؤثر أن يعيش في مجتمع فلابد أن يتنازل عن جزء من حريته لهذا المجتمع وبمقدار اعتزازه بحريته واستقلاله في تفكيره يكون تأثير المجتمع فيه وفي حريته.. كل ما ينقص من حريته يضاف إلى سلطان المجتمع وكل ما ينقص من سلطان المجتمع يضاف إلى حريته.

إن مفهوم الحرية يتطور ولكن الحرية ستظل حاجة إنسانية وحاجة اجتماعية ونورا ينبثق لكي يؤكد للإنسان كرامته وإنسانيته. أن أعظم ضمان للحرية هو أن يؤمن كل فرد بها وألا يكون إيمانه منصبا على تحقيق الحرية لذاته فحسب فإن حريته لا قيمة لها إذا لم يؤمن بقيمتها للآخرين

ومن هنا لم تكن الحرية مفهوما شخصيا ولكنها مفهوم عام فإذا كنت أنت من أعظم الناس إيمانا بالحرية وتعيش في مجتمع ينكرها أصبحت حريتك لا قيمة لها فالحرية ليست حقا نظريا ولا شيئا يسجل في الكتب والقوانين والدساتير بل هي قبل كل شيء ممارسة. وإيمانك وحدك بالحرية لا يسمح لك بممارستها ولكن الذي يسمح بذلك هو أن يؤمن بها المجتمع الذي تعيش فيه. إن المجتمع لا يزال صاحب السلطة في فرض القيود. إن المجتمع هو أعظم قيد يرد على الحرية فلابد لكي تذكو من أن يذيع الفهم بها والإيمان بها في المجتمع الذي تعيش فيه. إن الفرد هو خلية المجتمع الأولى وأي اعتداء عليه هو اعتداء على المجتمع فالذين يريدون أن يفصلوا بين مصلحة المجتمع ومصلحة الأفراد الذين يتألف منهم هذا المجتمع مخطئون ومغالطون لأن المجتمع ليس في جوهره إلا مجموعة من الأفراد.. فلا يمكن أن يكون له كيان خاص غير كيان من يتألف منهم. إنهم ليسوا آلات أو قطعا جزئية فكل واحد منهم كل متكامل.. إنسان يشعر ويحس ويتألم في صورة كاملة في إطار هذا المجتمع.

ويقول سقراط "إن فصل الشمس عن الدنيا أهون من فصل حرية الفرد عن أنظمة المجتمع".

والمجتمع الحر هو مجتمع بلا حواجز بلا فروق في الطبقات والامتيازات. إن قضية الحرية للفرد في المجتمع –في حقيقة الأمر– قضية معقدة لا تستطيع إلا أن نقول: إن الإنسان حاول منذ نشأته الأولى أن يحافظ على تلك الحرية التي منحها الله إياه. إن طريق الحرية للأفراد كان في

واقع الأمر يعني التحرر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وما ظهور المذاهب الاشتراكية الحديثة إلا تحقيق وضمان لحرية الإنسان وممارستها في وسط المجتمع الذي يعيش فيه.

على أننا يجب أن ندرك أن الحرية كانت وما زالت هي المثل الأعلى للإنسانية. إنها حلم الإنسان الفاتن وغايته المرموقة وحق الحرية لا يزال عدد ضخم من البشرية يتحرق شوقا إلى الفوز به أو استكماله.

ولعله من الجدير أن نفهم أن فكرة الحرية في عصرنا الحاضر لم تعد محتفظة بالبساطة البدائية التي كانت لها أول الأمر عندما كانت الإطارات التي تحتوي الجماعات الإنسانية ضيقة أشد الضيق. وينبغي أن نتساءل أولا عن المعنى العصري لفكرة الحرية.. ونستطيع أن نجيب: إنها الحق الكامل في عدم خضوع المرء إلا للقوانين التي وضعتها بلاده في أتم ظروف الاستقرار والاستقلال. أي أنها ليست قوانين دخيلة عليه، ولا مستوردة من الخارج بل نابعة من وجدانه وإرادته ومعبرة عما في ضميره الاجتماعي من أحلام وآمال. إن الحرية هي في استطاعة كل فرد التعبير عن رأيه بصراحة واعتناق العقيدة التي تروقه واختيار المهنة التي توافق مؤهلاته وكفايته هي حريته في التصرف في ملكيته كما يشاء، هي حق التنقل إلى أي مكان يريده هي حق الاجتماع مع آخرين. هي حقه في قضاء وقت فراغه أينما شاء وأهم من هذا هي حق الإنسان في تنمية قدراته العقلية وقواه وحقه في المساهمة في إدارة شئون بلاده لو توافرت له الكفاية ليقوم بذلك.

وقد تطورت الحرية على مختلف العصور ويمكننا أن ندرك من شرحنا

المتطور أن الحرية في المجتمعات القديمة لم تكن تعني الحرية بالمعنى العصري الحديث. ولقد رسم لنا المؤرخ الفرنسي الكبير "فستيل دي كولنج" لوحة صادقة لسلطان الدولة في العصور الغابرة وعدوانها على الحرية الفردية إذ أعلن أنه من الخطأ أن يعتقد المرء أن الفرد كان يستمتع في الدول القديمة بالحرية فهو لم يكن لديه عنها فكرة محدودة. بل أن الفرد كان ضئيل القيمة أمام تلك السلطة التي كانت تلي في قداستها السلطة الإلهية والتي كانت تدعي بالوطن أو الدولة والتي كانت بحكم وضعها تجعل من كل المواطنين منتسبين لها بدون تحفظ وتخضع لها في كل شيء.

ويقدم لنا الكاتب الفرنسي الشهير "بنجمان كونستان" صورة أخرى للحرية عند تلك الشعوب حيث قال "لم يكن القدماء يفهمون الحرية كما نفهمها وإنما كان لديهم نوع من الحرية الكلية أو الجماعية ينحصر في مزاولة جزء من السلطان الأعظم لكن على هيئة اشتراكية لا ينفرد فيها شخص بعينه فمن ذلك مثلا تلك المناظرات الجدلية التي كانت تتحدث في الميادين العامة لتبت في أمر الحرب أو السلم أو الحلف أو لتصوت على القوانين أو لتختبر سلوك القضاة أو لتحكم على القواد الحربيين، ولكن الذي لا ريب فيه هو أن تلك الجماعات لم تكن تمنح الأفراد شيئا من الاستغلال في كل ما يتصل بالفكر أو بالاعتقاد أو بالمهنة وإنما كانت الجرأة على اختيار شيء من هذا بمحض الإرادة الفردية تعد ضربا من الإجرام أو المروق من الجهة المقدسة.

وهكذا يتضح لنا أن مفهوم الحرية اتجه من الجماعية لإثبات الفردية

على مر العصور وبخطوات واسعة وعندنا الآن ثلاثة أنواع من الحرية:

١- الحرية المدنية: تعتمد على احترام حق الفرد في أن يحيا ويعيش ويسكن ويعمل في أمن وطمأنينة.

٢- حرية سياسية: تقتضي أن يشارك الفرد في بناء وطنه ويحكم نفسه بنفسه أي عن طريق ممثلين له في المجالس النيابية وله الحق في اعتناق أي مذهب أو منهج سياسي.

٣- حرية الاجتماع: وهي تنحصر في أن يكون من حقه الاجتماع مع أي كان.. هيئة أو جماعة أو منطقة للمناقشة والجدل.

الحرية والدولة:

لقد جعل تعقد المجتمعات الحالية وقيام الدول العصرية وإصرارها على الاحتفاظ باختصاصات معينة.. عدم تلاؤم الفرد دائما مع الدولة التي كانت كثيرا ما تحاول دق ناقوسي الخطر لكل فرد يحاول تجاوز الحدود المرسومة له في القوانين وقد أرجع علماء الاجتماع هذه الظاهرة إلى ثلاثة مذاهب:

١- مذهب الفوضوية:

تتلخص الفوضوية في أن كل سلطة إنما تنشأ من استغلال الإنسان بوساطة الإنسان وأن الدولة ليست إلا قوة بحتة هي في نظرها جحود دائم متواصل لمبادئ الحرية ومن أشهر زعماء هذا المذهب العالمان الروسيان "باكونين" و"كروبتكين" ثم العالم الألماني "ماكس استرنير"، وقد أجمعوا على

أن الدولة هي المعوق الوحيد لمجهودات البشرية والخصم لحريته ويقول "باكونين" في ذلك عن الدولة:

"إن الدولة مقبرة هائلة يؤتى إليها بجميع مظاهر الحياة الفردية لتذبح على هيكلها ثم تدفن فيها".

وهذا المبدأ يرى أن الدولة هي المعوقة لحرية الفرد وهي عبث لا داعي لوجوده وهي عامل من عوامل انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين وبصورة مختصرة يترك هذا المذهب للأفراد حرية أن يعيشوا كما يشاءون لا ضابط لهم إلا العامل الأخلاقي لأنهم أنفسهم جبلوا على حب الخير وهذا يعني الخير لمجتمعهم بلا دولة تكبت رغباتهم بقوانينها وأحكامها.

وهذا المبدأ ساذج أو مثالي إلى الحد اللا معقول فهو ينكر نزعات الشر في الإنسان كما أنه يظن في الضمير الاجتماعي للبشرية المساواة في حب الخير ويعتمد على العامل الإنساني ولا يمكن أبدا أن يطبق في قرننا الحالي لأن إلغاء الدولة معناه الفوضى الحقيقية وعدم وجود القوانين التي يلتزم بها الأفراد في المجتمع في نظرنا يعتبر ضلالا للمجتمع ولا يمكن أن يستمر طويلا.

٢- مذهب الفردية

هذا المذهب يعترف بوجود الدولة ولكن هنا أيضا يكون دورها مقصورا على دور البوليس أي حماية النظام في الداخل والدفاع عن المجتمع من أي غزو يحدث من الخارج. والحرية هنا متروكة على عواهنها لكل الأفراد يتصرفون كما يشاءون ولا يلتزمون قبل الدولة بأداء أي واجبات سوى أداء الضريبة.

ولا شك، أن تحقيق الحرية الكاملة في هذا المذهب قد لا يتوافر إلا لطبقة معينة وتصبح باقي الطبقات الأخرى محرومة من القوة المادية التي هي عماد القوة والسلطة السياسية ومن ثم نجد سيطرة من هذه الطبقة على أفراد المجتمع وهذا يعني بلا شك ضرورة حدوث انفجار من الطبقات المحرومة من السلطة والمحرومة من حقها في الحياة والمظلومة ماديا واجتماعيا والإطاحة بالطبقة الحاكمة وهذا أدعى إلى أن نقرب عدم مثالية هذا المذهب.

٣- مذهب الدولية:

يتلخص هذا المذهب في ضرورة اتساع الدور الذي تقوم به الدولة والاهتمام بنصيب موفور عن إدارة دفة الحياة الاقتصادية وإعادة التوازن الاجتماعي السابق إلى نصابه:

وأنصار هذا المذهب يعتقدون أن الدولة وحدها هي القادرة على إيجاد التوافق والانسجام الفردي وتضمن تحقيق الغاية العظمى وتكفل الحرية والدالة للجميع.

ولا شك أن هذا المذهب إلى حد ما أحسن من المذهبين السابقين ولكن يعاب عليه أن يقدس حرية الدولة في أن تفعل ما نشاء ويجعل الفرد عبدا للدولة ويحرم العقيدة الروحية من أن يكون لها مجال في حياة الأفراد وفي نظرنا أن علاقة هذه المذاهب بالحرية تعتبر قاصرة فعلا عن تحقيق الحرية لأن الحرية لابد أن تكفل للفرد في ظل الجماعة وعلى الفرد ألا يعتقد أن قانون الجماعة معوق لأفراده ومن المصطلح عليه أن قانون

الجماعة السليم (أقصد في قرننا الحالي قانون أو دستور أية دولة) هو المعبر عن رأي هذه الجماعة فإن قصر عن تحقيق أمانيها كان على الدولة أن تغير من أسلوبها وقانونها بما يتفق مع أهداف الجماعة.

وبتحليلنا للمذاهب الثلاثة نستطيع أن نقول الآتي:

مذهب الفوضوية متفائل إلى حد السذاجة حسن النية بالإنسانية فلو محونا سلطان الدولة والحكم لانطلقت الغرائز والمطامع والأوهام من عقالها ولسادت العالم في الحال حالة من الفوضى لا يحدها قانون ولا طاقة للبشر باحتمالها ولتوقعنا المذابح البشرية في كل مكان وعلى العكس من ذلك نجد أن مذهب الفردية يمجد الفرد ويقيم الحواجز السميكة بين الطبقات ويخل بالتوازن الاجتماعي في أية دولة وهو مذهب يعتمد على الانتهازية والأنانية واغتنام الفرص بلا ضمير ونرى صورا من الاستغلال البشري والعبودية الإنسانية مما يحمل بذور هدم هذا النظام حيث أن الطبقات المظلومة لن تظل طوال حياتها مظلومة. إن طريقها لن يكون إلا الصراع الدموي والانقضاض على الطبقة الحاكمة.

أما مذهب الدولية فهو يمجد الدولة ويمحو شخصية الفرد ويجعله كالمسمار في الآلة لا حول له ولا قوة ولا حرية ورئيس الدولة غير مسئول أمام أية سلطة وأخيرا يؤخذ عليه أن إفراطه في مراقبة كل شيء ينتهي حتما بمضايقة الحرية الفردية إلى حد قد يصل إلى كتم أنفاسها.

وأخيرا يحق لي أن أقول أن الحرية المضمونة التي يكلفها المجتمع للفرد هي حريته في ظل المجتمع وهي ليست حرية طبقة معينة ولا حرية فئة معينة

ولا حرية لأشخاص معينين بل إنها حرية تعني منح الإنسان حقه في الحياة لإثبات كيانه ووجوده وتمتعه بذاتيته ووجدانه.

نعم لم يعد هناك ما يعوق الوجدان الشعبي من تحقيق شخصيته ولن يدفعه الكبت والخوف أو الحرمان إلى الوقوف من الحياة موقف المتفرج عليها ولا موقف الحزين المتضرع الذي يجتر ألمه ويقتات بدموعه وينتظر من خارج وجوده الغوث والإنقاذ لأن الحرية الإنسانية أصبحت شيئا جديدا في عالمنا الحالي أصبحت تعني الحرية لكل فرد دون حق للانتهازية أن ترفع رأسها الحرية لكل شعب دون أي حق للعنصرية أن تطل بناظرها، الحرية لكل دولة دون أي حق لمخالفة القانون الدولي. ولعل انتصار الحرية فعلا في قرننا العشرين يرجع إلى:

تقدم الحضارة والبشرية وإلى انتصار الحركات الشعبية وبداية تفجر ثورات الجماهير التي تنادى بالحرية للشعب في ظل المجتمع الذي يحميه ويأخذ بيده لضمان هذه الحرية وتحقيقها له.

مقدمة عن نشأة الحكم النيابي:

يقول بعض الباحثين (وفيهم الأستاذ ساروليا القانوني الدستوري البريطاني) أن الحكم النيابي تراث إنجليزي غير قابل للتعميم في الأمم الأخرى.

ويضرب ساروليا المثل بالأمة الفرنسية التي لا تستقر فيها الوزارات طويلا لاختلاف الأحزاب وصعوبة التوفيق بينها إلى زمن طويل ويعتبر ذلك الاختلاف من أعراض الحكم النيابي ومن الدلائل على أنه لا يصلح لكل

أمة ولو كان الحكم النيابي هو الذي يخلق العصبيات الحزبية في فرنسا لكان قول الأستاذ صحيحا.

ولكن الواقع أن العصبيات الحزبية لم تفتأ تمزق فرنسا كل ممزق في عهود حكامها المطلقين، ولم يسلم جيل واحد في تاريخها من فتنة على وراثة العرش أو فتنة على المذاهب الدينية أو على القحط والإفلاس أو نزاع بين التاج والأشراف، على أننا يجب أن نفهم أن قول الأستاذ ساروليا قد يكون فيه شيء من التعصب حيث أن الحكم النيابي قد وجد طريقه منذ القدم في بريطانيا واستطاع أن يترعرع وذلك بحكم ظروف خاصة وأن كان لا يعني أن بريطانيا قد ملكت الطريق النيابي النموذجي السليم إلا أننا يجب أن ندرك فعلا أن بريطانيا لم تسر إلى الحكم النموذجي الحالي وما أصبح للشعب من حقوق إلا بعد فترة صراع طويلة أولا بين الملك والإقطاعيين وفي ذلك الوقت لم يكن الملك أكثر من رجل إقطاعي أو بارون جميع السلطة في يده ثم بين الملك والبرلمان ثم أخيرا انتصارات الحركات الشعبية لإقرار الحكم النيابي الصادق وسلامته لتمثيل الأمة.

على أننا لو رجعنا بالتاريخ القهقري لمعرفة الحكم النيابي نقول أن الأمم كانت في العهد القديم خاضعة لملكيات مطلقة لا تسأل ولا تعارض فلما قامت الثورات المختلفة في أوروبا إبان القرن التاسع عشر تقلص نفوذ الملكية المطلقة تدريجيا وخاصة بعد انتصار المبادئ الإنسانية وحلت محلها ملكيات دستورية أو جمهوريات وطنية وشعبية. ولابد للحكم النيابي الصحيح من دستور يوضح سلطة الحاكم وواجباته وحقوق المحكومين

وواجباتهم وكانت الدساتير في بداية الأمر عرفية، على أنه لم تظهر قاعدة الدستور المكتوب وهي القاعدة التي اتبعت في أوروبا وفي غيرها في العهد الحديث فلم تظهر إلا في نهاية القرن الثامن عشر حين وضع دستور الولايات المتحدة سنة ١٧٨٧ ودستور فرنسا سنة ١٧٩١.

ويقوم النظام النيابي على مبدأ إشراك الشعب في الحكم بوساطة مجلس ينتخبه أهل البلاد، ونواب البلاد يستمدون للسلطة من الأمة ولهم وحدهم حق إصدار القوانين وفرض الضرائب ومراقبة المصروفات والإشراف على أعمال الهيئة التنفيذية بوجه عام وللنواب حق التمتع بالحرية والاستقلال التام في القيام بواجباتهم فلا يصح للناخبين عزلهم أو إقالتهم من النيابة إلا بطريق الانتخاب على أن السلطة التشريعية لا تقتصر على النواب وحدهم.

ويتخذ النظام النيابي عادة شكلين:

١- النظام الرياسي.

٢- النظام البرلماني.

ففي الحالة الأولى تنفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية انفصالاً تاماً بمعنى أن الوزراء يعينون بوساطة رئيس الدولة سواء أكانوا من أعضاء المجالس التشريعية أم من غيرهم ولرئيس الدولة الحق في إبقائهم في مناصبهم أو عزلهم منها، فرئيس الدولة إذن هو رئيس الحكومة ولا يحد سلطته إلا احترام القانون والرأي العام.

أما الحالة الثانية فهو نظام لا تقتصر فيه سلطة المجالس على الأعمال التشريعية بل تشرف على السلطة التنفيذية أيضا ولذا فتنتخب الهيئة التنفيذية من بين أعضاء حزب الأغلبية في المجلس النيابي وهي مسئولة في كل أعمالها أمام هذا المجلس ولا يصح بقاؤها في منصب الحكم إلا إذا كانت حائزة لثقته ولذا يعتبر الوزراء متضامنين في مسئولية الحكم فكل ما يوجه من النقد إلى وزير من الوزراء يعتبر نقدا للوزارة كلها.

وقد يتحول النظام النيابي تدريجيا في بعض البلاد إلى حكم الشعب بطريقة مباشرة فلا يقتصر الأمر على سن دستور وانتخاب نواب يصدرون القوانين بل إن بعض القوانين تعرض على الشعب لإقرارها بعد مصادقة المجلسين عليها وهذا النظام يتبع الآن في سويسرا وأستراليا.

وتنقسم الحكومات النيابية إلى قسمين هامين:

١- الجمهورية.

٢- الملكية.

ورئيس الدولة في النظام الجمهوري ينتخب لأجل معين في حين أن رياسة الدولة في الممالك تنتقل بطريق الوراثة وقد تكون الجمهورية أو الملكية بلادا موحدة أو بلادا متحدة أي مؤلفة من عدة ولايات مستقلة في داخليتها، ويقترن النظام النيابي بعدة قواعد هامة.

(أ) التصويت العام الذي هو أساس الديموقراطية الحقة الصحيحة.

(ب) التعليم العام.

(جـ) الخدمة العسكرية الإجبارية.

وقد كان المتبع في بادئ الأمر قبل أن يتحقق الحكم النيابي المثالي أن يقتصر حق التصويت على طبقة ممتازة من أصحاب الثروة يدفعون للحكومة قدرا معينا من الضرائب ولكن هذا النظام تحول تدريجيا إبان القرن التاسع عشر إلى نظام للتصويت العام لمن بلغوا سنا لا تقل عن ٢١ سنة ومن توافرت لديهم الكفاية اللازمة لاستعمال حق الانتخاب. ثم لم يلبث أن اكتملت الصورة النيابية بإعطاء الحقوق الانتخابية للمرأة.

تمثيل الشعب في الحكم النيابي:

في الحكومات النيابية يختلف تمثيل الشعب على حساب اختلاف القوانين الانتخابية فقد ينتهي الانتخاب على طريقة من طرقه الكثيرة إلى تمثيل طبقة واحدة دون طبقات الشعب كله أو يمثلها جميعا ما عدا طبقة واحدة هي الطبقة الفقيرة التي يتيسر لها شروط الكفاية المالية. وقد ينتهي الانتخاب إلى تمثيل جميع العناصر على نسبة متوازنة يشعر كل عنصر فيها باشتراكه الصحيح في تكوين الحكومة وقدرته الصحيحة على تبديلها بالوسائل الدستورية وهذه هي الحكومة النيابية في أحسن أشكالها وأوفاها بالغرض من قيام الحكومة.

كذلك لم تثبت التجربة أن حصر الأصوات أو تضييق حقوق الانتخاب أصلح لتيسير الحكومة ومراقبتها من التوسع والتعميم بل لقد ثبت على نقيض ذلك أن الرشوة والإكراه دعامة الوسائل الشائنة تروج مع حصر الأصوات وتقل مع إطلاقها وتوزيعها بين أكبر عدد من الناخبين

فكان الانتخاب في إنجلترا قبل قانون سنة ١٨٣٢ أشبه بسوق علنية لشراء الأصوات ومساومة الناخبين وما برحت عيوبه القديمة فاشية في تلك البلاد حتى اتسعت حقوق الانتخاب في سنة ١٨٨٥ فأخذت تقضي شيئا فشيئا على تلك العيوب.

الديموقراطية وتطبيقاتها:

منذ ظهور النظم الديموقاطية في بلاد الإغريق حتى يومنا هذا ظلت لكلمة الديموقراطية القداسة وأصبحت الهدف الأسمى والأمل الكبير للشعوب في مختلف بلاد العالم وأصبحت نظم الحكم المختلفة تتشدق بالديموقراطية وتحاول وصف نفسها بها حتى أصبحنا نسمع عن ديموقراطيات رأسمالية وديموقراطيات اشتراكية وديموقراطيات شيوعية.

ولعل تشبث كل نظام للحكم بأن يوسف بالديموقراطية يرجع إلى أن الللفظة اكتسبت مع مرور الزمن جاذبية وسحرا وارتبطت أذهان الناس بمبادئ الحرية والإخاء والمساواة وتكافؤ الفرص وحكم الشعب بالشعب إلى غير ذلك من الشعارات الأخاذة التي يهتف بها الناس في كل مكان.

والمعروف أن أشكال الحكم إما أن تكون متفقة مع حاجات الظروف الخاصة التي تسود كل دولة على حدتها وإما أن تكون خاضعة لنوع من الضغط الرهيب الذي يؤدي في النهاية إلى حدوث انفجار فجائي وحدوث بعض التطورات العنيفة إلا أن هناك بعض القيم العامة التي لابد من المحافظة عليها وتطويرها في كل مكان، إذا كنا نريد للنظام الديموقراطي أن يوجد فعلا.

ولا شك أن إنكار الحريات وقيام حكومة الأقلية وتجاهل حق الشعب في اختيار ممثليه وحرمانه من الإسهام في توجيه شئون بلاده بطريق مباشر أو غير مباشر واستعمال القوة بصورة دائمة لإرغام الشعب على الطاعة والانقياد لا شك في أن كل هذه الأمور لا يمكن أن تكون شكلا طبيعيا للتنظيم السياسي بقدر ما هي قيود وعقبات تقف حجر عثرة في طريق التطور الاجتماعي والاقتصادي وغيرها من الميادين.

أنواع الديموقراطية:

منذ بدء الخليقة ومنذ أن أخذت الديموقراطية مفهوما لها وإلى أن تعددت مفاهيم الديموقراطية لم تخرج الديموقراطية عن أنواع ثلاثة:

١- الديموقراطية المباشرة:

وتعني ممارسة الشعب كله للحكم وهذا ما كان يحدث في المدن اليونانية القديمة في الدول المدينة وفي روما في العهد القنصلي على وجه الخصوص.

وكان الشعب يكون الجمعية الوطنية أو الجمعية العمومية حيث كان يجتمع هذا الشعب بين الحين والآخر لدراسة أهم مشاكله والنظر في فرض ضريبة أو اقتراح قانون ويعرض عليه شئونه وتدور المناقشات العامة والعلنية في تلك المجتمعات.

وفي القرن العشرين لا نكاد نجد صورة للديموقراطية المباشرة إلا في بعض المقاطعات السويسرية وبعض المقاطعات الأمريكية حيث أننا في

عصرنا الحاضر لا نستطيع أن نطبق الديموقراطية المباشرة (ومع ذلك فأنا في نظري أعتقد أن نظام الحكم المحلي صورة جديدة للحكم الديموقراطي المباشر في المجتمعات المعقدة وذات الحضارة الكبيرة). وفيما يلي أسباب عدم تطبيق الديموقراطية المباشرة في القرن العشرين:

١- ازدياد تعداد السكان بحيث يصعب جمعهم في مكان واحد والاستماع للرأي ومناقشتهم.

٢- عدم جدية المناقشة أو الاستفادة العملية عند عرض مشروع قانون على كل الشعب حيث إن القوانين في هذه الأيام تحتاج إلى دراسة وخبرة وفن لمن يشتغلون بها وهذه الشروط قد لا تتوافر في أفراد الشعب العاديين.

٣- اختلاف مستويات الأفكار والثقافة والتعليم بين مجموع سكان الأمة مما يصعب إنفاقهم على رأي واحد في مثل تلك المجموعات الضخمة.

٤- ظهور تجربة الحكم المحلي وبخاصة في كثير من البلدان في تحقيق فكرة الديموقراطية المباشرة للشعب ولكل الأسباب الماضية نحن لا نجد صورة عامة واضحة تماما جلية تمثل الديموقراطية المباشرة.

٢- الديموقراطية النيابية:

بمعنى أنه يوجد من يمثل الشعب (إذا كان من الصعب أن يقوم الشعب بنفسه بمهام التشريع) ومن هنا جاءت فكرة تمثيل الشعب

وأصبحت الديمقراطية البرلمانية حيث يوجد برلمان ينتخب الشعب نوابا له. هذا البرلمان يمثل سيادة الشعب ويقرر القوانين باسمه وقد كانت المشكلة التي اختلفت فيها الدساتير هي طريقة تشكيل المجالس النيابية حيث تأرجح القول بين الانتخاب أو التعيين أو الجمع بين الطريقتين. ولا شك أن النظام النيابي لا يعني تماما ديموقراطية نيابية لم يكن فيه ممثلون منتخبون نوابا عن الشعب. ثم بدأت مشكلة أخرى وهي المفاضلة بين المجلس الواحد أو المجلسين هل يحكم الأمة مجلس واحد أو مجلسان ولا شك أن نظام المجلس الواحد يعني نظام تفضيل ممثلي الشعب المنتخبين أما نظام المجلسين فهو يعني وجود مجلس آخر بجانب سلطة مجلس الشعب. وهناك أسباب تاريخية وأخرى فنية ترجع إلى سبب نشأة المجلسين فلا شك أننا قد نعجب إذا وجدنا أن نظام المجلسين يوجد في كلا النظامين الشيوعي والرأسمالي برغم عمق اختلاف المفاهيم السياسية لهما إلا أننا بإيجاز نستطيع أن نقول أن نظام المجلسين قد بدأ حينما كان أحدهما يحافظ على حقوق الشعب وبجانبه مجلس آخر يحافظ على حقوق النبلاء أو الإقطاعيين الذين رفضوا التنازل تنازلا تاما عن سلطتهم للملك أو الحاكم.

ثم لم يلبث أن تطور نظام المجلسين فأصبح في الدول الاتحادية نظام يمثل الشعب وآخر يمثل الولايات المنضمة للاتحاد أو الجمهوريات المنضمة للاتحاد (كالولايات المتحدة الأمريكية حيث تمثل ل ولاية باثنين وفيها ٥٢ ولاية وأيضا الاتحاد السوفيتي المنضمة له ١٥ جمهورية).

على أنه لا يفوتني هنا أن أذكر أن معظم دول العالم وإن كان بها فعلا

مجلسان إلا أن الغلبة الآن أصبحت للمجلس الواحد حيث أصبحت المفضل أن يكون هناك مجلس واحد يمثل الشعب وأصبح المجلس المنتخب هو الذي يملك السلطة التشريعية وحده وله حق تعديل القوانين واقتراحها باسم الشعب أمام المجلس الآخر فأصبح وجوده شكليا ورمزيا فقط ولا يقوم إلا بسلطات اسمية. وذلك لأنه قد رئى أن السيادة لا يمكن أن تنجزأ وأن الديموقراطية بطبيعتها لا تقبل الأخذ بنظام المجلسين.

ومساوئ نظام المجلسين:

١– انقسام الأمة.

٢– تعطيل التشريع والبطء فيه.

أما نظام المجلس الواحد فهو يحقق وحدة الإرادة التشريعية في الدولة ويحفظ السلطة من الانقسام أو التجزئة ويحفظ الأمة من التفرقة.

٣- الديموقراطية شبه المباشرة:

هي صورة وسط بين الديموقراطية المباشرة والديموقراطية النيابية بمعنى أن للشعب حق انتخاب ممثلين عنه وفي الوقت نفسه له حق مباشرة بعض حقوقه بنفسه وقد بدأ هذا النظام يتسع مداه بعد الحرب العالمية الأولى ولعل ذلك كان كرد فعل ضد استبداد بعض المجالس النيابية وتأكيدا لمبدأ حق الشعب في أنه صاحب السيادة الأول والأخير ويقوم النظام الديموقراطي شبه المباشر على ما يأتي:

١– حق الاقتراح الشعبي بمعنى أن للشعب حق اقتراح القوانين

والتعبير عن إرادته وعما يجول في نفسيته.

٢- حق الاعتراض الشعبي بمعنى أن للشعب حق الاعتراض على القوانين التي لا تتفق وإرادته ومصلحته.

٣- حق الاستفتاء الشعبي بمعنى أن يعرض على الشعب أي مشروع في مسألة قانونية أو مسألة سياسية (كما حدث بالنسبة لدستور **١٩٥٦** في الجمهورية المتحدة حيث جاء الاستفتاء كشرط لإقرار الدستور وإقرار انتخاب رئيس الجمهورية وكذلك بالنسبة للوحدة بين مصر وسورية سنة **١٩٥٨**) ولعل ذلك هو أسمى معنى للديموقراطية على الأقل في ظروف القرن العشرين.

الديموقراطية أسلوب حياة:

ليست الديموقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم ولا هي بالنظام الذي يعني بتشكيل أسلوب معين بل هي وسيلة للحياة القريبة من الكمال، للحياة التي يحكم فيها الشعب نفسه بنفسه، وللحياة التي لا تتحكم فيها الأقلية في الأغلبية للحياة حيث تصان مصالح الجميع بلا طغيان أو استبداد، أن الديموقراطية طريق للنظر إلى الحياة، هي نظام يعني بالمبادئ الأساسية للسلوك الإنساني ويقول "والتر ليبمان" الصحفي الأمريكي: "لم يكن من اليسير على وقد خبرت النسيم العليل الذي كان يهب على العالم قبل الحربين أن اعترف بالمرض الذي انتاب الديموقراطيات الحرة لكنا حين جرفنا دون استعداد عسكري إلى الحرب الكبرى الثانية لم يعد هناك شك في وجود خل عميق في مجتمعنا وأن هذا الخلل لا يرجع إلى

تسلح أعدائنا ولا سوء الظروف التي يمر بها البشر بل يرجع إلى أنفسنا وكنت واحدا من الكثيرين الذين شعروا بهذا الشعور ولم نكن نشك في ضرورة المقاومة إلى أقصى حد وفي أن الهزيمة ستخلف آثارا لا صلاح لها ولا طاقة لأحد باحتمالها لكننا كنا مجموعة من المواطنين نؤمن إيمانا عميقا بأن الحرب الشاملة لا تتيح لعالمنا أن يكون مسرحا مأمونا للديموقراطية ولا للحريات الأربع وبرغم أن الديموقراطيات نجت من الهزيمة والخضوع فإنها عجزت عن وضع السلام وإعادة النظام للعالم ففي خلال جيل واحد أخفقت الديموقراطيات الحرة في اجتناب نشوب حرب مدمرة جديدة، أن الديموقراطية هي الاعتراف بإيمان بحقوق الإسنان.

الاختلاف على تفسير مفهوم الديموقراطية:

الديموقراطية معناها حكم الشعب وسلطة الحكام إنما هي مستمدة من رضاء المحكومين ونظام الحكم الديموقراطي يجعل الحكام خاضعين للمسئولية أمام المحكومين ويضمن تمتع المواطنين بحقوقهم ومصالحهم وأن رقابة الشعب المثمرة على الحكومة تجعل أفراد السلطة التنفيذية يقومون بواجبهم على خير وجه والديموقراطية إنما تقوم على مبدأ المساواة التامة في الحقوق ولذا فهي نظام أصيل لإقرار العدل الذي هو أهم وظيفة تقوم بها الدولة لتحقيقه في مجتمعنا.

ومع كل ما مضى فإنه لا توجد قضية في التاريخ الإنساني المعاصر تناولتها الأقلام والدراسات بالتحليل وبالآراء مثل قضية الديموقراطية. إذ كانت كلمة الديموقراطية هي أسهل "يافطة" تعلق على أبواب الحكومات

لنعلن للعالم أنها تمارس النظام الديموقراطي وهدفها في ذلك فض فكرة الديكتاتورية عن حكمها بل أصبحت كلمة الديموقراطية هي شعار كل حزب في جميع النظم السياسية والاجتماعية. حتى هتلر وموسوليني الأول في نظامه النازي والثاني في نظامه الفاشي حاول كل منهما أن يلصق كلمة الديموقراطية بحكمه برغم أن التاريخ لم يعرف على مر عصوره فترة تحكم الفردية المطلقة مثل تلك الفترة. بل أن سمطس الجنرال الذي حكم جنوبي أفريقية بالتفرقة العنصرية وسياسية حرمان ١٠ ملايين نفس من حقها الانتخابي بل من حقها في الحياة عيشة إنسانية كريمة هذا الرجل كان يقول: أن حكومته ديموقراطية برغم ذلك التناقض الصارخ بين مفهوم الديموقراطية وبين سياسته الحقيقية في جنوبي أفريقية.

تعريف الديموقراطية:

هي نظام للحكم يقوم بإرادة الشعب الحرة من أجل تحقيق مصالحه وحمايته على أساس من المساواة في الحقوق بين فئات الشعب وبقول هارولد لاسكي في تعريفه للديموقراطية: أنها عبارة عن إطار حكومة يتوافر لها عاملان أولا: إعطاء الناس الفرص لصنع هذه الحكومة التي يعيشون في ظلها. ثانيا: أن القوانين التي تصدرها هذه الحكومة سوف تحكم الجميع بدرجات متساوية.

إن الديموقراطية في نظرنا تعني الشوط الطويل الذي قطعه الإنسان ليستقل بحياته وكيانه وذاتيته ويعيش بحريته ومبادئه وعقائده هدفه سعادة نفسه دون الإضرار بمصالح الآخرين ذلك هو المعنى الحقيقي للديموقراطية

وقد كافحت البشرية طويلا على هذه الأسس والمبادئ نفسها، كافحت لتحقيق الأمن والطمأنينة لنفسها، أولا: ضد الطبيعية، ثانيا: صراعها لكي تحتفظ بحقوقها الطبيعية أما ضد أفراد حاولوا السيطرة أو دول تحاول السلب والنهب، وما التاريخ سوى قصة تحكي لنا صراع الإنسان من أجل تحقيق حريته وكرامته البشرية والاجتماعية أو بمعنى أصح تحقيق فكرة الديموقراطية لنفسه. وقد كانت الديموقراطية هي السبب الرئيسي إلى تطور نشأة المذاهب الاقتصادية الحديثة التي تحكم العالم. نعم، فقد أحس الإنسان في ظل النظام الرأسمالي انه مقهور على أمره وأحست الطبقات الشعبية أنها مظلومة وأن أمورها تقررها القوى المادية فقط وأن طبقة واحدة هي المسيطرة على جهاز الحكم والمسيرة لأقدار الشعب. ومن ثم يمكن أن نقول: الديموقراطية وهي حق الشعب في حكم نفسه بنفسه كانت هي الدافع للوقوف ضد ظلم طبقة معينة تحتكر القوة المادية لنفسها ومن ثم تسخر جموع الشعب العامل لمصلحتها وقد تأكدت هذه الديموقراطية على مدى العصور بالآتي:

فمنذ أخذ الإنسان سبيله إلى الاستقرار ومنذ بدأ يفكر في طرق معيشته ومنذ عرف بوادر الحضارة والمدنية كانت المشكلة التي واجهها هي: كيف يستطيع أن يعايش غيره بحيث لا تتعارض الرغبات ولا تصطدم المصالح وبحيث لا يكون تحت رحمة الغير الذي ينقص من حريته ويحد من انطلاقه؟.

ولقد اصطلح الناس على أن كل حكم يهيئ الفرصة للشعب لكي يحكم نفسه بنفسه وأن يمارس مقتضيات سيادته بالطريقة التي يرتضيها إنما هو حكم ديموقراطي.

ومن أجل ذلك لا تعترف الديموقراطية الحقة لطبقة أو لطائفة من الناس أن تستحوذ على امتيازات مبنية على أساس الوراثة أو المال أو العنصرية أو العقيدة فقضية الديموقراطية في صميمها هي قضية أخلاقية قبل كل شيء. إنها تفترض أن كل فرد من حقه الطبيعي بصفته عضوا في جماعة أن ينشد السعادة وأن يستهدف الحرية وكل نظام في الحكم ينكر على الفرد ذلك الحق أن هو إلا نظام غير صال وغير مشروع ذلك أن الديموقراطية كلمة كثر استعمالها بالحق وبالباطل وفي الخطأ والصواب حتى أصبحت هذه الكلمة في حد ذاتها تفيد أكثر من معنى في حين أن معناها لا يتعدى حقيقة مدلولها.

والحرية هي لب الديموقراطية ولبابها. ولقد كانت الديموقراطية في بداية أمرها أمرا يتعلق بالمساواة في الحقوق السياسية فحسب حتى عبروا عنها بأنها تعني كل شيء بوساطة الشعب، ولكن بعد أن صحبها لهيب التطور اتخذت مفهوما جديدا لا يكتفي بالمساواة في الحقوق السياسية بل تعدى الأمر ذلك إلى المساواة في الحقوق الاجتماعية.

وما من فكرة في العلوم السياسية الحديثة قد اختلفت تعاريفها كالفكرة الديموقراطية. هذه التعاريف التي تتبدل وتتوسع محتوياتها بتطور الكيانات الاجتماعية التي تنطبق عليها وابتكار النظريات الملائمة لتفسير هذه المحتويات وربطها بفلسفة جامعة لتكون متساوية مع الحاجات الاجتماعية الضاغطة المتفاقمة.

إن فكرة الديموقراطية قديمة كتعبيرها إذ أن بوادرها تعود إلى الفلسفة اليونانية، وتقول هذه الفكرة بمعناها الأرسطي المعروف: بأن الديموقراطية

إنما هي في المساهمة الشعبية لإنشاء الحكم وممارسته، ولعل انتشار الفكرة الديموقراطية في عصرنا هو من المميزات البارزة التي تتصف بها الحضارة العالمية التي في تطورها الحاضر. ولئن كان أهم ما سوف يميز به التاريخ القرن التاسع عشر بأنه عصر الاتجاه الواضح نحو الديموقراطية كأصلح نظام للدولة فإن أهم ما سوف يميز به التاريخ القرن العشرين أنه عصر الصراع المرير بين فلسفتين سياسيتين واجتماعيتين متناقضتين هما الديموقراطية والديكتاتورية.

ولم تلبث معاني الديموقراطية أن تشعبت وتعددت إلى ديموقراطية تحريرية وليبرالية قائمة على الإقرار بحقوق الفرد المختلفة في الدين والفكر والتعبير في العمل والاجتماع والانتقال وكل ذلك في إطار الملكية الفردية التي يتوافر لها الضمانات النافذة.

وديموقراطية سياسية مستمدة من حق المواطن بالمساهمة في تكوين الحكم ومراقبته متخذة أشكالا حكومية مختلفة كالبرلمانية والرياسية وهي من النوع الذي يمت إلى الديموقراطية التحريرية بصلة جوهرية.

وديموقراطية اجتماعية تدفع إلى تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها ورفع مستواها لجعلها موجهة لمصيرها ومالكة ناصية اقتصادياتها وسيدة في سياستها وقادرة على توطيد الأمن الاجتماعي في دارها والسلام الدولي في خارجها.

وأخيرا ذلك النوع من الديموقراطيات السوفيتية والشعبية التي تهدف إلى تحقيق الاشتراكية لتهيئة السبل أمام الشيوعية الصحيحة بفعل حزب

واحد يتولى قيادة أمورها بوساطة ديكتاتورية بروليتارية لا ينضم إلى هذا الحزب إلا من كان أهلا بالثقة المجربة وأمينا للمبادئ القويمة.

تجارب الشعوب في الحياة الديموقراطية:

للشعوب تجارب في الحياة الديموقراطية. وطريق الحرية طريق طويل مليء بالأشواك لابد لكل شعب أن تدمي قدماء حتى يقطف الزهور وحينما يكاد الشعب أن يصل إلى الزهور لا يلبث أن يفاجأ بوجود بعض النشاز الذي يعطل طريق زحفه المقدس.

فمنذ زمن العصور الوسطى كان الاستبداد المطلق مقدسا في زعم رجال الدين وكان لحق الحكم مصدر إلهي يتلقاه الحاكم المستبد من السماء وليس على الشعب إلا الطاعة العمياء حيث كانت الحكومة رسالة سماوية معصومة من الخطأ والشك في نواياها كفر وبهتان. وتغير مفهوم الحكومات بتطور الظروف السياسية لدى شعوب العالم فالشعب الذي استطاع أن يقتطع مرحلة الاستقلال السياسي ثم النهضة الفكرية التي حررت أفكاره وأفراده من ذلك الجاني عليه وعرف الشعب ذلك فعلا طريقه إلى الحرية السياسية. وقد كان في تعبير كل شعب عن حريته السياسية ثورة على الملوك وحكام الطغيان وقد كانت هذه الثورات غالبا ما تكون دامية ونادرا ما تكون بيضاء ناصعة بدون إراقة الدماء.

وقد يكون للطريق إلى الحرية السياسية بمفهومه الكامل ومعناه المتكامل جسر من الانتقال لابد من العبور عليه وفي فترات الانتقال عادة ما يمارس الحكم بطريق يهدف إلى إقرار النظام الجديد وتثبيت الأوضاع بعد

اقتلاع الجذور القديمة وبمقدرة الحكام وبسلوك الشعوب تختلف فترات الانتقال من شعب إلى آخر.

وقد كان لتطور المجتمعات من الحكومة البدائية إلى الحكومة الديموقراطية أن مرت البشرية بمعارك عنيفة حتى وصلت الديموقراطية إلى الشعب كله وأصبحت عقيدة مقدسة أساسها حكم الشعب لنفسه بلا انتهازية أو طغيان. وقد مرت الديموقراطية في محن كثيرة يوم كانت تسلم قيادها لافاكين كثيرا ما خدعوا الشعوب واستبدلوا بها باسم الديموقراطية مما جعل الكثيرين يعتقدون أن الديموقراطية في الواقع لا تحقق آمال الشعوب ونسوا أن مدى نجاح الديموقراطية يقاس بمدى يقظة ووعي الشعب الذي تمارس فيه تلك الديموقراطية. فالرقابة الشعبية على أجهزة الدستور واليقظة القومية من جانب الشعب لسلطات الحكومة لا شك أنها الحارس الوحيد للديموقراطية ولذا تقاس أجهزة الديموقراطية بمدى قوة الجهاز الشعبي الذي يشرف على الحكومة متمثلا في برلمان الشعب أو مؤتمر وطني أو ميثاق أو تعاهد أو دستور يحكم بالعدل والإيمان.

ولقد كانت الثورة الإنجليزية سنة ١٢١٥ هي أولى صور الكفاح الشعبي لإقرار الديموقراطية فقد كانت ثورة دستورية برلمانية يوم أجبر الشعب الإنجليزي الملك جون على منحه العهد الأعظم أو "الماجناكارتر" في المجتمع الإنجليزي ويعرف العهد الأعظم بأنه أول وثيقة سياسية منحت لإقرار التوازن في المجتمع الإنجليزي وفيها وضعت حدود لسلطة الملك وحقوق الرعية وكان معنى ذلك الانتصار الضخم للإرادة الشعبية وتحقيق

اشتراك الشعب في إقرار دستور يحكم به نفسه ذلك يعتبر في الواقع أول انتصار لفكرة الديموقراطية.

ثم جاءت ثورة الاستقلال الأمريكية سنة ١٧٦٣ وكانت ثورة تأكيد جديدة لمعنى الديموقراطية حيث انتصرت أولى المستعمرات وأكدت حقها في المجتمع البشري في أن تمارس سيادتها وتحكم نفسها بإرادتها. ثم جاءت الثورة الفرنسية فختمت كثيراً من المآسي البشرية وسارت بالشعب الفرنسي لإعلان حقوق الإنسان في العالم وأفكار الإخاء والمساواة، وكانت الثورة الفرنسية فعلا طفرة جديدة أكدت حق الشعب في حكم نفسه والقضاء على كل نظام يهدف إلى حرمان هذا الشعب من حقوقه في مباشرة مصالحه ومن ذلك الحين وتاريخ الديموقراطية الحديثة يساير تاريخ التطور للنظم السياسية والاجتماعية في العالم فانعكست على مرآة الديموقراطية جميع ملامح الانتكاسات والانتصارات التي أصابت التطور في التاريخ خلال صراع القوى الاجتماعية المختلفة.

وللديموقراطية عدة مزايا ونقول أن الميزة الديموقراطية المحققة هي إيجاد الموازنة بين المصالح المتباينة لجميع أفراد الشعب فمتى توازنت جميع العوامل الديموقراطية توازنا يمنع بعض المصالح أن تطغى على جميع المصالح الأخرى فهذه هي مزية الديموقراطية على الاستبداد. وهذا التوازن الذي لا غنى عنه هو الذي يقضي بألا نستثنى من الانتخاب طبقة أو يصد عنه عدد كبير من أبناء الأمة.

فالديموقراطية إما أن تكون ثقة شعبية أو لا تكون شيئا على الإطلاق.

النظام البرلماني والنظام الجمهوري والديموقراطي:

والنظام الجمهوري تعبير عن حكم الشعب بالشعب وكون مدة رئيس الجمهورية محدودة تجمل إرادة الشعب هي العليا حيث يكون من حقها أن تختار رئيس الدولة في فترات دورية كما يكون لها أن تراقبه باستمرار وهذا يعني أنها قد تنتخبه أو تعيد هذا الانتخاب مرة أخرى وهنا يؤكد أن الشعب هو صاحب السيادة والحق الوحيد في تقرير مصيره. أما النظام الملكي ففي نظري إن لم تكن تسنده حكومة برلمانية فلا معنى للديموقراطية في مثل هذا الحكم. والديموقراطية الزائفة في العصور الملكية كثيرا ما تبدو واضحة بعيدة عن الشعب. وقد حاولت بعض الملكيات المستنيرة أن تتطور مع المن ومن ثم أصبحت سلطة الملك أن يملك ولا يحكم ولا يتدخل في شئون الحكم وبولي بدلا منه سلطة أخرى تتولى السلطة التنفيذية وتكون مسئولة أمام نواب الشعب فوظيفة الملك هنا شرفية. وتقوم الحكومة البرلمانية على أسس نذكرها:

(أ) رئيس دولة يملك ولا يحكم (قد يكون النظام البرلماني جمهوريا أو ملكيا) فهو ليس مسئولا أمام السلطات الشعبية المتمثلة في البرلمان حيث أن السلطة المقررة له فعلا أو نظريا في الدستور يتولاها بدلا منه الوزارة وهي مسئولة أمام البرلمان.

(ب) وزارة هي المسئولة الأولى أمام البرلمان لها رئيس يعرف باسم رئيس الوزراء وهي تكون من حزب الأغلبية أو مؤتلفة إذا لم يحز حزب الأغلبية بصورة مطلقة وهذا قد يكون فقط في البلاد المتعددة الأحزاب

(كفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا) أما بالنسبة للبلاد ذات الحزبين فعادة ما يكون حزب من الحزبين له الأغلبية.

(جـ) يوجد فعلا انفصال بين شكلي السلطات أي لا وصاية لأحداهما على الأخرى ولكن هناك تعاون تام بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

(د) حق المجالس النيابية في استجواب السلطة التنفيذية وإجراء التحقيقات البرلمانية مع الوزراء.

(هـ) حق البرلمان في سحب الثقة من الوزراء فرادى أو مجتمعين.

(و) حق البرلمان في إلزام الوزارة بالاستقالة.

تغير مفهوم الديموقراطية في القرن العشرين:

بعد قيام ثورة روسيا سنة ١٩١٧ أصبح للمفهوم الديموقراطي وجهان:

(أ) الديموقراطية الغربية وهي التي تمارس في المذهب الرأسمالي.

(ب) الديموقراطية الشرفية وهي التي تمارس في المذهب الشيوعي وتسمى الديموقراطية الاشتراكية ذات الأساس الماركسي اللينيني.

ومن العجيب أن الديموقراطية الغربية والشرقية برغم الخلاف في الأيديولوجية المكونة لهما اتحدتا للقضاء على الفاشية والنازية وأسفرت كل حوادث الحربين عن خلق مقدمة ووجود دول جديدة وأصبحنا نواجه بدلا من المفهومين السابقين للديموقراطية مفهوما ثالثا. وهذه هي المفاهيم الثلاثة للديموقراطية في القرن العشرين:

١- مفهوم الديموقراطية الغربية كتلك التي تمارسها بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا.

٢- مفهوم الديموقراطية الاشتراكية وهي تطبق بأساليب متنوعة: فالاتحاد السوفيتي يطبقها بطريقة خاصة والصين وتشيكوسلوفاكيا وفيتنام تطبقها بطريقة ثانية في حين تطبق تحت اسم الديموقراطية الشعبية في بلاد ثالثة.

٣- مفهوم الديموقراطية الجديد للشعوب المستقلة والتي وجدت أنه من الحكمة ألا نتبع أحد النظامين حتى لا تقع فريسة من جديد لاستعمار أيديولوجي وعقائدي قد يجرها إلى الارتباط بعجلة الحرب الباردة ثم الحرب الساخنة لو ساءت الأمور كما أن هذه الديموقراطية الجديدة شعرت بأن مجتمعها لم يزل بعد في دور النضج ولا يحق لها أن تطبق فلسفة ديموقراطية خارجة عن إرادتها ومستوردة من دول أخرى بل يجب أن تطبق نظاما عقائديا ينبع من كيانها ويبعدها عن الماضي المؤلم باستغلال الدول الرأسمالية لها. ويبعدها عن المستقبل القائم الذي قد يجلب لها سيطرة عقائدية جديدة هي في غنى عنها.

وهكذا أصبح كل نظام يدعى أنه ديموقراطي واختلف مفهوم الديموقراطية حتى لقد صدق المثل الذي يقول أصبحت الديموقراطية ضحية كل نظام سياسي ولكنا لو بحثنا في جذور التاريخ لوجدنا أن الحقيقة التاريخية العلمية تؤكد أن النظام الديموقراطي في أي مجتمع هو جزء لا يتجزأ من نظامه السياسي ككل.

وهكذا نلاحظ أن الديموقراطية في المجتمع الرأسمالي الحر حيث سيطرة الطبقة الرأسمالية تعني مفهوما غير ذلك المفهوم الذي تعنيه كلمة الديموقراطية لمجتمع مؤمم فيه كل شيء لمصلحة الدولة أملا في أن يتملكها المجتمع فيما بعد ثم بعد ذلك اللون الأخير من الديموقراطية في بلاد أبت إلا أن تعيد تخطيطها وفقا لإرادتها وتطبيقا لمبادئ وفلسفة تنبع عن كيانها. لا تؤمن بسيطرة رأس المال الحر ولا باستغلال طبقة لطبقة وفي الوقت نفسه لا تنكر على الفرد الدوافع الذاتية لتقدمه والقيم الروحية لعقائده.

فإذا كانت الطبقة الرأسمالية هي المسيطرة على المجتمع فلا يتعدى الشعب في نظرها سوى أفراد تلك الطبقة ومن يدورون معهم. أما الباقي فإنهم لا وجود لهم. يتضح لنا ذلك بصورة جلية برغم الدعايات الضخمة عن اشتراك جميع طبقات الشعب في الحكم في حين أن المسيطر فعلا على سير دفة الحكم هم الرأسماليون وحدهم لأن الدور الذي يؤديه الناخبون في حياة الأمم الرأسمالية منظر يتكرر كل خمس أو أربع سنوات وينتهي عند صندوق الانتخابات.

وإذا كانت طبقة البروليتاريا هي الحاكمة والمسيطرة في مجتمع فإن الشعب في مفهومها هو طبقة العمال وحدهم دون غيرهم والباقي كم مهمل لا وجود له.

أما إذا كانت طبقة الحكم ما هي إلا مزيج وتحالف بين قوى الشعب المختلفة وفئاته من فلاحين وعمال ومثقفين ورأسمالية وطنية تسعى لمصلحة البلد فأذن الشعب هو المكون لهذه الفئات المتحالفة في مصالحها المتفقة مع أهدافها ولها كلها حق الحكم والاشتراك فيه.

ومن مجموع هذا التحالف يتكون الشعب. أما ما عداه من فئة مستغلة أو إقطاعية فهي لا حق لها في مباشرة الحكم أو الاشتراك فيه. ولا شك أن الشعب في تفسير الديموقراطية الأخيرة هو الذي يعزل فئة من الأفراد لا يكونون إلا نسبة ضئيلة وهؤلاء ثبت من التجربة السياسية التي مرت بهذه البلاد أن هذه الفئات المعزولة أو المحرومة ضالة، وأنه لا مبادئ ولا خلاق لها، وأنها لات عمل من أجل مصلحة الشعب أو البلد الذي يعيشون فيه بل من أجل مصلحتها الذاتية ولا مانع لديها من التحالف مع الاستعمار والأعداء في سبيل ضمان هذه المصلحة وهكذا نجد أن سير الديموقراطية في القرن العشرين يتسم بثلاثة اتجاهات وفكرة الديموقراطية تتلون بلون الطبقة الحاكمة التي تحكم أي مجتمع من المجتمعات.

فلسفة الديموقراطية:

فيما يلي تحليل بسيط لختام كلامي عن الديموقراطية وفلسفتها واتخاذ دول العالم لها كأسلوب في الحكم يحقق لها الأماني المنشودة في أن توصف بأنها دولة أو حكومة يشرك معها الشعب في إدارة دفة الحكم وأن الحكومة لم تقم لسوى تحقيق الرخاء مع الرفاهية للشعب الذي تحكمه بفئاته المختلفة.

نعم لقد أخذت كلمة الديموقراطية تتطور نتيجة للأحداث التي وقعت في انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا حتى لم يقتصر معناها على المفهوم السياسي فقط بل ارتبطت بالمفهوم الاجتماعي والاقتصادي أيضا. ومن الأفضل أن نذكر أن الديموقراطية في كل من انجلترا وأمريكا إذا كانت

تعني التمتع بحرية الانتخاب في بداية نشأتها فإن هذه الحرية الانتخابية كانت مقصورة إلى حد كبير على عدد قليل من الأفراد أو الطبقات وأعني بها الطبقات العليا فقد كانت تقيد شروط الانتخاب بقيود: منها دفع نصيب مالي معين أو امتلاك أملاك خاصة أي أن الديموقراطية في ذلك الوقت كانت ديموقراطية خاصة لفئة معينة تملك أكثر من غيرها النصاب القانوني الذي يتيح لها فرصة التعبير عن رأيها في حين كانت الغالبية العظمى من أبناء الشعب محرومة من هذا الامتياز، وحتى حق الجماهير في التصويت لاختيار الحكومة التي تريدها لم يأت دفعة واحدة بل جاء تدريجيا وبصورة بطيئة للغاية والمعروف أن حرية الانتخاب للبالغين لم تصبح حقا مشاعا يتمتع به كل فرد في الدولة حتى في انجلترا التي تدعي لنفسها الأم الرءوم للديموقراطية لم تتح للبالغين جميعهم حرية الانتخاب وحقه إلا بعد الحرب الأولى.

ولما جاءت الثورة الفرنسية بشعاراتها الجميلة "الحرية والإخاء والمساواة" كان لشعاراتها النظرية أثر كبير في تغيير الأفكار نحو ضرورة حكم الشعب واشترك الجماهير في إدارة دفة شئونه بنفسه إلا أنه لم يكن للثورة الفرنسية السياسية قيمة عملية تذكر لأنه في الوقت الذي كانت تحدث فيه هذه الثورة في داخل فرنسا كانت أوروبا الغربية مشغولة بميلاد ثورتها الصناعية الكبرى ومع الأسف فإن فرنسا لم تضع في اعتبارها حسابا لهذه الثورة الصناعية الخطيرة التي كانت تقع حولها في البلاد المحيطة بها.

وبعد مرور وقت من الزمن أي في القرن التاسع عشر في سنة

١٨٤٨ وقعت في كثير من أجزاء أوروبا ثورات متعددة وأطلق عليه اسم عام الثورات تعمل جميعها على التخلص من كل عناصر الحكم الإقطاعي والقضاء على النظم الأوتوقراطية بكل أساليبها وأشكالها.

وبينما كان نطاق الثورة الصناعية يمتد في كل مكان باعتبارها الحدث الخطير الذي يغير حياة الشعوب ويوجه حضارتهم أكثر من أي حدث سياسي آخر. في حين كان ذلك يحدث بدأنا نشهد ميلاد شكل آخر من أشكال الديموقراطية وهو شكل بلا شك أكبر وأهم في حياة الجماهير من الشكل السياسي أنه الديموقراطية الاقتصادية بمعناها العملي. وهكذا أصبح الناس على اختلافهم في كل مكان لا يفكرون إلا في ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية كما أصبحت الصورة الاجتماعية للديموقراطية أكثر تاثيراو أقوى نفوذا على عقول الناس وأهانهم. وهكذا لم يعد المظهر السياسي للديموقراطية على أهميته كافيا ولا مقنعا فهذا المظهر لا يمكن أن يحل جميع مشاكلنا وإننا لنرى حتى في هذه الدول التي تتمسك بالديموقراطية السياسية وتعتبرها حجر الأساس في حياتها هذه الدول تتجه اتجاها قويا لتحقيق الديموقراطية الاجتماعية.

وتسود العالم اليوم موجة عارمة من المطالبة بتحقيق المساواة الاجتماعية بل أصبح مبدأ المساواة في عصرنا الحاضر مثلا أعلى تهدف إليه كل الأحزاب والحكومات على السواء ولا نقصد بهذه المساواة التي نتحدث عنها المساواة المطلقة فهذا شيء من الصعب تحقيقه ولكننا نريد المساواة في تكافؤ الفرص وهذا جزء أساسي في النظام الديموقراطي غير إننا

لا نستطيع أن ننكر أن المساواة في حق الانتخاب والتصويت كانت المرحلة الأولى في طريق المكاسب السياسية التي حققها الشعب ولكنها لم تضمن له بصورة مباشرة تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص.

وهكذا نرى أن على جميع الحركات والاتجاهات الديموقراطية في أي بلد من البلاد مهما كان شكلها ومهما كانت برامجها أن تعمل دائما على تحقيق مبدأ المساواة سواء أكانت هذه الدولة شيوعية أم اشتراكية أم رأسمالية أم ديموقراطية اشتراكية. (فالهدف الرئيسي للنظام الديموقراطي في أي بلد هو تحقيق التقدم الاجتماعي وتأكيد مبدأ المساواة المفهوم منه المساواة في إتاحة الفرص للجميع.

ومن الأفضل هنا أن نؤكد أن الديموقراطية لم تصبح شكلا من أشكال الحكم التي لا يصح تعديلها أو توجيه النقد إليها بل إن علينا أن نبحث عن الأسس التي تجعل من النظام الديموقراطي وسيلة لتحقيق أماني الشعب وتلبية رغباته. فهدف الديموقراطية وجوهر رسالتها يجب أن يكون العمل على تطوير الفرد كفرد سواء كان هذا الفرد ضمن الجماعة أو خارجها (والمفروض بخارجها كأن يكون خارج نطاق حدود الوطن) بل إن بعض العلماء الاجتماعيين اختلفوا مع البعض الآخر فمنهم من يرى أن الاهتمام يجب أن يوجه أولا إلى الفدر ويعللون رأيهم بأن الجماعة عندما تتطور يتطور معها الفرد بالضرورة.

ونحن نرى الاهتمام بالجماعة والفرد في الوقت نفسه. يجب علينا في ظل الأنظمة الديموقراطية التي نعيش فيها أن نهتم بسعادة الفرد بشرط ألا

يطغى على المجموع أو أن تكون سعادته على إنقاض أو أحزان الآخرين. ومهما يكن الأمر فإن الواجب الأساسي الذي يجب أن توليه الحكومة جزءا كبيرا من عنايتها هو العمل على تحسين مستوى الفرد ماديا وتحريره من كل ألوان الضغط الاقتصادي أي من الجوع والفقر والحرمان لأننا لا نستطيع أن نتوقع من أي إنسان تقدما ملموسا في أي ميدان من ميادين حياته ما لم تزل من طريقه كل العقبات الاقتصادية التي تعترضه.

ولقد أصبح واضحا تماما أن الحرية السياسية في ظل الضغط الاقتصادي لا تعني إلا الحرية المحدودة في نطاقها الضيق لذلك أصبح لزاما على كل مجتمع يهدف إلى تطوير الفرد وإتاحة فرص التقدم أمامه أن يعمل أولا على إزالة جميع أشكال الضغط الاقتصادي من طريقه. فالفقر لا يمكن أن ينتج ابتكارا أو إبداعا (إلا في ظروف نادرة) فنحن إذا أردنا نموذجا راقيا للكائن البشري النامي المتطور فليس علينا إلا أن نوفر له جوا من الحرية السياسية والحرية الاقتصادية أو بمعنى آخر الديموقراطية الاقتصادية والديموقراطية السياسية.

وقد كان نتيجة لتعقد الحضارة الإنسانية وازدياد اشتباك العلاقات في المجتمع أن برزت مشكلة رئيسية تعتبر على جانب كبير من التعقيد فحاجة الفرد إلى الحرية الشخصية مسألة أولية وشيء منطقي والعالم الحديث يتجه اليوم إلى مزيد من التجمع وتحكم قيود ونظم وقوانين (وإلا فإن المجتمع لن يستطيع أن يقوم بوظيفته على الوجه الأكمل) فكيف إذن توفق بين هذين الاتجاهين؟.. والحل هو أن تفسير مفهوم الحرية التي تمنح للفرد يجب أن

نفسرها على أنها غير ضارة بالمجتمع فلماذا لا نمنح الفرد حرياته بشرط ألا يضر ذلك مصلحة المجتمع ولماذا لا نصاغ القوانين في الدولة بشرط ملاءمتها لتقاليد وعادات وأخلاق أفراد هذا المجتمع. أي أنه لا توجد مشكلة فالجماعة في عملها تعمل من أجل سعادة أفرادها فهي لا تحرمهم حرياتهم بل تحافظ عليها كما أن الفرد لا يجب أن يستغل الحريات الممنوحة له ليضر بعلاقاته المجتمع. وهذا يدفعنا إلى أن نؤكد أن الديموقراطية ليست مسألة محصورة في حق التصويت والانتخاب بل إن طرق التفكير لدى الفرد وأسلوب عمله وسلوكه مع جيرانه وطريقة تصرفه مع منافسيه كل هذه أمور تدخل في النطاق العملي لمعنى الديموقراطية.

إنني أعتقد أنه لا يوجد شخص لا يؤمن بالديموقراطية في مجتمع سليم ولكن أسلوب الديموقراطية ونظمها في بلد قد لا تكون مناسبة لبلد آخر غير أن العامل الأساسي الذي لابد من وجوده في كل مجتمع هو احترام كرامة الفرد وإتاحة كل ما يمكن إتاحته من فرص النمو والتطور أمامه والقضاء على كل ما يتناقض مع ذلك في النظم الاقتصادية والسياسية.

ففلسفة الديموقراطية إذن تتجلى ففي أن تحترم حرية التفكير والمناقشة وأن تتاح الفرصة للأفكار السليمة أن تعم وتنتشر كما تضمن هذه الفلسفة الحرية الدينية وحرية الحياة وحرية مباشرة الفرد لحقوقه الطبيعية من حرية في الكسب وحرية في الملكية وحرية في الإرث كل ذلك في ظل عدم الخروج على المجتمع وقوانينه وأهدافه. إن الديموقراطية أصبحت تفرض على كل شخص أن يتعلم ليخدم لا ليحكم أو يتحكم

وأن يعطي لا ليأخذ، إنها في اختصار فلسفة الحياة الروحية فإن لم يكن لدى الجماهير إيمان راسخ بالديموقراطية وبأنها من القيم العليا في الحياة التي تجب المحافظة عليها لظهرت الديكتاتورية بشكلها البغيض واختفت هي من الوجود.

إن انتشار الديموقراطية في أي بلد يبدأ أولا بتوفير جو من الأمان لها ثم وضع الدستور للبلاد على أسس من قواعدها وجعل النموذج الاشتراكي هدفا تحققه في الميدان الاقتصادي وقد أصبح من البديهيات في عصرنا الحالي أن تزايد الطبقة المتوسطة يؤدي حتما إلى نمو الديموقراطية وانتشارها لأن وجودها على نطاق أوسع سيقضي على الصراع بين الطبقات. أن المجتمع الديموقراطي الفاضل هو المجتمع الذي تثق فيه الأقلية في سلامة نوايا الأغلبية ولا تستغل فيه الأغلبية سلطتها لاضطهاد الأقلية. كذلك تعتمد الديموقراطية في مستقبلها على مدى ما تحققه من التطور الاقتصادي فلو أن النظام الاقتصادي في ظل النظام الديموقراطي قد فشل في رفع مستوى المعيشة وزيادة سرعة حركة النمو الاقتصادي لو أنه فشل في ذلك لأصبحت الديموقراطية في وضع لا تستطيع معه الحياة.

إن الديموقراطية يجب أن تعيش في قلوب الجماهير وفي عقول الزعماء في قلوب الجماهير سوف تستقر الديموقراطية إذا وفرت لهم الخبز والماء والحياة والحرية والاستقلال في عقول الزعماء إذا وضعوها نصب تشريعاتهم. ويجد ربي هنا أن أشير إلى ما قاله إبراهام لنكولن عن فلسفة الديموقراطية إلى هؤلاء الذين وضعوا دستور الولايات المتحدة الأمريكية قال:

"إن هذه القوانين التي تضعونها يجب أن تهيئ للمجتمع الحر أقصى درجات الحرية بحيث تلائم الجميع ويقدسها الجميع ويرجع الناس إليها في كل وقت ويعملون دائما من أجلها ومع كل ذلك فإنه لا يمكننا أن نحقق الديموقراطية في صورتها الكاملة النموذجية إلا أن علينا أن نجاهد دائما للاقتراب من حدود الكمال وعلينا أن نوسع نطاق رسالتها وأن نستفيد من نتائجها في رفع قيمة الحياة وسعادتها بالنسبة لجميع البشر من كل لون وفي كل مكان".

وقد أجمل توماس جيفرسون في أول خطاب تاريخي له يوم توليه رياسة جمهورية الولايات المتحدة تورد منه جملا توضح لنا أهم سمات مميزات الديموقراطية.

١- حق جميع الأشخاص في التمتع بحرية الكلام والكتابة والاجتماع والعبادة وكفالة القانون لهذه الحقوق طبقا لنصوص الدستور.

٢- حق المواطنين في تغيير حكومتهم عن طريق التصويت أو التأثير على سياسة هذه الحكومة بوساطة ضغط الرأي العام.

٣- حق الفرد في أن يكون مخطئا وأن يؤمن بمعتقدات غير شائعة.

٤- حق الأقليات في أن يمنحها القانون مساواة عادلة وأن تتمتع بحماية الحكومة لها.

٥- حق الشعب في المطالبة بجهاز عامل قادر على ضمان حقوق الفرد والجماعة.

٦- حق الشعب في أن تكون كلمته هي العليا.

وأخيراً لا أجد خيرا من ختام هذا الفصل في توضيح مفهمو الديموقراطية بالنسبة لنا في الجمهورية العربية المتحدة وخير مرشد لذلك هو كلمات السيد الرئيس جمال عبد الناصر فهو يقول:

"بدون الاشتراكية التي هي في مضمونها تحرير الفرد من الاستغلال لا يمكن أن تكون هناك ديموقراطية كما أنه بدون الديموقراطية التي هي في مضمونها اشتراك كل فرد في التوجيه لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية. وكيف يمكن أن تعيش الديموقراطية إذا كان الإقطاع يباشر تحكمه وإذا كان رأس المال يسيطر وإذا كان مصير أي فرد يحدده وضعه الموروث"؟!!..

إن مفهوم الديموقراطية لدينا هو الديموقراطية بالمعنى الحديث أي ليست مقصورة على الوجهة السياسية فقط بل تعني أيضا الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية. إن نظام ديموقراطيتنا يهدف إلى المساواة التي تعني إتاحة الفرص للجميع وخلق الفرد الإيجابي الذي يتجاوب مع المجتمع الذي يعيش فيه. وهدف المجتمع هو إسعاد الفرد وحمايته وضمان حرياته وهدف الفرد السعي لمشاركة المجتمع والعمل على أن يكون هذا المجتمع صورة للرخاء وبعيدا عن الانتهازية والطبقية.

إن النظام الديموقراطي لدينا له جانبان أحدهما سياسي والآخر اقتصادي ومن أهم عناصر الديموقراطية:

١- المساواة في الحقوق والواجبات.

٢- الاعتراف بقيمة الإنسان في الحياة وحمايته وحريته.

٣- الموازنة بين حقوق الفرد والمجتمع.

٤- الثقة بمقدار الشعب وإرادته في التفكير والتنفيذ والاستمتاع بثمرات العمل.

٥- التنظيم الشعبي الأصيل لحماية المكاسب الاشتراكية والقضاء على أعداء الحرية.

٦- تحرير الفرد من أي استغلال اقتصاديا أو سياسياً أو اجتماعياً.

٧- ضمان الأمان والاستقرار له ليباشر حريته الانتخابية بالمعنى الكامل للديموقراطية الحقيقية.

٨- للجميع حق الحكم أي للأغلبية حق تنفيذ واتخاذ القرارات والأقلية أيضا لها حق التعبير عن نفسها وحق التمتع بحقوقها وحريتها.

٩- للشعب وحده حق تقرير المصير وللشعب وحده حق الاعتراض.

١٠- الأمة هي مصدر السلطات ولا قانون بدون إرادة الشعب وبدون موافقته والشعب وحده هو الرقيب على السلطات.

إن معالم ديموقراطيتنا العربية تجلت بصورة واضحة بعد تدعيم وإرساء أسس الاشتراكية فأصبحت هذه الديموقراطية هي الترجمة الحية لتحقيق المبادئ الإنسانية وتعويض هذا الشعب ما حرمه طويلا تحت أسرة الاستبداد تدعمها الأساليب الاستعمارية المقنعة هذا بجانب الحزبية

الفاسدة والديموقراطية الزائفة التي كان يعيش فيها شعبنا.

لقد كانت لاديموقراطية للأغنياء وللأقلية ولمن يملكون ولمن ينهبون ولمن يسيطرون، هؤلاء وحدهم كان لهم حق الحكم ودور الشعب ينتهي عند صندوق الانتخابات ولا قيمة للشعب ولا حياة له. وسرعان ما ينسى النواب مبادئهم وعيشون لمصالحهم وإرضاء نزواتهم وخدمة سادتهم من المستعمرين وعملائهم.

لقد كنا نعيش في قصة هزلية كنا نطلق عليها خطأ اسم الحكم الديموقراطي ولكن ديموقراطيتنا حاليا بعد أن انبثقت كلماتها من تعبير هذا الشعب ومن أرادته أصبحت معالم هذه الديموقراطية:

١- حماية الحرية التي تحقق القيم الإنسانية للفرد وتضمن له كيانا ذاتيا.

٢- تنظيم حقيقي يجمع في طياته عناصر الشعب العاملة بأكمله وفئاته الحريصة على الاندفاع نحو تحقيق الرفاهية للجماهير.

٣- قيام نظام اقتصادي واجتماعي تتحقق بموجبه المساواة والعدالة الاجتماعية.

٤- علاقة متينة بين الفرد والمجتمع كل منهما يعمل لمصلحة الآخر ويكملها تلقائيا فلا سيطرة للفرد على المجتمع ولا استغلال المجتمع للفرد ولا تحكم طبقة واحدة أو امتياز سياسي أو معنوي لفئة خاصة بل أن الهدف الرئيسي هو تحقيق الرفاهية والسعادة للفرد في ظل المجتمع دون طغيان من أحدهما على الآخر أو استغلال لأحدهما على الثاني.

الباب الرابع

الرأسمالية كمذهب اجتماعي واقتصادي وسياسي

"إن التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها من المستعمرات".

نظرة عامة:

بدأت المجتمعات تخرج من طور العصور الوسطى حيث الإقطاع إلى طور الثورة الصناعية ولم تلبث تلك الثورة أن نشأ معها مذهب الفردية أو الحرية الذي قصر دور الدولة على أن تكون بمثابة البوليس أي أن وظيفتها فقط هي حماية الأمن وتوفير الحرية للأفراد. وهكذا لم تلبث حرية الأفراد أن سارت في طريق السيطرة على مجموع الشعب وأصبحت الحرية مقصورة على طبقة واحدة هي الرأسمالية أو أصحاب القدرة على إنشاء مصانع أو بمعنى آخر أصبح هناك طبقة تملك وتمثل القلة وأخرى لا تملك وتمثل الأكثرية، الأولى تستغل والثانية هي التي تستغل.

ولم تلبث الرأسمالية الفردية أن تطورت من رأسمالية الوحدات الصغيرة إلى رأسمالية الوحدات الكبيرة أو الاحتكارات.

وقد استمد حماة الرأسمالية العون من علم حديث ناشئ هو علم الاقتصاد وزعموا أن هناك قوانين هي التي تحتم على مصلحتهم أن تلتقي مع مصلحة المجموع لأن سعي الفرد لإسعاد نفسه ما هو إلا سعادة

المجموع. وهم يزعمون أن قانون العرض والطلب ييسر جميع العمليات الاقتصادية وأن دور الحكومات ينبغي أن ينحصر في ضمان منافسة حرة تسودها هذه القوانين وحينئذ تتحكم قوة مجردة عن الهوى والانحياز هي ميكانيكية السوق في الأجور والأسعار والإيجارات والأرباح وهل هناك أفضل من المساواة أمام القانون في الحياة الاقتصادية والسياسية. على أنه يجب أن أوضح هنا أنه حتى ولو كان جدلا أن مبادئ النظرية الرأسمالية تضمن العدالة والمساواة فإن النظام الرأسمالي حتى في أوج حريته الاقتصادية لم ينصرف إلى تطبيق المبادئ الاقتصادية البحتة فأخذت الرأسمالية بمرور الوقت تنحرف رويدا رويدا عن مبدائها النظرية متأثرة بما يحدوها من دوافع أنانية وانتهازية. ولا جدال أن الناس كانوا في ظل الرأسمالية فريقين سعداء وتعساء. وهذا المذهب من حيث كونه مذهبا مؤسسا على قواعد الاقتصاد الاجتماعي يعتبر حديث التكوين إذ هو لا يصعد على سلم الماضي إلى أبعد من منتصف القرن الثامن عشر. ويذكر التاريخ أن من مؤسسيه من الاقتصاديين السياسيين:

"فرانسوا كينيه" و"آدم سميث" و"ج. ب. سيه" ومهما يكن من الأمر فإن هذا المذهب لم يؤسس على قواعد نظرية دعائمها الفكر البحت وإنما أسس على نتائج التفسيرات الموضوعية العلمية للأحداث الاقتصادية والظواهر الاجتماعية وفيما يلي أهم عناصره:

١- أن قوانين طبيعية وضرورية تحكم الأحداث وتسيرها وأننا لا نملك تغيير شيء منها لأنها من الأنظمة الكونية ومن هذه القوانين الكونية

ما عبر عنه العالم الاقتصادي باستيا (وهو اقتصادي فرنسي ولد في سنة ١٨٠١ وتوفي سنة ١٨٥٠ وهو مؤلف كتاب الانسجامات الاقتصادية) أن المقايضات تنمو وتنتشر بهيئة طبيعية إلى أن يصير ضرها أكثر من نفعها وإذ ذاك تقف عند هذا الحد خضوعا للناموس الطبيعي كما بدأت بأمره أو كقوله: "إن كل إنسان ينتفع انتفاعا طبيعيا بجميع الفوائد التي تقدمها الطبيعية أو تصنعها" وهذا المبدأ يقتضي منح الشئون الاقتصادية أقصى أنواع الحرية وأسمى ألوان الاستقلال والعمل وتدخل الحكومة والدولة ضئيل جدا بقدر المستطاع.

ويقول باتسيا: "إن المنافسة هي الحرية بعينها وأن محو المنافسة هو قتل للذكاء بل قتل للإنسان نفسه".

ويقول باستيا: أن المساس بالملكية الشخصية يعتبر ضربا من الأثم الخلقي، وفي نظره أن الملكية الخاصة تعني ضمان الحرية الشخصية التي هي منشأ القيم العملية والثاني: إن رعاية الملكية تثبيتا للعدالة إنما تكون بمكافأة العاملين والثالث: إن الملكية الخاصة أساس النظام الاجتماعي!

ماذا تعني الرأسمالية وأسسها وتاريخ نشأتها:

الرأسمالية تحرص على استغلال العامل أطول وقت ممكن فتضيع على سواه فرصة الالتحاق بالعمل ووجود جيش من المتعطلين يفيد الرأسمالية في الضغط على عمالها ليقبلوا أجورا أقل مما يستحقون ملوحة لهم بالمصير المفزع في الخارج وتوافر من هم على استعداد لقبول ما يرفضون.

وهذا في الواقع أول ما تعنيه الرأسمالية بكلمة "الاستغلال" فهي

تستغل العمال وتحرمهم ثمرة أعمالهم وتصبح صورة قائمة لأنها لا تعبر عن رغبات الشعب كوضع. والاستغلال كلمة تكفي لأنه يمكن الفهم منها أن هناك استغلالا اقتصاديا يتمثل في تراكم الثروات لدى فئة واحدة وعدم وجود عدالة التوزيع وسوء توزيع الثروات كذلك هناك الاستغلال الاجتماعي الذي يفرض الاحتكار ويتحكم في الأسعار ونجد أيضاً معنى الاستغلال السياسي حيث التحكم في الانتخاب وفي مناصب الدولة الرئيسية.

ولقد نشأ النظام الرأسمالي الحاضر في النصف الأول من القرن التاسع عشر بتأثير المبادئ التي أذاعها الاقتصاديون في القرن الثامن عشر والتقدم الصناعي الذي ظهر. فالاقتصاديون دعوا إلى إطلاق حرية الصناعة والتجارة وإلغاء الاتحادات والقيود التي كانت تقيدها. وتحدد دائرة نشاطها. أما التقدم الصناعي فقد أدى إلى تجميع وسائل الإنتاج في أيدي عدد قليل من الممولين الذين يستطيعون شراء الآلات وتحمل المزاحمة التجارية فانتهزوا هذه الفرصة لإرهاق العمال وتخفيض أجورهم حتى أصبح مما تضرب به الأمثال أن في بلاد الرخاء وتدفق الثروة يعاني الفريق الأكبر من الشعب سوء العيش وعدم توافر وسائل الصحة والأمن.

أسس النظام الرأسمالي:

تقوم النظم الرأسمالية على مبدأ ترك الحرية للفرد ويفترض في ذلك المستهلك ولا تنقص من سلطانه شيئا، بمعنى أن تقوم الحرية على أساس الحرية في الإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار إذ يجب ترك الأفراد أحرارا

لتحقيق مصالحهم الشخصية وأن يكون التدخل الحكومي في أضيق نطاق ممكن سواء في ميدان الإنتاج أو التوزيع. وهي تؤمن بالفردية على أساس أن الفرد بسعيه وراء مصلحته وسعيه من أجل تحقيق سعادته إنما يساهم بذلك في تحقيق مصلحة الجماعة فالنظام يثق في جهاز المنافسة الحرة ويضع جهاز الثمن كقوة حقيقية موجهة للحياة الاقتصادية ويعتبر أن الربح هو خير حافز شخصي على الإنتاج وأن الملكية الخاصة هي الدافع نحو العمل والكد والاجتهاد.

والدولة دورها كالبوليس تحمي المجتمع من المجرمين في الداخل وتحافظ على مصالح الأفراد كما تقوم بحماية الدولة من أي غزو يأتي من الخارج فالدولة هنا ليس لها عمل إلا تحقيق الأمن وضمان الحريات.

وبرغم ما قد يفكر فيه الكثيرون من أن هذا النظام يعتبر نظاما مثاليا فإننا نقول أنه في قرننا العشرين لا تزال بعض الدول تحاول أن تسير في طريق أقرب منه يقربها من ناحية الشعب.

عيوب ونقد النظام الرأسمالي:

لا تستطيع أية حكومة رأسمالية في عصرنا الحالي أن ترى شعبها يئن من تحكم طبقة واحدة طبقة تثري وشعب بأكمله لا يجد مقومات حياته. لا يمكن للدولة أن تترك جهاز الثمن أو تترك الشركات الكبيرة واتحادات الكارتل وغير ذلك يتحكمون في مقادير الشعب بل أن الرأسمالية نفسها في بلادها كأمريكا وغيرها تتجه إلى محاولات إقرار الأوضاع وحماية الشعب من طغيان الفردية والكتل الرأسمالية الكبيرة وذلك كما حدث حينما تدخلت

حكومة كنيدي رئيس الولايات المتحدة ووقفت ضد أصحاب شركات الصلب التي حاولت رفع أسعار الصلب. وعيوب الرأسمالية واضحة نسوقها فيما يلي:

١- لا تراعي مصلحة المجتمع بل تقف إلى تأييد ومؤازرة طبقة واحدة فقط لا غير تمتلك أدوات الإنتاج وتحتكرها وتهدف إلى الأرباح.

٢- سوء توزيع الثروة والدخول في مثل هذا المجتمع وهذا لا تبرره أي قوانين أخلاقية أو سماوية في وجود طبقة تتمتع بكل شيء وطبقة محرومة من كل شيء أو من الناحية السياسية يؤدي سوء توزيع الثروة إلى تنازع الطبقات وتطاحنها وظهور التكتل الاجتماعي والسياسي المعيب في نطاق القومية الواحدة ولا يخفي أن الصراع الطبقي ليس في مصلحة الوطن بل يجب أن يكون هناك توافق ووئام ومؤازرة وانسجام بين جميع العناصر الوطنية.

٣- فشل هذا النظام في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- الأجور وتحديدها ينظر إليها على أنها مسألة تعاقدية ليس فيها الروح الإنسانية ولا تحكمها قوانين محدودة صاحب العمل هو ومشيئه في إقرار الأجور كما يهوى.

٥- فوضى الإنتاج في الرأسمالية يؤدي إلى ضياع كثير من فرص الاستثمار في المجتمع لأن عديدا من المؤسسات قد تنافس في إنتاج سلعة عليها إقبال كبير بدلا من التوجيه لأغراض إنتاجية أخرى وتكون النتيجة

هي الإسراف في إنتاج تل كالسلعة بدلا من هبوط أسعارها الإنتاجية بشكل علمي يتيح استخدام القوى الإنتاجية بأقصى كفاية ممكنة في مختلف وجوه الاستثمار مما يعني فرصا أكبر أمام العاملين.

٦- هذا النظام يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي إذ يتميز بحدوث الأزمات الاقتصادية دوريا.

٧- تحدث في هذا النظام بطالة إجبارية على نطاق واسع كلما تعرض هذا النظام لفترة كساد.

٨- هذا النظام في حقيقة الأمر يساهم في حدة وتوتر العلاقات الدولية وذلك لأن جزءا كبيرا من الإنتاج الرأسمالي يعتمد على إنتاج الأسلحة ويعتمد على تصريف هذه الأسلحة ومن ثم يحاول كثير من الرأسماليين تصريف أسلحتهم بأي طريق وهم يشجعون الحروب المحلية لترويج بضاعتهم وفي هذا يعتبر الاقتصاد الرأسمالي نكبة على البشرية كلها على الأقل في إنتاج الأسلحة.

٩- هذا النظام يحمل في طياته بذور هدمه وذلك نتيجة لأن الرأسماليين هدفهم ازدياد أرباحهم بصورة كبيرة ولو على حساب مصلحة الشعب الفقير الذي لا يستطيع فعلا أن يرفع من مستواه ولا أن يحس بوجوده بل أيضاً هذا النظام فعلا يضعف القوة الشرائية للعمال وللشعب مما يسبب كساد البضائع ويسبب من ثم البطالة ثم مطالبة العاطلين بضرورة البحث عن أي مخرج للأزمة التي يعيشون فيها ومن ثم قد تحدث الثورة.

١٠- النظام الرأسمالي لا يقوم على الاقتصاد للشعب بل الاقتصاد للربح.

١١- المنافسة الكاملة التي يتبعها هذا النظام قد تؤدي إلى تبديد موارد المجتمع فهي وإن كانت تحفز المنتجين من ناحية على الارتقاء بوسائل الإنتاج فإنها من ناحية أخرى تجعلهم ينفقون بسخاء على ترويج المبيعات والإعلان غير المنتج مما يجعل المستهلك يتحمل جميع تلك النفقات.

١٢- هذا النظام ارتبط قيامه بالاستعمار ونزف ثروات الشعوب ونحن الآن في عهد الحرية للفرد وللمستعمرات ومن ثم ليس من الممكن أن يبقى مثل هذا النظام مستقرا.

١٣- نظام الاحتكار الذي يهدف إلى إبطاء حركة التوسع في الإنتاج كي تحافظ على مستوى الأسعار ومعدل الربح الذي تجنيه ولكن نلاحظ أن الإنتاج لم يزد إلا في المعدات الحربية.

تطور الرأسمالية:

لا شك أنه كان على النظم الرأسمالية ذاتها أن تتطور محاولة تهيئة نفسها لتلاءم الظروف والأحوال الجديدة ولكن جهود الرأسمالية هذه لم تستطع أن تجد حلا لجميع المشاكل وتأخذ على عاتقها تحقيق رغبات الشعب ومع كل ذلك فإن من المفكرين الكبار الذين لهم الفضل في تطور الاقتصاد الرأسمالي وإنقاذ الرأسمالية اللورد كينز الاقتصادي البريطاني الذي أعلن ضرورة أن تتدخل الحكومة وذلك لتكملة جهود القطاع الخاص إذا كان هذا القطاع عاجزا عن تحقيق العمالة الكاملة ومن ثم رأي كينز ضرورة

خلق قطاع عام ولكن ليس له القيادة بل يدور في فلك القطاع الخاص وطالب أيضا كينز الحكومة بالتدخل لضمان حد أدنى من الأجور وضمان خدمات معينة للشعب وقد حاول كنيز بذلك إنقاذ الرأسمالية والبعد بها عن الشيوعية. على أنه في عصرنا الحالي بدأت الرأسمالية تسير في طرق تعديل تطبيقها حتى قاربت من الاشتراكية وليس أدل على اتجاه الحكومات الحرة أو الرأسمالية نحو المزيد من تدخل الدولة في حرية الأفراد الاقتصادية والقضاء على مبدأ الرأسمالية المطلق الحدود، من تركيز المزيد من – السلطات الفيدرالية في يد رئيس الولايات المتحدة بدأت تأخذ لنفسها دورا كبيرا في توجيه الاقتصاد– السلطات وفيما يلي صورة من السلطات التي بدأت حكومة أمريكا الاتحادية تتمتع بها:

١– أصبح لرئيس الجمهورية سلطة لتعديل ضرائب الدخل كلما شاء.

٢– سلطة الرئيس لتمويل أعمال عامة طارئة على نطاق واسع حيثما شاء ومتى شاء وذلك بتحويل اعتمادات موجهة لأغراض أخرى بوساطة الكونجرس.

٣– سلطة لتقليل استقلال مجلس الاحتياطي الفيدرالي وهو من أكثر الهيئات الحكومية أهمية بجعل فترة رئيسة –الذي يعينه رئيس الجمهورية– متفقة مع فترة الرئيس نفسه– وهكذا فإن الرئيس عندما يتسلم منصبه يستطيع أن يعين فورا رئيسا جديدا للمجلس تتفق فلسفته الاقتصادية مع فلسفة الرئيس.

٤– سلطة للبيروقراطية الفيدرالية للاستيلاء على مجموعة كاملة من

المسئوليات المحلية والرسمية بما في ذلك اقتراح إنشاء وزارة لشئون المدن لها وزير في مجلس الوزراء.

٥- سلطة جعل نظام تعويضات البطالة من شئون الحكومة الفيدرالية.

٦- سلطة لتعديل أساس التعريفة الجمركية فله تعديل هذه التعريفة بمرسوم رئيس الجمهورية.

وهكذا نرى التدخل أصبح ضروريا لإنقاذ الرأسمالية من الرواسب المتسلطة عليه والتي تجعله بعيدا عن واقع الشعب وفيما يلي أنواع الرأسمالية الحديثة:

الرأسمالية التدخلية:

إن النظام الرأسمالي التدخلي يختلف عن الرأسمالية العادية في أنه لا يعترف بمبدأ سلطان الإرادة اعترافا كاملا ولكنه يتفق معها في أنه يضع الملكية الفردية في المقام الأول ويحترم حافز الربح وتشرف الدولة مباشرة على السياسة النقدية كسياسة سعر الخصم والسوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي النقدي ولا مانع أن يقوم البنك المركزي بالإشراف على الائتمان. وفي هذا النظام قد تضع الدولة أيضا سياسة مالية ولا مانع أن تضع الدولة برنامجا لها للقيام ببعض الاستثمارات حيث يظهر قطاع عام إلى جانب القطاع الخاص. وقد تلجأ الدولة إلى إجراءات اجتماعية هدفها تخفيف التفاوت في الدخول والثروات بفضل سياسة ضريبية تناسبها أساسها الضريبة التصاعدية والضرائب التي تفرض على التركات حيث نشعر هنا أن مهمة الضريبة قد خرجت عن وضعها الحيادي التقليدي إلى

أن تكون ضرائب اجتماعية والواقع أنه ما من دولة في ظروف حالية وخاصة بعد الحرب تستطيع ألا تتدخل فإنه من المستحيل الآن تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر كاملة (حتى ألمانيا الغربية والولايات المتحدة) نتيجة لظروف خارجة عن إرادتها تتدخل بأي شكل في الاقتصاد القومي.

دولة الرفاهية:

هو نظام يجمع بين الرأسمالية والاشتراكية فهو ليس اشتراكيا خالصا وليس رأسماليا كاملا فهو نظام خاص يطلق عليه اسم مذهب الرفاهية العامة وفي هذا المذهب يكون تدخل الدولة أكثر وضوحا من الرأسمالية التدخلية سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي ويكون دور القطاع العام كبيرا وتصبح الميزانية بحق ميزانية إنسانية بمعنى أن تهتم بالموازنة بين العنصرين الاقتصادي والاجتماعي وهناك مشروعات حكومية أو مشروعات مؤممة وهناك مشروعات شبه حكومية من نوع خاص.

ودولة الرفاهية تستخدم التأمين لتحقيق أغراض عدة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية فهي تعادي الاحتكارات وتنظم توزيع خدمات النقل والقوى المحركة وتقضي الدولة على مظاهر تبديد الثروة القومية نتيجة للمنافسة وتحسن حال العمال ودولة الرفاهية تطبق وتتوسع في الخدمات الاجتماعية فهي تسير على نظام التأمين الاجتماعي أي الضمان الاجتماعي، ففي بريطانيا مثلا نجد تأميم البنك المركزي وبنوك الإيداع الأربعة الكبرى والفحم –أما فرنسا فهي في موقف وسط بين الرأسمالية التدخلية والرفاهية العامة".

رأسمالية الدولة:

يعتبر ما يطلق عليه "الاقتصاد الموجه" نوعا جديدا من الرأسمالية وقد انتشرت النزعة نحو التوجيه في الحقبة الأخيرة فمقدرة المنظم يجب أن تجند لتخدم التطور للرأسمالية أو القرب من الاشتراكية حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى أن يكون النظام الاقتصادي لمصلحة الشعب وليس لمصلحة فئة محدودة ولاسيما بعد أن اتضح أن استبعاد رجل الأعمال يعتبر خطأ فاحشا كما أن تركه يستبد بالمشروع يعتبر خطأ أكبر ومن ثم نجد المشروع المشترك بدلا من التأمين الكامل نجد المشروع الفردي الذي تهتم بأمره الدولة أما بالمشاركة في الأرباح أو بالضرائب أي تعبئة كل قوى النظم في خدمة المشروع العام والمشروع الخاص أيضا في هذا النظام الذي أصبح نوعا من الاشتراكية اليمينية المبتدأة. وفي هذا النظام يحول أصحاب رؤوس الأموال إلى أشخاص يشتركون في الناتج الصافي ولكن بترك الحرية للإرادة في ظل إطار عام مرسوم.

جوهر الخلاف بين الرأسمالية والمذاهب الأخرى:

أن المجتمع الرأسمالي يبنى اقتصاده على أساس نظرية العرض والطلب والمنافسة الحرة في الإنتاج والتجارة.. وتطبيقا لهذه النظرية لا تتدخل حكومات المجتمعات الرأسمالية في الاقتصاد القومي للبلاد إنما يترك أمره للأفراد.. ولا تتدخل لتحديد أسعار السلع إنما تترك السلع لتحدد أسعارها طبقا للعرض والطلب وعلى هذا الأساس لو تناقصت سلعة من سلع السوق أو اختفت وأصبحت تباع بضعف سعرها فإن المجتمع الرأسمالي لا

يرى غرابة في هذا ولا ينظر إلى هذه الظاهرة كسوق سوداء تعبر عن جشع التجار واستقلالهم إنما ينظر إليها كأنها ظاهرة طبيعية ترتبت على نقص المعروض من هذه السلعة. وقد أثبتت التجربة والواقع فشل النظرية الرأسمالية حيث تأكد من الأحداث أن فكرة المنافسة الحرة –كطريق يوصل لجودة السلعة ويرخصها ويجعلها في متناول المستهلك– تعتبر هذه الفكرة فكرة خيالية ولا تتحقق في الواقع إلا بعد الاستغلال والانتهازية حيث نجد أن الاحتكارات القوية تقضي على المنافسة الحرة وتضع السلطة في أيد قليلة تتمكن من السيطرة على الاقتصاد سيطرة كاملة ومن ثم تتمكن من التحكم في كمية الإنتاج وفي قيمة الأسعار بما يضمن لها تحقيق أرباح طائلة على حساب الملايين من المستهلكين ومن عرض هذه النقطة نستطيع أن نقول أن النظام الرأسمالي نظام فاشل بصوره ونظرياته ولا يعني بحاجات العصر وخاصة إننا نعيش في عصر الجماهير والشعوب. ثانيا: أن الإنتاج الرأسمالي لا يخضع لأية خطة ولا يستهدف غلا تحقيق الربح الخاص كما أن جميع وسائل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي يملكها أفراد أو مجموعة من الأفراد. والإنتاج الرأسمالي لا يحاول أن يستفيد من الموارد الطبيعية والقومية إلا ما يتفق مع رغبات ومطامع الذين يملكون وسائل الإنتاج وبذلك يحرم المجتمع ككل من الاستفادة الكاملة من جميع موارده واستغلالها استغلالا أمثل كما أن الثروة القومية في هذه المجتمعات لا تنمو إلا بالقدر الذي يتمشى مع مصالح الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج وفي المجتمعات الرأسمالية التي لا يرمي فيها الإنتاج إلا لتحقيق الربح فإن الأولوية دائما للسلع والموارد التي تحقق لمنتجيها أرباحا أكبر وأكثر من

غيرها بصرف النظر عن حاجة الناس إلى هذه المنتجات أو عدمها وكثيرا ما تفرق الشركات الرأسمالية الأسواق بسلع غير ضرورية بالمرة وتشن حملات إعلانية واسعة النطاق لحمل المستهلكين على شرائها لمجرد أن هذه السلع تدر عليها أرباحا وافرة في الوقت الذي تخلو فيه الأسواق من سلع ضرورية تمتنع الشركات الرأسمالية عن إنتاجها لأن أرباحها محدودة. وما تنفقه الشركات الرأسمالية على الإعلان عن منتجاتها غير الضرورية تسترده مضاعفا بطبيعة الحال من المستهلك نفسه عن طريق رفع أسعار السلع التي يقنعه الإعلان بوجوب شرائها. والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تحصر الاستفادة في عدد قليل من الأفراد أو الذين تتيح لهم سيطرتهم على وسائل الإنتاج استغلال مجموع الشعب والتحكم في الأسواق وفي الأسعار ولا شك أن كل ذلك يجعل من الرأسمالية مذهبا لا يحق أبدا أن يساير التطور الحديث ودور الدولة الذي تصبح له المكانة الأولى من أجل خدمة الشعب.

ويعتبر النزاع بين الرأسمالية والاشتراكية نزاعا أساسه وجوهره الخلاف حول القيم فالقيم المادية هي مقياس التقدم عند الرأسماليين أما الاشتراكيين فهم يهدفون إلى إقامة اقتصاد ينطوي على المثل العليا الإنسانية العامة من مساواة وحرية وإخاء ويجعلون الإنسان محوراً للمجتمع السليم وهم يهدفون بسعيهم إلى حرية الإنسان والمساواة والإخاء أنهم يهدفون إلى رخائه الاقتصادي.

فقد اتجهت الاشتراكية منذ قرن أو يزيد إلى إعلان أنه من الضروري القضاء على الهوة التي تفصل بين الفقر المدقع والثراء العريض في حين لم

تذهب الرأسمالية هذا المذهب بما لها من فلسفة مادية ولا جدال في إنكار الرأسمالية للشعب وللطبقات العاملة ومن ثم كان ذلك يعني إنكارها للقيم الإنسانية كل ذلك كان السبب الأصيل في دفع الاشتراكيين إلى بغض الرأسمالية، وبما تجره على الإنسان من ويلات وفقر وامتهان يسعى للماديات وينكر المعنويات.

أن الفرق بين الرأسمالية والاشتراكية إنما يدور حول طبيعية الإنسان ومصيره ومهما تقاربت النظم الاقتصادية المختلفة فستظل الرأسمالية والاشتراكية فلسفتين اجتماعيتين كالنار والماء لا يمكن أن يمتزجا.

إن الاشتراكية تعتبر الإنسان وحدة كاملة لا يمكن تقسيمها وتشتمل حياته على جانبين اقتصادي واجتماعي وكلاهما ضروري لحياته ولإثبات وجوده وهو في المجتمع الرأسمالي لا يتمتع بحريته الاجتماعية ولا حتى حقه في أن يعيش ويشارك في ثروة وطنه التي تحتكرها القلة من البورجوازيين. وقد زعم الرأسماليون أن الرأسمالية تعهد للإنسان كمستهلك حرية اختبار السلع كما أنها تعهد له كمنتج حرية اختيار العمل فماذا يبقى للفرد أكثر من ذلك.. ولكن العمال يتساءلون وما جدوى حرية اختيار السلعة إذا كان الجيب خاويا أو حرية الانتقال من عمل لآخر إذا كنا لا نجد عملا على الإطلاق.

لقد انبثقت عن الرأسمالية "عقيدة راسخة في إمكان خلق مجتمع شعاره التعاون والتآزر بعيدا عن التنازع المرير على البقاء وعن شبح التفرقة والظلم الرهيب".

ويدعى الرأسماليون أن الأنصبة العادلة التي يهدف إليها الاشتراكيون تستتبع حتما الركود الاقتصادي إذ يتوقف النمو الاقتصادي على ثلاثة أمور:

١- الأموال المستثمرة التي تقل تبعا لتحديد الدخول.

٢- التفاني الاقتصادي الذي يقضي عليه التدخل الحكومي في السوق والاحتكار الواسع المدى.

٣- حوافز الكسب المادي التي تقضي عليها المساواة.

ولكننا نرد على أولئك بأن الاشتراكية لا تنادي بالمساواة المطلقة بين الناس فهي وإن نادت بالمساواة فإنما تعني المساواة في إتاحة الفرصة للجميع مقدرة لكل ما يمكن أن يحصل عليه في الحياة وذلك لفروق الذكاء والاستعداد بين كل منهم ولكنها تضع حدا معينا للدخول لا يجب التجاوز عنه حتى يستغله الفرد كسلاح يسيطر به ويستبد عن طريقه. إذن فالاشتراكية لم تقض على دافع التقدم أبدا ولم تساعد على الركود الاقتصادي لأن الحكومة تقوم بالتخطيط الاقتصادي ووضع برنامج لاحتياجات الشعب.

إن الاشتراكية توسع الحريات الديموقراطية إلى الحد الأقصى أما الرأسمالية فتقتطع دائما من حقوق الكادحين الضئيلة وهكذا يتطور النظامان ومن الطبيعي أن تكون الاشتراكية هي التجسيد الأعلى للمثل الديموقراطية التي تعمل لها الأوساط التقدمية الواسعة. لقد أصبحت

الاشتراكية نظاما عالميا في عشر المدة التي استغرقتها الرأسمالية ولكن جوهر الأمر لا يكمن في هذا إذ أن تاريخ الاشتراكية ونظامها يخالف الرأسمالية، فالاشتراكية تصبح عقيدة الشعوب المتحررة ورمزا للتحرر من الاضطهاد الاجتماعي والقومي. ويستحيل على الاشتراكية بمقتضى طبيعتها ذاتها أن تستعبد أيا كان بل إن طبيعة الاشتراكية تنبع من التعاون والمساعدة للأفراد والمجتمع وهذا هو ما يميز الاشتراكية عن الرأسمالية.

وهكذا يتضح لنا أن نظام الرأسمالية نظام بال لا يتفق والقرن العشرين على أن للنظم الرأسمالية عيوبا واضحة فاضحة اذكرها بعد أن أوضح الوجه السياسي للرأسمالية.

الديموقراطية الرأسمالية:

هل من الممكن أن تكون هناك ديموقراطية في المجتمع الرأسمالي ولعلي بسؤالي هذا أجد علامات الغرابة على أوجه الكثيرين. فهم قد يردون على الفور بأن النظام الغربي هو الممثل للديموقراطية الحقة وأن من باب أولى لمن ينادون بالحرية الاقتصادية أن ينادوا بالحرية السياسية ولكن فلنتناقش في هدوء. كيف يملك شعب أن يعارض إرادة السادة أصحاب المصانع والشركات والاحتكارات الكبرى. لم لا يستخدم رأس المال هنا كبضاعة لتزييف الانتخابات. لماذا نصر على أن رجل الشارع في أوروبا أو في أمريكا يستطيع أن يدلي بصوته دون أن يكون واقعا تحت سيطرة أحد.

إن الصحافة في المجتمع الرأسمالي ملك شخصي لمن يملكون المال وهي معبرة عن رأيهم والشعب مسكين قد يضلل عن طريق صحافته كما

أن الأحزاب تمثل المصالح الرأسمالية طبعا في كثير من الدول. لكل ذلك – إلى جانب أمثلة كثيرة– لا أستطيع أن أقول أن الديموقراطية تسير في طريقها الصحيح في المجتمعات الرأسمالية. نعم قد يوجد برلمان وقد يوجد حكم نيابي وقد يوجد ممثلون عن الأمة ولكن جذور التكوين والضغط على الناخب ووقوعه فريسة للدعاية والرأسمالية يجعلنا نشك في حريته في الإدلاء بصوته.

أزمة الديموقراطية الرأسمالية:

كانت الثورة التي قادتها الرأسمالية والجهود التي بذلتها للقضاء على الإقطاع متسمة بشعار جميل يحمل في كلماته معنى حرية الحياة والعمل والقول والمساواة ونجحت تلك الثورة وانتهى عهد الإقطاع ولكن لم يجن كل الشعب أو الذين ذهب منهم ضحايا كثيرون، ولم يأخذ هؤلاء شيئا بل لقد استخدمت الطبقة الرأسمالية الشعب سلما لتحقيق أغراضها ثم تسلمت مقاليد الأمور وتحكمت في كل شيء وبحكم كونها الطبقة التي تملك القوة المادية فقد سيطرت اجتماعيا واقتصاديا واستولت وحدها على كل المكاسب واتخذت شعار الديموقراطية عنوانا لها ولكن في واقع الأمر لم تكن هناك ديموقراطية إلا لهذه الطبقة فقط. ولقد خدعت الرأسمالية الشعب بأكمله حيث أنها اعتمدت في حكمها على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين ولكنها مساواة صورية فكيف تنتظر مساواة بين من يملك ومن لا يملك أو كيف تتحقق هذه المساواة... نعم أنها قد تتحقق ولكن من الناحية النظرية فقط أما الناحية الفعلية فيستحيل. وقد قررت الطبقة الرأسمالية فعلا حق

الانتخاب والترشيح للمواطنين لاختيار الحكام ومن يشرعون القوانين ولكنها وضعت شروطا وقيودا معينة، فمثلا اشترطت نصابا معينا من المال وقدرا معينا من الضرائب وما دامت هناك قيود على قواعد الانتخاب فمعنى ذلك أن الديموقراطية ناقصة حيث كثير من الشعب لا ينتخب ولا يؤدي حقوقه السياسية لأنه لا يملك النصاب المعين من المال. وأصبح الرأسماليون لذلك هم المرشحين وهم الحاكمين وهم أصحاب الديموقراطية. وكان البرلمان بالطبع صورة معبرة عن الطبقة الرأسمالية وحدها بحكم شروط الانتخاب. ومن ثم كان من الضروري أن تكون الحكومة المسئولة أمام البرلمان في خدمة الجهاز الحاكم الحقيقي المتمثل في رجال السلطة التشريعية الممثلة في الطبقة الرأسمالية وبالنسبة للسلطة القضائية فقد وضعت أيضا شروطا معينة وبالطبع كان التعليم أرستقراطيا فمن باب أولى أن وجدنا السلطة القضائية كلها أيضا تعبر عن مصلحة الطبقة الرأسمالية لأن من تولوها هم أنفسهم أبناء هذه الطبقة وهكذا أصبح كل شيء بمثل السلطة الرأسمالية وأصبحت الديموقراطية مقصورة على فئة معينة وحرم منها كل بقية الشعب صاحب الحق الرسمي في ذلك!

ولكن هل سكت الشعب وتقهقر وتراجع... لا أن الشعوب لابد أن تتحرك ومن ثم نرى بعض حركات النضال حيث يفوز الشعب ببعض المكاسب من هذه الطبقة الأرستقراطية الرأسمالية كحق تنظيم نقابابات العمال وحق وضع حدود دنيا للأجور وتحديد ساعات العمل إلى حد معقول بعد أن كانت ١٤ ساعة أصبحت اثنتي عشرة ثم عشر ساعات فقط.

ولما بدأت الحركة الاستعمارية لدول أفريقية بدأ الجشع الرأسمالي يظهر بصورة واضحة مما أدى إلى تنافر المصالح واختلاف وجهات النظر ومن ثم كان لابد من التصادم وفعلا حدث ذلك في حربين ضروريين الحرب الأولى سنة ١٩١٤ والثانية ١٩٣٩ ومن جراء ذلك وبداية ظهور المذاهب الاشتراكية بصورة واضحة واعتناق كثير من الشعوب لها أن بدأنا نرى الرأسمالية تجن جنونها وتعلن عداءها صراحة وعلنا للديموقراطية الشعبية ولم تلبث أن تنكرت دول أوروبا التي سبق أن بشرت بالعدالة والإخاء والمساواة لهذه المبادئ ومن ثم فقدت الديموقراطية الرأسمالية المعنى الزائف أيضا للديموقراطية بشكلها البراق فقط إذ بنا نسمع عن النظم الديكتاتورية التي ابتلعت حقوق الإنسان وكيانه.

وحتى الآن لا تزال الدول الرأسمالية تقف حائرة في منتصف الطريق لا تعرف إلى أين تسير فهل تطبق الديموقراطية على أسس شعبية أو يقتصر تطبيقها فقط على طبقة الرأسمالية وهكذا تكشف لنا تجربة الديموقراطية الرأسمالية عن عدة حقائق أساسية:

أولا: أن النظام الديموقراطي في المجتمع ما هو إلا صورة صادقة لنظامه الاقتصادي وأن الطبقة المتحكمة في القوى الإنتاجية هي التي لها كامل السيطرة في تحديد طرق الانتخاب ومن له حق التشريح وإلى أي مدى يمكن أن يسير النظام الديموقراطي ومدى تعبيره عن إرادة الأمة.

ثانيا: أن الديموقراطية في النظام الرأسمالي برغم ما لها من بريق ولمعان ودعاية فإنها لا تعبر إلا عن مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة ولا أي وجود

للشعب بل هي تعتبر ديكتاتورية من الطبقة الرأسمالية على الطبقة الشعبية فهي ديموقراطية القلة الممتازة.

ثالثا: إن ممارسة الديموقراطية في النظام الرأسمالي وأن منحت الطبقات الشعبية في بداية الأمر حرية الحركة والحصول على بعض المكاسب الجزئية فإنها ظلت دائما طافية على سطح المجتمع في النطاق السياسي دون أن تتعمق إلى باطن المجتمع حيث آسسه الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: إن الحرية والمساواة بين المواطنين في النظام الديموقراطي الرأسمالي ليست إلا مجرد نصوص صماء عمياء على الورق فلا مساواة بين العامل الأجير ورب العمل المستغل وبين الفلاح الصغير والمالك الكبير وما الحرية في الواقع إلا حرية الرأسمالي في استغلال الآخرين وتحويل عرقهم إلى أرباح خاصة.

أبرز عيوب الرأسمالية:

١- طبيعة النظام الرأسمالي تؤدي إلى قيام الحروب فالاقتصاد الرأسمالي يقوم على الصراع والتنافس وليس على التعاون وهذا الصراع وهذا التنافس يوجدان في النظام الرأسمالي على جميع المستويات فأفراد كل طبقة من طبقات الدولة الرأسمالية يتصارعون ويتنافسون فيما بينهم على الميزات والمكاسب التي يمكن أن تتحقق لهم في نطاق طبقتهم كما أن الطبقات نفسها تتصارع وتتنافس فيما بينها وتسعى إلى تحقيق مزايا لنفسها على حساب الطبقات الأخرى.

وهذا الصراع لا يتوقف عند حدود الدولة الرأسمالية الواحدة ولكنه يمتد

إلى المجتمع الرأسمالي كله فالدول الرأسمالية تتصارع وتتنافس بينها على ما يمكن أن تحرزه كل منها من مكاسب وأرباح في جميع الحالات "وهذا ما حدث فعلا وسبب الحرب العالمية الأولى ثم الثانية بسبب التنازع الاستعماري وجشع الدول الرأسمالية على الفوز بالثروات والأسواق".

وإذا كان الصراع والتنافس داخل الدولة الرأسمالية الواحدة يمكن أن يظلا صراعا وتنافسا سلميين نتيجة لوجود قوانين رأسمالية تحمي الأوضاع القائمة في الدولة وتحمي ملكية الأفراد والشركات فإن الصراع والتنافس على الصعيد الدولي لا يمكن أن يظلا سلميين لمدد طويلة ولابد أن يؤدبا من حين لآخر إلى الحرب.

فلا يوجد قانون دولي معترف به يحمي المصالح الاستقلالية لدولة أو دول بعينها فلا مفر من أن يتحول الصراع والتنافس بين الدول الرأسمالية على الأسواق التي تبيع فيها منتجاتها وعلى الموارد التي تستمد منها المواد الخام التي تستخدمها في صناعاتها.. لا مفر من أن يتحول هذا الصراع وهذا التنافس في النهاية إلى قتال دموي تزهق فيه الأرواح.

وقد أكد وقوع حربين عالميتين خلال النصف الأول من هذا القرن هذه الحقيقة وأثبت أن استمرار النظام الرأسمالي يتبعه استمرار الحروب.

٢- أما السبب الثاني فهو فرضها الفقر والحاجة على أغلبية الشعب الساحقة والذين يعيشون في ظل الرأسمالية سواء في الدول الرأسمالية نفسها أو في البلاد الخاضعة لنفوذها فعلى الرغم من أن الدول الرأسمالية هي أغنى دول العالم في الوقت الحاضر فإن هذا الثراء لا يتمتع به إلا فئة قليلة من رعاياها..

في حين تعيش أغلبية سكان المجتمعات الرأسمالية في عوز دائم وفي رعب مستمر من البطالة ومن انقطاع موارد الرزق.

وبما أن الرأسمالية الدولية تسيطر على الأسواق العالمية وعلى كثير من البلاد المتخلفة فإن نتيجة ذلك هو تفشي الفقر بأبشع صوره في هذه البلاد وحرمان سكانها من كل شيء حتى من الطعام ويكفي للتدليل على ذلك أن نراجع آخر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن أحوال العالم الغذائية.

فقد سجل هذا التقرير أن ثلاثة أبراع سكان العالم يعانون من نقص التغذية ولا يحصلون على الحد الأدنى اللازم من الطعام وهؤلاء الجياع هم جميعا من سكان البلاد المتخلفة وهي البلاد الخاضعة أو التي كانت خاضعة حتى عهد قريب لسيطرة الرأسمالية الدولية سواء عن طريق الاستعمار المباشر أو عن طريق هيمنة الرأسمالية على اقتصادياتها.

فمن بين سكان آسيا الذين يبلغ عددهم ١٣٢٠ مليون نسمة يوجد ١٢٩٩ مليون شخص لا يحصلون على الغذاء الكافي أي أن نسبة الجياع في آسيا تصل إلى ٩٨% من عدد السكان.

ومن بين سكان أفريقية الذين يبلغ عددهم ١٩٨ مليون نسمة يوجد ١٨٤ مليون نسمة لا يجدون الغذاء الكافي أي بنسبة ٩٣% من عدد السكان.

ومن بين سكان أمريكا اللاتينية الذين يبلغ عددهم ١٦٢ مليون

نسمة يوجد ١٢٦ مليون شخص جائع أي بنسبة ٧٨٪ من عدد السكان فالرأسمالية لكل ذلك شر لابد أن تغير مفاهيمه وتجتث جذوره وتطور مبادئه ليمكن لها أن تحيا وتعمر في عصر إسداء الخدمة الشعبية والخير والنفع للعالم.

الباب الخامس

ديكتاتوريات القرن العشرين

"الديكتاتورية.. ما هي؟

إنها سيطرة فرد على مجموع الشعب أو فئة على مجموع الفئات إنها حرمان إنسان لحقه في أن يعيش كما يبغي.. إنها عدم المساواة.. إنها ضد إرادة الأمة وضد إرادة الحياة.. الديكتاتورية حرمان للجماهير من حقها الطبيعي في الإفصاح عما بداخلها والتعبير عن إرادتها.. إنها صورة من صور الحكم الذي لا يعيش طويلا".

دانتي الفيلسوف الإيطالي هيجل

نشأة الحكم الديكتاتوري:

كان الاستبداد المطلق مقدسا في زعم رجلا الدين الذين كانوا يستعينون به على حفظ مكانتهم وقضاء مآربهم وكان الحاكم يستعين بهم على تقرير نفوذه وشمول سلطانه على الضمائر والأجسام وكان هناك زعم – وهو باطل لا شك في ذلك– هذا الزعم بالنسبة لحق الحكم الإلهي فهو مصدر إلهي يتلقاه الحاكم المستبد من السماء فلا يكون للشعب إلا أن بطبعه كما يطيع خالقه ويؤمن بحكمته التي تخفي عليه كما يؤمن بأسرار حكمة القدر، فالحكومة رسالة سماوية معصومة من الخطأ جاءت إلى هذه الأرض الخاطئة لتطهرها، والشك في الحكومة كالشك في العقيدة كلاهما كفر

يعاقب عليه الشخص بالحرمان السرمدي من رحمة الله.

كان هذا هو مصدر الحكومة المستبدة إلى ما قبل القرن الثامن عشر وكان الإيمان به عاما شائعا لا شك فيه إلا بعض الأفراد المعدودين من أحرار الفكر يخفون آراءهم كما يخفي المجرم جريمته والآثم وصمة عاره فلما انتقل سلطان الحكم من الملوك من الملوك المستبدين إلى مشيئة الشعوب انتقلت القداسة معه إلى المصدر الجديد فأصبح حق الحكم مقدسا مرة أخرى عن طريق الشعب لا عن طريق الصوامع والكهان وتغير النظام القديم ولم يتغير قالبه الذي صنعته العادات المتأصلة والمصالح المتشعبة والعقائد الموروثة. ولما أصبحت الديموقراطية عقيدة مقدسة في العرف الشائع جاءها هذا الخطر من هذه الناحية في عصر الشك والسخرية من جميع المقدسات.

إن النظم الديكتاتورية تحمل في معناها أبعاد الشعب عن الحكم كما أنها قد تجعل من إنسان لا يطمأن إليه قائدا للأمة وله كل السلطات التي اغتصبها لنفسه من نواب الشعب وقد تكون هناك ديكتاتورية تعمل لمصلحة الشعب ولكنها قلما تسير في هذا الشوط طويلا بل سرعان تنحرف وذلك بسبب التيارات الشخصية وعوامل المجد والعظمة الفردية فقد كان نابليون يحكم فرنسا مستبدا ولكن في بداية حكمه كانت حكومته من أروع وأنشط الحكومات في تاريخ العالم ثم لم يلبث أن أصبح هو سبب النكبات التي أودت بفرنسا وجعلتها في موقف لا تحسد عليه. إن الديكتاتوريات لا تستمر طويلا لأن الديكتاتور مهما بنى حكمه على

قاعدة الاستبداد فإنه يلجأ في وقت أزمته إلى الشعب الذي يلتفت إليه ليحاسبه حسابا عسيرا عما بدر منه في الحكم في الماضي.

إن الديكتاتور كثيرا ما يفعل غير ما يتكلم وأن كل سياسته ديماجوجية كلامية خطابية. وقد تكون هناك ديكتاتورية تسندها الأمة بمحض إرادتها لشخص تثق فيه لينقذها من براثن أعدائها فهذا هو الذي حدث لمصطفى كمال أتاتورك قائد تركيا ومع ذلك فإن أتاتورك لم يفكر في حكم البلاد بلا دستور بتاتا ولكنه كان يتخذ قرارات القضاء على الفساد وقرارات الإصلاحات بنفسه وكان ذلك يعني الشيء الكثير بالنسبة لتركيا ونهضتها.

ولعل ديكتاتورية الفرد التي كانت في الماضي لم تلبث أن أصبحت ديكتاتورية طبقة معينة وسوف أتخذ من كلامي على الديكتاتوريات ثلاثة نماذج عجيبة وهي الشيوعية والنازية ثم الفاشية مبينا مدى نظم الحكم فيها والمقارنة بينها وكيف تنبع الديكتاتورية من أصولها برغم بريق إشعاراتها من أنها تحكم باسم الشعب ولأجل الشعب.

الشيوعية:

ظهرت الشيوعية كحدث من الأحداث الاجتماعية في أكثر من العصور التاريخية ففي اسبرطة يشير إليها "ليكرجوس" في تشريعات معينة إشارات جلية وأن لم تكن عامة وفي جمهورية أفلاطون نلقى الدعوة إليها واضحة والبشير بها قويا شاملا وإن كان أفلاطون قد تنبه بعد نضجه إلى بطلان نظريته فيها وأعلن أنها وهمية غير ممكنة التحقيق وعدل عنها في

كتاب "النواميس" الذي يمثل أدق آرائه وأكثرها رصانة وقوة.

وفي القرون الأولى بعد المسيح نرى آباء الكنيسة يحضون عليها باسم العدالة والإنصاف وفي القرن السادس عشر والسابع نجد "توماس مور" في انجلترا و"فينيلون" في فرنسا و"كمبانيلا" في إيطاليا يقومون بمجهود قوى في سبيل إذاعتها بين جميع البيئات التي يمكن أن تنال أصواتهم وفي القرن الثامن عشر نرى "بابرف" و"موريلي" في فرنسا يرسمان الشيوعية في صورة فاتنة خلابة ويبشران العالم بالقصر الذهبي والسعادة البشرية.

على أن هؤلاء الفلاسفة لم يكونوا علماء اجتماع بل كانوا فلاسفة أو مشرعين نظريين فقط فنلاحظ في كلامهم نقصا في التشريع وبعدا عن الحقيقة فهم ينادون بحكم الإنسان عن طريق الطبيعة والمجتمع وطبعا ليس من الممكن حكم الجماعات البشرية بالطبيعة والمجتمعات وخاصة بعدما تعقدت الحضارات وتشعبت المصالح واتسعت الدول وأصبح من الصعب إلغاء الدولة وترك الإنسان يعيش للطبيعة مخلصا للمجتمع الذي حوله.

إن العدالة في نظر كل منهم كانت نسبية وكانت مبادئهم مقصورة على تحقيق كل الجوانب الإنسانية فهم ينادون بمبدأ المساواة المطلقة بين الأفراد وذلك لا شك فيه خنق لحرية الفرد وإذابته تحت أقدام الجماعة. كما أن من مبادئهم أيضا إلغاء الملكية الشخصية إلغاء تاما سواء في ذلك مواد الاستهلاك أو ثمار العمل أو آلات الإنتاج وبمعنى آخر هم يرغبون في وضع الفرد تحت وصاية المجتمع. ولهم مبدأ آخر وهو من كل بحسب طاقته ولكل على حسب حاجته، وفي هذا يقول توماس مور في كتابه "يوتوبيا" أو

المدينة الفاضلة (وهي المدينة التي تصور فيها تطبيق مبادئه المثالية وتحقيق الشيوعية التي كانت تعني في نظره العدالة والحرية والمساواة والسعادة للجميع) يقول توماس مور "كل فرد يعمل على حسب ميوله ولكن يجب أن يعمل الجميع وثمار العمل يجب أن تعد للجميع".

ودعاة مذهب الشيوعية الأوائل كأفلاطون وآباء الكنيسة يطالبون الناس بالقناعة وتضييق حاجات الفرد (ولا شك أن هذه النقطة أصبحت لا تتفق مع أهداف الشيوعية الحديثة).

تلك هي الشيوعية القديمة وكيف تبلورت ولعلي أحب أن أقول أن أولئك المفكرين هدفوا فقط إلى تحقيق المثل العليا والسعادة للفرد متمثلا في المجموع وهم كانوا يحسون بأن من الممكن إقامة مجتمع خال من الظلم الاجتماعي ولكن ذلك كان بعيدا عن الواقعية. ثم لم تلبث الشيوعية أن بعثت من جديد بصورة أشد قوة وأكبر قسوة حيث رأينا المجتمع والفرد يقع فريسة لطغمة الرأسماليين الذين قادوا الانقلاب الصناعي دون ما مراعاة للعمل الإنساني للعمال حيث لا هدف لهم إلا الربح وإلا الاغتصاب والسلب والنهب والعمال لا يحسون بمعنى الحياة.

الشيوعية في العصر الحديث:

كانت الطبقة البورجوازية هي التي تستنزف أموال الشعب وكانت هناك طبقة مستغلة هي صاحبة الحق الأول والأخير في الانتفاع بثمرة عملها ولم تقم طغمة الرأسماليين بأية إصلاحات للعمال بل إنها شردهم وجعلتهم يعيشون دون العامل الإنساني وفي خضم الصراع العنيف بين

طبقة لا تملك فقيرة معدمة ترث المرض والجهل والفقير تعيش كالحيوانات لا تملك من أمرها شيئا كانت هناك طبقة تثري وتشبع وتنهب وتسلب.

وظهر ماركس وانجلز ويعتبر كارل ماركس وهو فيلسوف يهودي ألماني أبا الشيوعية الحديثة ولعل ما قاساه في صغره جعله يفكر في ضرورة التخلص من الأعباء التي يحملها العمال وهكذا ظهرت الشيوعية إلى الوجود ولكن بأسلوب علمي جديد وسمى ماركس شيوعيته بالاشتراكية العلمية وذلك لكي يقف ضد الاشتراكيين الآخرين الذين ينادون بإمكان تحقيق العدل الاجتماعي عن طريق السلم وعن طريق التعاون بين العمال وأصحاب الأعمال. ولكن ماركس نادى بأنه يستحيل على هؤلاء أن يتعاونوا مع العمال وبنى ماركس نظريته على أسس اقتصادية ونادى بأن اشتراكيته العلمية تعتمد على المنطق والعلم في حل مشاكل العمال وأعلن أن هناك نظريتين يرتكز عليهما الأولى: نظرية فائض القيمة وهي تعني ببساطة أن أصحاب رؤوس الأموال يستغلون العمال أكثر من الوقت الذي يعملون فيه وفائض هذا الوقت ينتج عملا ينتفع به الرأسماليون فقط علما بأنه من حق العمال، أما النظرية الثانية: فهي نظرية الصراع الطبقي حيث يقول ماركس: أن كل نظام يحمل في طياته بذور هدمه وأن لكل شيء نقيضا وأخرج لنا نظريته في التطور والتي أوضح فيها أن المجتمع البورجوازي. لابد أن ينتقل إلى المجتمع الاشتراكي وهذا يعتبر تمهيدا للمرحلة الشيوعية وأخرج لنا ماركس بالاشتراك مع انجلز "المانيفستو الشيوعي" عام ١٨٤٨ وفيه يحض العمال على الاتحاد وعلى الثورة ضد أصحاب المصانع مبشرا إياهم بالتحرر

والرفاهية وكتابات كارل ماركس في القرن التاسع عشر ترد التطور إلى العامل الاقتصادي وحده وهي تقوم على التطور الحتمي فهو يقول: إن كل مجتمع يحتوي على مجموعة من المتناقضات وهذه تؤدي إلى التصادم فالحركة فالتغير. ولقد أكد ماركس للعمال أن المتناقضات التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي كفيلة بهدمه وزواله ولا تلبث طبقة البروليتاريا أن تتولى سحق الطبقة الرأسمالية وإزالة هذه الطبقة فهنا ماركس يحتم ضرورة الصراع الدموي لتخلص العمال من الرأسمالية ومع تصفية الملكية الخاصة والمنظمات القائمة في المجتمع الرأسمالي القضاء على القيمة الفائضة تنمو فلسفة شيوعية جديدة ويرى ماركس حتمية الوصول للنظام الشيوعي سواء رغب الإنسان في ذلك أو لم يرغب وفي نظره أنه في ظل الشيوعية لا يصبح هناك مبرز لبقاء الدولة السياسية إذ ليس هناك من يستغل ولم تعد هناك طبقية فالمجتمع يتكون من العمال. فقط باستثناء الحكومة وهم يتملكون فيما بينهم كل أدوات الإنتاج التي صنعها الإنسان فالمجتمع يصبح مجتمعا لا طبقيا لأن الطبقة التي كانت تستغل انتهت ولم يعد لها وجود.

أسس النظام الشيوعي:

المذهب الشيوعي أسس على أصول مثالية لم يعمل في حسابها التجربة العملية فلا يمكن تطبيق الشيوعية بتاتا في أية بقعة من بقاع العالم والأفراد مختلفي الأمزجة والأهواء والقدرات وكيف سنقيس حاجات كل فرد وكيف سنقيس جهد كل عامل. ومع ذلك فللشيوعية أسس ارتكز عليها وتميزها نستطيع أن نذكرها أولا:

١- الشيوعية تهدف إلى إقامة مجتمع بلا طبقات مجتمع تكون فيه جميع وسائل الإنتاج وهي الأرض ورأس المال والعمل ملكا للدولة وتريد أن تلغي النظام القديم على أن تكون هناك فترة انتقال وهي ديكتاتورية الطبقة العاملة ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الأخيرة وهي المرحلة الشيوعية.

٢- الشيوعية تهدف إلى القضاء على الملكية الخاصة فكل الأراضي ملكية جماعية وتسلم المكتل العاملة بلا مقابل أو تعويض ويكون لهم حق الاستغلال فقط.

٣- جميع الثروات العينية والسكك الحديدية والمصانع ووسائل الإنتاج كلها يجب أن تكون ملكية قومية للشعب.

٤- الشيوعية تنظر للإنسان على أنه وليد البيئة المادية التي يعيشها الإنسان وقد خلق لتسيطر عليه العوامل البيئية وبخاصة العامل المادي الذي يتفاعل معه وجود الفرد. والمجتمع هو صاحب السلطة والتأثير في الفرد فالمجتمع في المرتبة الأولى والفرد في الصف الثاني. والفرد في عمله لا اختيار له في قول أو عمل بل ومشيئته متعلقة بوضع مجتمعه ولا يمكنه إحداث تغيير في قيم مجتمعه لأن المجتمع هو صاحب السلطة في ذلك (لذا كان التشدق بحرية الفرد في التفكير أو الحكم ضربا من الخيال والوهم لأن على الفرد الطاعة العمياء لمجتمعه بدون تردد وكأن المجتمع هو المعبود والعابد هو الفرد). فوضع الأفراد وضع ثانوي يعمل الفرد وعن طريق العمل وحده ينال أجرا وبذا يكون اشتراكه سلبيا غير مباشر. والعامل يدفع نحو العمل قسرا وعنوة.

٥- هدف النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية وليس تحقيق الربح أو البحث عنه فالربح لا يعتبر حافزا أو محركا للنظام وجهاز الثمن في ظل هذه النظم لا يعتبر قوة موجهة كما أن الثمن يتحدد وفقا لإرادة السلطات في المجتمع وليس نتيجة لقوى العرض والطلب.

٦- تصبح نظرية التوزيع في هذا المجتمع قائمة على فكرة أن تعطي كل فرد بحسب حاجته.

٧- تحل رغبات الجماعة وإرادتها ممثلة في أجهزة تخطيطية مكان اقتصاديات السوق.

٨- يرى ماركس أن تطبيق مبادئ الشيوعية يحتاج إلى تشكيل سياسي منظم يقوده أناس مثقفون لكي يقودوا العمال الذين لا دراية لهم ومن ثم كان هذا هو الداعي لوجود ونشأة فكرة الحزب الشيوعي.

٩- تهدف الشيوعية إلى تعبئة جميع قوى الأحزاب الشيوعية في العالم تحت قيادة واحدة وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف يتعين الأخذ بفكرة اللاقومية التي تقوم على أساس مناهضة النزعات القومية وهكذا يتحقق للشيوعية الروسية في النهاية السيطرة على العناصر المماثلة في الدول الأخرى.

١٠- النظام الشيوعي يناهض الدين على خط مستقيم ويعتبر الدين مخدرا للشعوب.

روسيا والنظام الشيوعي:

حدث الانفجار الانفعالي الأول لثورة القرن العشرين في صفوف الشعب الروسي وما برحت موسكو المقر الدولي وإذا أردنا أن نفهم هذه الثورة وملابساتها وآثارها وجب علينا أن نعرف شيئا عن الأرض التي ولدت فيها. إن كلمة روسيا تعطينا صورة لبلاد كئيبة جافة لا حدود لها تقريبا وهي في ذاتها قارة لا تعدو أوروبا أن تكون شبه جزيرة لها.

أن آلاما لا نهاية لها قد نكلت بالشعب الروسي العنيد والأدب الروسي مثلما يكشف التاريخ الروسي ألف سنة فوارة بإراقة الدماء والحرب والطغيان والعسف والجور وفي أيام الفتنة والاضطراب خلال عام ١٩١٧ حينما كان العرش الإمبراطوري يهتز ويتمايل ألحت القيصرة على زوجها نيقولا أن يكون حازما مذكرة إياه أن "الروس يحبون أن يشعروا بلسعة السوط وقد شعروا بها على طوال عدة أجيال سواء أحبوها أو كرهوها". ولقد ثار الشعب الروسي ضد الاستبداد القيصري وضد الكنيسة الأورثوذكسية وضد الرأسمالية الصناعية وضد الإقطاع الزراعي لأنه من الغريب حقاً أن نعتقد أن روسيا كانت هي الدولة المتخلفة الوحيدة التي ظل بها نظام الإقطاع حتى سنة ١٩١٧. بمعناه الحقيقي (وإن كان قد ألغى من ناحية القوانين الرسمية هو ونظام العبودية سنة ١٨٦٠).

والنظام القيصري الروسي السابق على الثورة اعتمد على الطاعة المطلقة وساندته الكنيسة الروسية ولقد كانت هناك قدسية لأفراد قلائل وعبودية لكل الشعب ولذلك لا نعجب إذا رأينا الثورة الشيوعية تحاول

تصفية مواقفها مع أعدائها فمع القيصر والنبلاء والبورجوازيين حمامات الدماء هي الطريق ومع الكنيسة الكفر والإلحاد بالدين الذي اعتبروه في نظرهم معوقا للتقدم. ومن هنا كان استمرارها في أن تتخذ العنف والصراع شعارا لثورتها. وقد قام لينين وأصحابه بالثورة ونجحوا في ذلك نجاحا عظيما على أننا يجب أن نذكر هنا أن لينين حينما تولى مقاليد الأمور أعلن أن التجربة الماركسية لا يمكن أن تطبق بحذافيرها فهو كان يعلم أن ماركس قد اعتمد على العمال وحدهم في إشعال الثورة ولكن لينين في الواقع أعلن أن العمال مع الفلاحين هم حماة الثورة. وسار لينين في الفترة من ١٩١٨/ ١٩٢١ على تطبيق الماركسية حرفيا ولكنها كانت تجربة مريرة سرعان ما بدأ لينين يعدل فيها حيث ظهر أن النظرية صعبة التطبيق بحذافيرها ولم يجد الروس بدا من تعديل سياستهم الاقتصادية في سنتي ١٩٢١/ ١٩٢٢ حيث عادت أدراجها إلى احتضان مبدأ الفائدة الفردية وإن كانت قد ظلت محتفظة بإطار شيوعي اشتراكي وهو ذلك المزيج الذي يكون البلشفية ومن مميزاته أنه كثير الانعطاف نحو الاعتدال الذي اضطرته إليه ظروف الفشل القاسية.

وفي العقد الثالث من هذا القرن كان كثير من الفلاحين الروس يستخدمون المحاريث الخشبية في فلاحة أرضهم ولم يكد يأتي العقد السادس حتى كان الاتحاد السوفيتي يلعب دورا بارزا ورئيسيا في تطوير التكنولوجيا النووية وفي مستهل سنة ١٩٣٠ كان عشر الطاقة البشرية يستخدم في الصناعة أما الآن فأصبح عدد من يسهمون في مجال التصنيع يمثلون نصف الطاقة البشرية

للشعب السوفيتي بما يقرب من ١٥ مليونا وازدادت المدن القديمة في الاتساع وظهرت إلى حيز الوجود مدن جديدة وأقيمت شبكة واسعة من المدارس في الأماكن التي كانت تسود فيها الأمية والأساليب البدائية في الحياة.

وبرغم ما في هذه الصورة من روعة فإن الجانب الرهيب حقا أن ارتفاع روسيا إلى ثاني دولة في العالم لم يصحبه أي ارتفاع في مستويات الشعب السوفيتي المعيشية بدرجة ملحوظة فلقد ظل مستوى المعيشة منخفضا جدا يدعو للأسى حتى نهاية عهد ستالين ومن الواضح أن تطور الاقتصاد السوفيتي الذي يقوم على أسس تخطيطية لم تراع فيه العدالة فمصالح وحاجات الغالبية العظمى من المستهلكين قد أهملت تماما وإذا تركنا النقص في المواد الاستهلاكية جانبا فإننا نجد أن النقص في المساكن وازدحام السكان في المدن قد أصبحا مأساة قومية هذا بالإضافة إلى أن الشعب كان يجار بالسخط السياسي، فالعمال كانوا يعيشون تحت رحمة المديرين ورؤساء الحزب نتيجة للخوف من معسكرات السخرة وقانون العمل الجائر وهو نظام يتنافى مع كرامة الإنسان ولم يجد هؤلاء العمال من ينصفهم في نقاباتهم فاضطروا للرضوخ على مضض للظلم وعدم المساواة الناتجين عن سياسة ستالين الاقتصادية والاجتماعية.

لقد مر التصنيع الروسي بفترات قاسية رهيبة حيث كان الفلاحون الروس يساقون وهم حفاة الأقدام إلى المصانع التي تم إنشاؤها حديثاً وكان وقع الحياة الصناعية يبعث في قلوبهم الحيرة والألم. وكانت الدولة في الاتحاد السوفيتي هي المشتري الرئيسي للمنتجات الزراعية وهي بذلك تتمتع

بامتيازات احتكارية ففي سنة ١٩٣٠ كانت توجد في روسيا حوالي ٣٥ مليونا من الملكيات الصغيرة تم تحويلها إلى ٧٠ أو ٨٠ ألفا من المزارع الجماعية وفي عام ١٩٦٥ سيتم كهربة عشرة آلاف مزرعة جماعية (هذا بغض النظر عن المزارع التي تمتلكها الدولة).

نقد النظام الشيوعي:

١- الشيوعية هي الاشتراكية الجماعية وهي تختلف عن غيرها لأنها تهدف إلى إلغاء فكرة الدولة وأن يصبح المجتمع هو المالك الوحيد لكل شيء وتظهر ملكية الشيوع في أن أدوات الإنتاج لا يسيطر عليها سوى المجتمع وهم يعتقدون أن هذا النظام هو الضروري لتحقيق الديموقراطية الحقة. ولكن في حقيقة الأمر لا يمكن أن يعيش المجتمع بلا سلطة تحميه وبلا قانون يسير وفقا له وبلا هدف يسعى لأجله وبلا تفاعل أو حركة فكأن المجتمع في ظل الشيوعية لا هدف لأفراده سوى العمل وإشباع الحاجات فقط إذن لماذا يعيش الإنسان؟ وما جدوى حركته وانفعالاته وتفاعله مع الآخرين؟.

٢- اعتقد ماركس وانجلز أن المشروعات الرأسمالية تقف حجر عثرة في سبيل تطور المصادر الإنتاجية لأنها لا يمكن أن تعيش دون أن يحدث رواج وكساد وأن يصير الغني أكثر غنى والفقير أشد فقرا ورأيا في هذا مظهرا من مظاهر فوضى الرأسمالية وتطلعا في الوقت الذي تتخلى فيه الرأسمالية عن مكانها لنظام جديد مبنى على الملكية الجماعية وممثل لتنظيم اجتماعي أكثر رقيا وتقدما ولكنهما نسيا أن القضاء على الحافز الشخصي قضاء تاما يستحيل معه على الفرد أن يحس بآدميته وبأن له وجودا وكيانا.

٣- تحاول الشيوعية جعل المادية هي المعيار الذي تقيس به كل شيء وتعتبر الأساليب الفنية هي الأساليب الأساسية في الطبيعة وكذلك الأشكال الاقتصادية وعلاقات الملكية في المجتمع والعوامل القياسية في تحديد الجوانب الأخرى في الحقيقة الإنسانية- الفن- الفلسفة- الدين وإرساء جميع الظواهر على هذا النحو على قاعدة مادية ومما لا ريب فيه أن المادية وحدها لا تقيم وزنا للإنسانية.

٤- النظام الديموقراطي مسموح به في الشيوعية ولكن عن طريق الحزب الشيوعي والحزب الشيوعي في روسيا أشبه بنظام الجمعيات السرية في المجتمعات البدائية فلا يدخل الشخص فيه إلا بعد اختبارات عنيفة وهو ليس مفتوحا لكل إنسان ومن الناحية الرسمية ليس لهذا الحزب أية صفة إنما من الناحية الواقعية فالحزب هو كل شيء لأن أعضاءه في الوقت نفسه أعضاء في المجالس الفردية والمدن وغيرها فهو يقوم بكل شيء ولا يتحمل المسئولية ومن هنا نجد سر قوته لأنه لا ينتقد بشكل مباشر. والحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد المسموح به في الاتحاد السوفيتي، وهذا الحزب كان قد أشار إليه كارل ماركس لأن الشيوعيين يريدون أن ينشئوا مجتمعا بلا طبقات يتولى فيه العمال السلطة ولا شك أن العمال لا دراية لهم بشئون السلطة من النواحي السياسية والقضائية وغيرها ولذلك كان الحزب الشيوعي فيما يرى ماركس ضرورة لابد منها بالنسبة إليهم لكي يقود الحركة السياسية الشيوعية في مبدأ أمرها.

على أنني أحب أن أذكر أن الحزب له سلطان واسع على العمال ومما

هو جدير بالذكر أن تعداد الحزب الشيوعي في روسيا لا يتجاوز ٧,٥ مليون شخص علما بأن تعداد روسيا ٢٢٠ مليون شخص فأين معنى الديمقراطية الحقيقية إذا تركنا لقلة السيطرة على الأغلبية بل إن في روسيا نجد نوعا غريبا من الديموقراطية فإن ديموقراطية الشيوعية لم تعن إلا ديكتاتورية طبقة البروليتاريا وهذه الطبقة مظلومة في نظرها فهي لا تملك حتى من أمرها شيئا وإنما هي أيضا محكومة بالطبقة الغنية وطبقة المديرين.

٥- الدين في نظر الشيوعيين ليس إلا أداة لخداع الشعور ورسم صورة خيالية لمجتمع المستقبل وإنه مخدر وأفيون للشعوب ومعطل لانطلاق طاقاتهم بما يدع للمحرومين من أمل في تعويض عذابهم في الدنيا بجنات في الآخرة لذا نجد الثورة الشيوعية حينما قامت حاربت الأديان بسلاح رهيب.

١- جعلت من رجال الدين خونة.

٢- رفعت الضرائب على أماكن العبادة.

٣- اضطهدت رجال الدين الحقيقيين بقتلهم.

وأصبح دين الشيوعيين المادية والابتكار والتفاني في خدمة الوطن.

ولا شك أن إنكار القيم الروحية يعتبر إنكارا للآدمية وداعيا للكفر والإلحاد بالقيم الأخلاقية.

٦- الكرامة الإنسانية في المجتمع الشيوعي معدومة حيث نجد السخرة واضحة، نجد إنسانا حرم من أن يملك ونزعت منه ملكيته وارتبط

مصيره في الحياة بما يعطي من غيره وسيطرت عليه أقدار لا يستطيع هو أن يبدي فيها رأيا أو يحاول التعديل فيها.

٧- المجتمع الشيوعي مجتمع إلزام في التوجيه في العمل وليس مجتمع مساواة بحيث يترك الأفراد أمام أوضاع متساوية إنما هو مجتمع انتخاب للعناصر المفضلة أو التي يرى أنها مفضلة ونلاحظ أن الحرية الإنسانية في المجتمع الشيوعي خرافة وأن الإنسان لا يملي على المجتمع ولا دخل له في وجوده بل أن المجتمع هو الذي يصوغ الإنسان ويوجهه.

٨- الصراع الدموي اللازم لإقرار العدالة الاجتماعية صورة مؤلمة للمجازر الإنسانية التي تحرص على القتل والسلب والنهب علما بأن كثيرا من المجتمعات تسير في طريق العدالة الاجتماعية والإخاء والمساواة دون إراقة للدماء.

إن المجتمع الشيوعي في الواقع من المستحيل أن يتحقق ومن غير الممكن أن يوجد.

تطور التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي:

كان لابد للتجربة الاشتراكية الشيوعية أن تتطور لتجعل من الفرد مرة أخرى شيئا له وجوده وترده إلى الوضع الصحيح اللائق به، ولقد كانت التجربة التي مرت بها روسيا على عهد ستالين تجربة مريرة.

وأول المفاهيم الخاطئة التي بدأت روسيا تهتم بإزالتها بعد موت ستالين هو إنكار عبادة الفرد والتأكيد بأن الاشتراكية جماعية بطبيعتها وأن

فردا واحدا لا يحكم بل الجماعة هي التي تحكم. وليس بخاف على أحد ما قد تتعرض له القيادة الفردية من أخطاء وما قد يعتورها من فساد أو انحراف مثل بطش الفرد وعسفه بالمواطنين لحماية ذاته وسلطاته وانفراده بالسلطة أما الخطأ الثاني الذي بدأت روسيا تفيق له هو تجميد المذهب الاشتراكي وجعله مقصورا على عدة معتقدات جامدة متحجرة.

وقد بدأت روسيا العمل في التخلص من ديكتاتورية البروليتاريا على أمل أن البروليتاريا مقصود بها في روسيا العمال فقط فكون الدعوة الجديدة في روسيا تدعو إلى التخلص من ديكتاتورية البروليتاريا يعتبر هذا معناه بدء إشراك الفئات الأخرى في الحكم والعمل الثوري جنبا إلى جنب مع العمال حيث أن ستالين كان يحابي طبقة العمال على حساب طبقة الفلاحين حتى انتهى الأمر إلى ديكتاتورية فعلية مسيطرة من العمال على غيرهم وكان أوضح مظاهرها تخفيض أسعار المنتجات الزراعية أي منتجات الكولخوزات وهي المزارع الجماعية إلى حد غير مجز للفلاحين مما دفعهم إلى الكسل والتراخي وكاد يهدد المجتمع الشيوعي فالتطور الجديد هو تحقيق المساواة بين العمال والفلاحين في مستوى العيش.

لقد بدأ الاتحاد السوفيتي يفيق إلى ضرورة المزيد من الديموقراطية بمعناها السياسي الذي ينصرف إلى الحريات وبخاصة حرية الفكر والإبداع والابتكار واتساع الأفق بغير حواجز ولا قيود ثم بمعناها الاجتماعي الذي ينصرف إلى تحقيق مزيد من المساواة بين قطاعات المجتمع المختلفة أي أن الشيوعية بدأت تفيق وتمنح الفرد حريته وتبدأ في تثبيت كيانه.

مقارنة بين الشيوعية والرأسمالية:

إن الرأسمالية ما زالت تثبت أنها أقل كفاية، كتنظيم اجتماعي، من النظام الاشتراكي أو شبه "الاشتراكي فإن مصير الرأسمالية الغربية إلى السقوط لا بسبب ما تتعرض له من أزمات ومتناقضات متأصلة في طبيعتها بل بسبب عجزها عن مجاراة الاشتراكية فيما تحقق من تقدم.

والاتحاد السوفيتي يتساءل هل دول الغرب معدة أعدادا كاملاً عن الناحية الاجتماعية لاستيعاب وخضم الثورة الدائمة المتطلعة والمنطلقة في وقتنا الحاضر في التكنولوجيا وهل من المستطاع للمشروعات الفردية أن السير جنبا إلى جنب مع مشروعات الدولة في التقدم التكنولوجي. ويقول السوفيت أن دوافع النمو الاقتصادي عندهم كامنة في الملكية العامة والتخطيط القومي في الصناعة وأن اعتبارات الربح القومي وليس الربح الفردي هي التي تحدد مجرى تقدم النشاط الاقتصادي. والواقع أن تاريخ الرخاء الذي ساد الغرب بعد الحرب يبين أن الاقتصاد الغربي قد نجح أيضا في إطار المشروعات الفردية المخططة في التخلص من فوضى الدورة التجارية القديمة ثم أنه أصبح غير معرض للأزمات الاقتصادية الفجائية ويجب ألا ننسى أنه وجدت في تاريخ الغرب الصناعي دورات تجارية كانت تتميز برخاء وكساد غاية في الاعتدال ويمكن للمرء أن يجد شبيها للرخاء الحالي في التطور الثابت الذي اتسم به الاقتصاد الألماني في عهد بسمارك والذي لم يعرض الصناعة الألمانية لأي تدهور شديد لمدة ربع قرن من الزمن أي من أوائل العقد الثامن حتى أواخر العقد التاسع من القرن الماضي وهذا الأمر أيقظ

كثيرا من الناس وأقنع كثيرا من الاشتراكيين بأن النقد الماركسي للرأسمالية قد أصبح غير ذي موضوع ومع ذلك فإن الاقتصاد الألماني وجد نفسه بعد ذلك مرة أخرى يتعرض لهزات شديدة من أعنف الأزمات.

والشيوعيون يسعون إلى كسب عشرة أو خمسة عشر عاما أخرى يستطيعون خلالها أن يستعدوا لصراع علني مع الغرب ومعنى الصراع العلني أنه لا يلزم أن تستخدم فيه الأسلحة بل سيكون صراعا بين مذهبين اجتماعيين متعارضين فالماركسيون يعتقدون أن النظام الذي سينتصر في نهاية الصراع بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة هو ذلك النظام المتفوق في الكفاية الإنتاجية وفي القدرة على تفتيق الطاقات الإنتاجية من المجتمع ويقول تروتسكي "أن الثورة الروسية كانت في وضع يخشى منه نتيجة لغزو البضائع الأجنبية الرخيصة لروسيا"، ولقد حاولت الدبلوماسية البلشفية في الأربعين سنة الماضية أن تتجنب أو تؤجل مثل هذا الامتحان.

ولا شك أن التحدي السوفيتي ما زالت فيه بذور التمويه والمبالغة فلم تزل أمريكا متفوقة على روسيا في الثروة ومستوى الكفاية على أنني أحب أن أوضح هنا الآن أن الشيوعية التي بدءوا في تطبيقها في روسيا قد تغير وجهها بصورة كبيرة عن شيوعية ماركس في الفترة من ١٩١٧/ ١٩٦٤ وكذلك رأسمالية القرن الثامن عشر غير رأسمالية القرن العشرين فلم تعد الشيوعية في هذه الأيام تقف متزمتة عند المبادئ الأساسية الأولى التي وضعت لها. ولم تعد الرأسمالية جامدة عند الحدود التي رسمتها النظم المعمول بها في الغرب.

إن هذين النظامين قد تطورا بشكل ملحوظ وأخذ كل منهما يتقدم نحو الآخر في تقارب مستمر حتى قلت المسافة التي كانت بينهما في الماضي فهل هذا مقدمة لتقارب جديد بينهما؟ وقد ظهرت في السنوات الأخيرة عدة قوائم تدل على تحول أساسي في كلا النظامين معا وهو تحول يرمي إلى إعادة تقدير مقاييسها المختلفة التي يستدل منها على تحديد الفوارق الجوهرية بينهما. ومن المعروف أن المبادئ التي يقوم عليها كل من النظامين تختلف في جوهرها اختلافا تاما.. ففي النظام الرأسمالي نلاحظ أن القاعدة الرئيسية هي احترام الملكية الخاصة في حين أن الاستثناء هو ملكية الدولة لبعض المشروعات الرئيسية الهامة والحيوية. أما في المجتمع الشيوعي وهو الذي يسير على الفكرة الجماعية فالمجتمع يملك كل شيء

لقد لوحظ في التطور بين الرأسمالية والشيوعية أن الأولى تريد أن تعطي للدولة مزيدا من التدخل أما الثانية فتريد أن تمنح الأفراد مزيدا من الحرية.

على أننا نعود مرة أخرى فنجمل أسباب التباين بين النظامين الرأسمالي والشيوعي فيما يلي:

١- النظام الشيوعي لا يؤمن بالملكية الخاصة والحافز الشخصي أما النظام الرأسمالي فلا يؤمن بالملكية العامة والربح القومي ويؤمن بأن الفرد كل شيء وله الحق في كل شيء.

٢- الجماعة في ظل النظام الشيوعي كل شيء والفرد عبد لها أما في ظل النظام الرأسمالي فالفرد له تمام حريته ولا دخل للدولة في ذلك بل أن الدولة قد تحمي الفرد في ظلمه للمجتمع.

٣- الدولة في نظر الشيوعية الكامل لا وجود لها ولا حاجة إليها حيث أن المجتمع لن يكن إلا طبقة واحدة منسجمة مع مصالحها أما في الرأسمالية فدور الدولة بوليسي وحافظ للأمن.

٤- ديكتاتورية البروليتاريا في النظام الشيوعي وديكتاتورية طبقة رأس المال في النظام الرأسمالي.

٥- العامل الإنساني في كليهما معدوم.

٦- التخطيط في الاقتصاد القومي من مبادئ الشيوعية، أما الفردية والمشروعات الخاصة فهي عماد النظام الرأسمالي.

على أنني كما أوضحت في البداية أن الرأسمالية قد بدأت تخرج عن جمودها وبدأت لكي تحافظ على نفسها تهتم بتحديد حد أدنى للأجور وتهتم بتحديد ساعات العمل وتهتم بالرعاية والخدمات الاجتماعية للعمال والشيوعية خرجت إلى أنها لو طبقت في أية بقعة من العالم فهي لن تعني أكثر من أنها ديكتاتورية طبقة معينة لها امتيازات خاصة وحكم أقلية، وهي لم تطبق حتى الآن وإن كانت قد طبقت وثبت فشلها في روسيا في الفترة من **١٩١٧/ ١٩٢١** مما جعل المسئولين يعودون مرة أخرى إلى تعديل الماركسية بما يلائم ظروفها.

إن التطور الحديث سواء في الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لابد أن يهتم بالفرد والجماعة ويقيم توازنا بينهما ويحاول أن يجعل منهما صديقين متعاونين فهذا هو النظام الاجتماعي الأمثل أما ترك الفرد ليسيطر على الجماعة والجماعة لتطغى على الفرد فهذه هي الديكتاتورية.

الباب السادس

الاشتراكية وفلسفتها

"إن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية".

"إن التقدم بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند إليها الديموقراطية السليمة".

"إن هذا الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي".

تعريف الاشتراكية:

حدد بعض علماء الاجتماع الاشتراكية في معناها الحقيقي بأنها:

"مبدأ يكل إلى الدولة تدريجيا التصرف في جميع وسائل الإنتاج وتحديد سيرها وتحقيق توزيع المنتجات لضمان العدالة المفقودة في الأنظمة الحاضرة".

ويبسط الأستاذ كير هاردي رأيه في الاشتراكية حين يقول: "إن الاشتراكية في أساسها مسألة خلق أو أخلاق فهي تبحث بادئ ذي بدء في العلاقات التي ينبغي أن تسود بين الإنسان وأخيه، ثم يتابع قوله فيقول: والهدف الذي تسعى إليه هو التوصل إلى آراء سديدة شاملة حول الاقتصاد الاشتراكي في الغد، آراء تربط المثالية التي تتبادر إلى أذهاننا كلما اتجه بنا الفكر نحو المجتمع السليم بالواقع الذي لا فكاك عنه إذا أردنا الخروج بالمثالية إلى حيز الوجود".

وقد عرفها الأستاذ كير هاردي في كتابه بأنها "وضع جميع أدوات الإنتاج تحت الرقابة الكاملة المتاحة للمجتمع" فكأن الاشتراكية في نظره تهدف إلى تكوين المجتمع الذي تصبح فيه أدوات الإنتاج ملكية عامة لها هدف في ذلك هو تحقيق العدالة الاجتماعية.

على أننا يجب أن ندرك أن للاشتراكية تعاريف كثيرة تختلف طبقا لظروف المطبقين لها فبعضها علمي معقد وبعضها بسيط واضح ومن أبسط التعريفات للاشتراكية أنها إقامة مجتمع تصبح فيه وسائل وأدوات الإنتاج مملوكة للشعب وتدار بوساطة الشعب وتحت رقابة الشعب طبقا لخطة موضوعة ومرسومة لتحقيق مصالح الشعب. فالاشتراكية في نظري هي العدالة والكفاية فهي في جميع صورها تهدف إلى أنبل الغايات الخلقية وأسماها وقد يسلك البعض في ذلك طريقا نموذجيا مثالياً ولذا قد تسمى بالاشتراكية الوهمية أو الخيالية، ونرى آخرين يتركون الوهم والخيال ويلجئون إلى الأحداث الواقعية يؤيدون بها مواقفهم وتعرف هذه باسم الاشتراكية العلمية. وهناك مذهب ثالث من المذاهب الاشتراكية وهو الذي يتوسط في الأمر فيخرج الأسس الخلقية التي جعلها أنصار الاشتراكية الوهمية دعامة مذهبهم بالمبادئ الاشتراكية الاقتصادية التي أقيمت عليها الاشتراكية العلمية. على أنه يجب أن ندرك أن الاشتراكية تطورت منذ البداية مع كل فترة من الزمن وتلاءمت مع المناطق والمجتمعات المختلفة حتى ليدرك الناظر إلى مجموعة الدول التي تطبق فيها الاشتراكية إلى أن كل مجتمع غريب عن الآخر ولكنا نقول لقد حاولت النظرية

الاشتراكية منذ ظهورها رسم نماذج مختلفة للمجتمعات المقبلة وكانت وما زالت تهدف إلى إقامة مجتمع من الكفاية والعدل. مجتمع تسوده روح التعاون لا استغلال فيه ولا استعباد. لا انتهازية ولا سيطرة لرأس المال أو الإقطاع. مجتمع هدفه إسعاد الشعب والبحث عن مطالبه وتوفير حاجاته. مجتمع للأقلية حق الحياة الكريمة وللأغلبية أن يتمتعوا ويشاركوا في خيرات الوطن. تلك هي الاشتراكية وإن اختلفت تطبيقاتها.

هدف الاشتراكية:

أن الاشتراكية في معناها الرئيسي تهدف إلى تنظيم وسائل الإنتاج وضمان عدالة التوزيع وهي من شأنها أن تعمل على اختفاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وهي وحدها التي تحفز على العمل وعلى الاستخدام الكامل لمصادر الطاقة الجديدة ونشر الحرية الديمقراطية والسياسية.

لقد كان الهدف من نشأة الاشتراكية هو القضاء على ما تعرض له البناء الاقتصادي والاجتماعي في العالم بأسره حيث بدأ التحول الثوري للمجتمع في بلاد واسعة تضم ثلث سكان العالم وقد دخلنا منذ أكثر من أربعين عاما عهدا يمهد لمولد هذا المجتمع الجديد.

إن المجتمع الذي تقيمه الاشتراكية مجتمع جديد لا استغلال فيه ولا تناحر بين الطبقات مجتمع تتكافأ فيه الفرص ويتم فيه التطور الحر دون فوارق طبقية أو مزايا ناشئة عن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

التخطيط والاشتراكية:

إن الاشتراكية السليمة الصادقة الصحيحة لا تعني الديموقراطية الاقتصادية بمعنى إشراك الأغلبية في إدارة دفة الاقتصاد في ذلك البلد الذي تطبق فيه الاشتراكية ولكنها تحالف قائم على أسس راسخة بين الديموقراطية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هذه الاشتراكية لن تتهيأ لها فرصة التطبيق السليم إلا لو حكم الشعب نفسه بنفسه أي أنها تحتوي على شق سياسي وهو حرية الفرد في المجتمع الذي تمارس فيه، وشق اقتصادي وهو أن تكون وسائل الإنتاج ملكا للشعب ومدارة بوساطة الشعب طبقا لخطة مدروسة ومرسومة، وهدف التخطيط في الاشتراكية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالح الشعب وعلى هذا الأساس فإن الاشتراكية ليست علاجا سحريا لمشاكل الشعب بل إنها قبل كل شيء إطلاق قوى الشعب وطاقاته وملكاته وتنظيمها طبقا لخطة مدروسة موضوعة بهدف إعداد الجماهير للقيام بدورها الخطير في إدارة وسائل الإنتاج وتوجيهها.

والتخطيط هو عماد الاشتراكية وهو ليس بالعمل السهل، بل يقوم على الدراسات العلمية والأبحاث الدقيقة ويهدف التخطيط الاشتراكي إلى توفير العمل والأمان والضمان لجميع أفراد الشعب.

إن الخطة التي ترسمها الدولة يجب أن تكون نابعة من احتياجات الشعب وهدفها توفير ما يحتاج إليه والعمل على إتاحة الرخاء والرفاهية له. أن التخطيط الاشتراكي كالديموقراطية الاشتراكية من الشعب وإلى الشعب وبالشعب أي أنها تنبع من مطالب هذا الشعب ومن إرادته وتمثل كيانه وفوائدها وخيراتها تعود إلى

الشعب وحده وبالشعب أي أن تنفيذها يعتمد على طاقات الشعب وقوته العاملة، وبالطبع لابد من إشراك الشعب في جميع مراحل التخطيط حتى نضمن نجاح ذلك التخطيط ولن يتقاعس الشعب في تنفيذ برامج خططه الاشتراكية إذا كان متيقنا فعلا أن عائد تلك الخطة سيعود عليه وحده فقط وأنه هو صاحب المصلحة الأول والأخير فيها.

فلقد أثبتت التجارب الاشتراكية أن عرض مشروع الخطة على الشعب لإبداء ملاحظاته ونقده ومطالبه أمر لابد منه لنجاح الخطة ففي الحقيقة نحن نعيش اليوم في ثورة هي ثورة الاتصال بالجماهير وهي ثورة القرن العشرين، ولا شك أن أي شيء يتم بعيدا عن الجماهير لا يمكن أن ينتظر له أي نجاح وهكذا تنبثق الخطة من حاجات ورغبات الشعب وتبحث وتدرس على جميع المستويات وتندفع قوى الشعب العاملة في عملها وتتحول الخطة إلى ما يشبه العقيدة ويتسابق الجميع في تنفيذها في أسرع وقت.

فلسفة الاشتراكية:

أن مشكلة الخليقة منذ وجودهم على الأرض هي تحقيق العدالة لكل منهم. فقد كانت هذه الأمنية هي حلم البشرية منذ القدم. ولقد كانت رسالات الرسل تعبيرا عن معنى كبير هو تقويم اعوجاج الأوضاع النافرة في الحياة وكل الثورات التي قامت كانت تهدف إلى إعادة التوازن إلى المجتمع.

ولقد قاست البشرية في الماضي كثيراً بسبب الحمق والطيش ولكن البشرية لم تذق طعم البؤس إلا منذ وجدت الثورة الصناعية حيث أحسسنا بمدى واضح في اختلال العلاقات الاجتماعية والاختلال في توازن المجتمع

يرجع إلى تغير نظامه إلى مجتمع يعتمد على الآلة وعلى رأس المال ويتحكم فيه حفنة قليلة تملك القوة المادية.

وهكذا انبثقت الاشتراكية نتيجة للأوضاع الرأسمالية التي سادت القرن التاسع عشر فهي ثورة ضد نظام اقتصادي كان يجمع بين تقدم مادي لا نظير له وبؤس إنساني شامل حيث كنا نرى الرذيلة والفاقة والمرض جنبا إلى جنب مع الثراء والشبع والتهمة والتحكم والسيطرة. فالاشتراكية تنشد المساواة وتبتغي مجتمعا يتساوى فيه الأفراد. والمساواة التي يبتغيها الاشتراكيون لا تهدف لإلغاء التباين والتنوع بل أن التنوع نفسه سمة من سمات المجتمع الحي ينبغي تنميتها وإحياؤها لا استئصالها ومقاومتها.

إن ثورة الاشتراكيين ضد الامتيازات التي يخص بها المجتمع أفرادا دون آخرين لا لشيء إلا لانتمائهم لطبقة بعينها أو جنس أو عنصر بعينه تعني تهيئة الفرص للأفراد على قدم المساواة دون تحيز أو محاباة. إن الاشتراكية لا ترنو إلا إلى مجتمع غير طبقي يمنح الفرص المتكافئة المتعادلة للجميع ينتفع بها من يجيد استغلالها فلابد إذن من استئصال الفوارق الطبقية إذا أردنا تحقيق المساواة. إن الاشتراكية تهدف إلى جعل العدالة طريق الدولة وتهدف إلى ألا تكون هناك منافذ للتمييز الاجتماعي. إن المجتمع الذي يمهد للمواطنين جميعا نصيبهم العادل من الفرص يعمل على حفظ التوازن بين أفراده. وفلسفة الاشتراكية الحقيقية هي تحقيق المساواة بين الأفراد كمستهلكين حيث يجب أن تقدم الدولة الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية.

وفلسفة الاشتراكية لا ترمي إلى تحقيق المساواة وحدها بل إلى غاية أبعد من ذلك وأهم هي الحرية وليس تكافؤ الفرص في حقيقة الحال سوى تعادل في نصيب الأفراد من الحرية بل إن كل فرصة هي الحرية بعينها.. حرية الاختيار وإنجاز الفرد لما يشاء وفق رغبته ولما كانت الحرية هي أعز وأغلى مقتنيات الفرد.. نادى الاشتراكيون بها قسمة عادلة بين الأفراد لا احتكار القلة دون غيرها، وتسع رقعة الحرية وينفرج مجالها كلما أعطى الأفراد مزيدا من الفرص. أن فلسفة الاشتراكية تتجلى واضحة في إيمانها بحق كل شعب في أن يمتلك لمجموع موارد الثروة الطبيعية في بلاده (فإنه لا داعي إلى تلهف الشعوب على الحصول على استقلالها في النهاية إلا تلهفها على رفع مستوى حياتها المادي والاجتماعي والثقافي.. فالاستقلال ليس جوهرا في حد ذاته.. بل هو وسيلة إلى هدف أسمى وهو تحرير الإنسان من ذل الفقر وهوان الحياة). إن الاشتراكية أصبحت الآن هي الوسيلة لحل المتناقضات في أي مجتمع إذا لم تحرف وطبقت تطبيقا سليما. وفلسفة الاشتراكية جعلتها راية التجمع الإنساني العام فهي مرنة بحيث يمكن أن تتلاءم مع الحقائق المحلية لكل شعب من الشعوب فالهدف في النهاية من كل أنواع الاشتراكيات التي عرفها العالم هو تحقيق العدل بين البشر وما أظن شعبا من شعوب البشرية يتردد اليوم في الكفاح في سبيل مثل هذا الهدف النبيل وإن كان من الممكن أن تختلف الوسائل في سبيل تحقيقه. (فيرى الماركسيون وهم أقصى جناح اليسار في السير نحو الاشتراكية إن هدفهم الوصول بها إلى الشيوعية يرون أن تحقيق العدل يتطلب إلغاء الملكية الفردية إلغاء تاما في حين يرى اشتراكيون آخرون أن

إباحة هذا الحق قد لا يتعارض مع الدولة في إقرار العدالة الاجتماعية ما دمنا نستطيع أن نتخلص من شر الملكية الفردية بمنعها من أن تصبح وسيلة للاستغلال الظالم أو للاحتكار والسيطرة على الحكم ولإذلال الإنسان لأخيه الإنسان).

وأحب أن أقول أن الاشتراكية أصبحت هي حلم كل شعب لإقرار العدالة الاجتماعية وهي هدف كل أمة تريد التقدم. ولا شك أنه لابد للعقيدة إذا أريد لها البقاء أن تكون إلهاما كما تكون حافزا للعمل وكذلك الاشتراكية فهي لا تركن إلى ما لاقته من تأييد أو لما حققته من مآثر بل تود أن تنتزع إعجاب الجيل الحاضر وتفانيه في سبيلها ثم هي ترسم لهم السبيل التي ينتهجونها وعلى الاشتراكية أن تلقى في نفوسهم بنور الأديان وفي عقولهم بالشعاع الذي يوجههم ويهديهم سواء السبيل وإلا فقدت روادها وأضحت في ذمة التاريخ.

والحركات الفكرية شأنها شأن الأفراد تشتمل على مراحل لنضجها مراحل خطرة يتجاهلها الشباب. وقد تكون المثل قبل التجربة وضاءة ذات بريق ولمعان ولكن الاشتراكية لم تكن كذلك أبدا بل هدفت إلى أبعد من ذلك فليست الاشتراكية قضاء على الفوارق المادية وحدها وإلا كان الفارق بينها وبين معارضيها في العقيدة.. طرق توزيع الإنتاج ولا شيء غير ذلك. بيد أن المساواة المادية لم تعد كافية لإثارة هذا الجيل فلابد من المساواة عن طريق تكافؤ الفرص التي تمكن الأفراد من الحياة في حرية ومساواة وإخاء.

إن فلسفة الاشتراكية تهدف دائما إلى رفع مستوى معيشة كل شعب متأخر وإلى الأخذ بناصر الجماهير نحو التقدم وإلى هداية الحكام لطريق العدالة الاجتماعية وإلى أن تكون هي الوسيلة السلمية للقضاء على الاختلال في توازن المجتمع. إن فلسفة الاشتراكية ليست في كونها مذهبا يتيح الحرية الاجتماعية فقط بل الحرية السياسية والديموقراطية الاقتصادية أيضا.

الاقتصاد الاشتراكي:

إن الاشتراكية الآن أصبحت تعني دور القطاع العام (أي دور الحكومة أو دور الدولة) الكبير في إدارة دفة الشئون الاقتصادية للبلد دون القضاء على القطاع الخاص وهي هنا طبعا تختلف اختلافا بينا عن النظام الشيوعي. ففي النظام الاشتراكي تملك الدولة وسائل الإنتاج إلى حد ما من أراض ومصانع ومواصلات ومصارف أو بمعنى آخر تملك الدولة الاشتراكية كل ما تراه ضروريا لضمان حياة وأمن ورخاء شعبها وتترك للقطاع الخاص مباشرة صناعته ونشاطه الاقتصادي بلا استغلال أو احتكار أو انتهازية.

إن هدف النظام الاشتراكي من وراء ذلك هو التأثير في البنيان الاقتصادي والبنيان الاجتماعي بحيث تتحقق الزيادة في الإنتاج وتتحسن الأحوال المعيشية ويتخلص العمال من الفاقة والبطالة والأزمات وتزول الفوارق بين الطبقات تدريجيا. وفي النظم الاشتراكية المتطورة تذوب الفوارق بين الطبقات وتقل بينهم هوة المستويات، ولا يمكن أن نعين عالما عرف الاشتراكية دون أن يربطها اقتصاديا بتملك وسائل وأدوات الإنتاج للدولة

ليس كلها، بل طبقا لظروف كل دولة. فكما سبق أن قلت أن الاشتراكية الحديثة بالذات كنظام اقتصادي تعددت فيها الشروح وإن كانت كلها تدور حول مضمون اقتصادي واحد تقريبا فيقول "سدني ويب" وهو أحد أقطاب الاشتراكية البريطانية: "الاشتراكية تعني تملك الدولة لأدوات الإنتاج والصناعات والخدمات، بل إن المؤسسات الصناعية والهيئات الاجتماعية في نظره يجب أن توجه لخدمة المجموع الكلي لا للأفراد دون أن يكون القصد هو استهداف الربح أو خدمة فرد معين أو فئة خاصة".

ويقوم تعريف هربرت موريسون أحد وزراء حكومة العمال البريطانية سابقا على أساس تملك الدولة لجميع الصناعات الكبيرة وجميع الأراضي على أن يكون هذا الامتلاك عن طريق الملكية العامة أو الجماعية وبشرط أن تدير الدولة هذه الموارد وفقا لخطة اقتصادية قومية موجهة في سبيل المصلحة العامة لا في سبيل الربح الشخصي ويؤكد "موريسون" في هذا التعريف مبدأ التوجيه الاقتصادي الحكومي كأساس من أسس الاشتراكية حيث يصبح نظام التوجيه إحدى السمات الأساسية للاشتراكية وهذا التعريف يلخص في الواقع الخصائص الاجتماعية والسياسية للمجتمع المثالي الذي يقوم على أساس اشتراك المجتمع في ملكية عوامل الإنتاج في ظل نظام ديموقراطي صحيح وهي:

١- ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعية.

٢- إدارة هذه الوسائل واستخدامها ديموقراطيا.

٣- توجيه الإنتاج توجيها يتفق وحاجة الجماعة.

٤- توزيع الناتج القومي على المجتمع مع مراعاة شيء من التمييز بين نصيب طائفة وأخرى على حسب حاجتها.

وإن اعتبر القرن التاسع عشر قرن الفلسفة النظرية لمعنى الاشتراكية (وإن كانت قد طبقت في بعض البلاد واستمرت فترة ما ولكنها لم تعمر طويلا). فإن القرن العشرين يعتبر بحق قرن الاشتراكية التي منحت الشعب حقوقه ورفعت عنه قيود الرأسمالية وحررته من كل استغلال، وقبل أن أدخل في سمات الاقتصاد الاشتراكي أحب أن أوضح الآتي:

إن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يتضمن ثورة اجتماعية وثورة اقتصادية فهو يتضمن وثبة نوعية من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى ملكيتها الجماعية ولا يستطيع الاشتراكيون أن يديروا مجتمعا متخلفا من بقايا الرأسمالية بل عليهم أن يخلقوا تراثا جديدا بعد هدم التراث القديم.

هذه الثورة الاجتماعية عرفها ماركس في كتابه "نقد الاقتصاد السياسي" بأنها التحول البطيء أو المفاجئ في البناء السياسي والقانوني للمجتمع والذي ينجم عن تغيير الأسس الاقتصادية لهذا المجتمع.

سمات الاقتصاد الاشتراكي:

أحب أن أوضح شيئا هاما قبل البداية وهو أن كل كلامي عن الاشتراكية يبعدني تماما عن الخوض في الاشتراكية الشيوعية أو اشتراكية ماركس وذلك لأن لها وضعا خاصا معينا فقد سبق أن أوضحت في فصل سابق.. ماركس ونظرياته في التطور ونظرية فائض القيمة ونظرية الصراع الطبقي ثم أوضحت أيضا قبل ذلك السمات الرئيسية للمجتمع الشيوعي

حيث وضح أن الاقتصاد الشيوعي يؤمن بسمات تختلف كثيرا عن سمات الاقتصاد الاشتراكي فالشيوعية الماركسية وهي ما أحب أن أسميها الاشتراكية الجامدة والتي سبق أن قلت أنه لا يمكن أن تطبق ولم تطبق فعلا في أي مجتمع في التعاليم الشيوعية بالمعنى الكامل إلا في المجتمعات البدائية حيث لم تعرف أصلا فكرة الملكية الفردية الخاصة وأوضحت أيضا أن روسيا تطور اقتصادها من ١٩١٧ إلى ١٩٢١ وأصبح يدخل في مرحلة اشتراكية غير التي دخلها في محاولة لينين الأولى عندما حاول إقامة مجتمع شيوعي في بداية الثورة وها نحن الآن نرى أن الاقتصاد الروسي لم يصبح يتمسك بحذافير نظرية ماركس بل أصبح يطبقها طبقا للواقع ورأينا أن الاتحاد السوفيتي بدا يؤمن بشيء جديد هام وهو تشجيع الحافز الشخصي وإباحة الملكية الخاصة في بعض الأشياء. أما عن كلامنا عن سمات الاقتصاد الاشتراكي فإنني أتكلم عن الاشتراكية بمعناها المفهوم لا المرحلة الخامسة من أفكار ماركس التي تعني الشيوعية والتي قال: أنه يعتبر فترة الاشتراكية فترة انتقال لها. وفيما يلي سمات الاقتصاد الاشتراكي:

١- اقتصاد يديره الشعب:

الهدف الأول للثورة الاشتراكية هو تغيير البناء الاقتصادي القديم إلى بناء آخر جديد هدفه خدمة مجموع الشعب والعمل من أجل مصلحته والتقدم الكبير لمستقبله نحو حياة أفضل ويكون الاقتصاد في هذه الحالة في خدمة الشعب كله لا احتكارا لطبقة معينة أو أفراد قلائل حيث يكفل هذا الاقتصاد إشباع أكبر قدر ممكن من الشعب في حاجاته ويصبح الشعب

هو المراقب والمدير لهذا الاقتصاد وفق خطة مرسومة للبيع من إرادته ومصالحه.

٢- التأميم وسيلة لا غاية:

إن التأميم في الاقتصاد الاشتراكي ليس الهدف منه أنه غاية الاشتراكية بل أنه وسيلة لتحقيق ضمان الضروريات للشعب وعدم وقوع هذه الضروريات تحت احتكار أو انتهاز ويجب أن تكون المشروعات المؤممة من الاتساع بحيث لا تظل تمثل قطاعات تابعة للاقتصاد الرأسمالي وهذا بالطبع يفترض تأميم الصناعات الأساسية مثل الحديد والصلب –مصادر الطاقة والوقود– أجهزة ووسائل النقل– الصناعات التمويلية– صناعات الفحم– صناعات الأسمدة والكيماويات– صناعة الأدوية هذا إلى غير ذلك من أجهزة التمويل والصرف في الدولة كالبنوك والمصارف ولا يكون التأميم اشتراكية إلا إذا كفت الدولة نفسها من أن تكون دولة رأسمالية.

٣- إدارة المشروعات شعبيا:

هذا يعني أن المشروعات يجب أن يكون للشعب نصيب أكبر للربح من عائدها وللدولة حق توجيهها كما أن للشعب حق مراقبة إدارة المشروعات وله مطلق التصرف في توجيهها (مع إرشاد الخبراء) لمصلحة المجتمع.

٤- نظام الملكية:

إن نظام الملكية هو لا شك الملكية الجماعية ولكن تطور الأسلوب الاشتراكي جعل الملكية مقسمة بين ملكية عامة تديرها الدولة لمصلحة

الشعب وملكية خاصة يديرها الفرد لمصلحته الخاصة. والاشتراكية في هذه الحالة تهدف فعلا إلى أن تكون طريقا وسيطا لحفظ كرامة الإنسان وإنقاذ كيانه من...

أما أن يخضع لطبقة من الرأسماليين تسر قوته وجهده.

وأما أن يضحي بنفسه في وسط مجتمع لا يؤمن بالفرد وكيانه.

٥- التخطيط:

عماد الفلسفة الاشتراكية هو رسم الخطة والهدف نم أجل المستقبل وبذل أقصر طريق لتحقيق المزايا والرخاء للشعب في هذه الخطة وكما سبق أن قلت يجب أن تكون الخطة نابعة من احتياجات الشعب محققة لإرادته وتنفذ تحت إرشاده ورقابته.

ويجب أن يكون جهاز الإدارة المركزية للإنتاج ملتقيا في نطاق كبير بجهاز التخطيط المركزي، ويجب أن يكون هو الآخر مكونا بطريقة تحقق أكبر قدر من الديمقراطية.

وبوساطة فروع الإنتاج التي تمثل نفسها تعبيرا ديمقراطيا عن جميع المشروعات وعن طريق نقابات العمال والجمعيات التعاونية للاستهلاك واتحادات المنتفعين يمكن أن يتشكل مجلس مركزي للتخطيط يمثل الشعب.

٦- دور الدولة في إعادة توزيع الدخل وعدم اختلال التوازن الاجتماعي:

يعلق الاقتصاديون أهمية كبيرة على دور الدولة في النظام الاشتراكي في إعادة توزيع الدخل ويؤدي هذا إلى توزيع عادل لمصلحة ذوي الدخول

الضئيلة. والواقع أن المزايا الاجتماعية التي تكفلها الدولة للشعب ممثلة في طاقاته للعمل يجب أن تكون من عمل العمال أنفسهم كما أن على الدولة أن تقف ضد أية محاولة للخروج على النظام الاشتراكي وتحديد الدخول الكبيرة التي قد تنمو في غفلة من رقابة المجتمع. ويتجلى لنا دور الدولة خاصة عند بداية الثورة الاشتراكية في مواجهة صعوبة هامة وهي أنه كيف تزيل الثورة الاجتماعية الجديدة الفوارق بين الطبقات بالطريقة السلمية. على أننا يمكن أن نقول أن الدولة الاشتراكية الجديدة يمكن أن نفعل ذلك عن طريق تحديد الدخول –تأميم المصانع والشركات– والمشروعات الهامة في الدولة– الضريبة التصاعدية أو غير ذلك عن طريق المصادرة مع التعويض (لو فرض) لكثير من الثروات وردها للشعب. ما شرحته فيما سبق هو معالم المجتمع الاشتراكي وما يعتمد عليه وفيما يلي تطور الحركة الاشتراكية.

تطور الحركة الاشتراكية:

قامت الثورة الصناعية في أوروبا وصحب قيامها وتطورها كثير من المآسي والآلام. على أن الثورة الصناعية في بداية أمرها وجدت الطريق مهيأ لها واستطاع الرأسماليون استخدام الأطفال والنساء والرجال في الأعمال نظير أجور رمزية. واضطهد الرأسماليون العمال. والحكومات في ذلك الوقت كانت قد نفضت يدها من الشئون الصناعية اعتمادا على مبدأ الحرية السائد في ذلك العهد. على أنه نتيجة لانحطاط الإنتاج وسوء التدبير والفوضى الناشبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية نشأت المبادئ

الاشتراكية التي عارضت مبادئ الاقتصاديين في الحرية وقام المصلحون الاشتراكيون لنقد النظام الرأسمالي والمطالبة بإصلاح المجتمع وما أحاط به من آلام نتيجة عمل حفنة من الرأسماليين في فرض شروطهم على الشعب ونتيجة لحالة الضياع الشديدة البؤس والفقر والحرمان.

ولذا أجمع الاقتصاديون على تنظيم الحياة الاجتماعية ووضع حد لإرهاق العمال واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان وهنا ظهرت نظريات متناثرة لإصلاح تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أوائل القرن التاسع عشر حيث ظهر سان سيمون (١٧٦٠- ١٨٢٥) في فرنسا وظهر أيضا "فريبه" في فرنسا.

وظهر روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨) في انجلترا وظهر معه تمبسون. وكان سيمون هو المتزعم للاشتراكيين الخياليين الذين تقوم تعاليمهم على أسس شاعرية دينية فهو يذهب إلى أنه لا سبيل إلى إسعاد الإنسانية إلا باستثمار موارد الطبيعة وثرواتها وتوزيعها توزيعا عادلا وذلك بأن يتولى إدارة الحكومة المفكرون والعلماء والعمال حتى يسير الأحياء الأدبي بجانب الإحياء الاقتصادي أما أوين فكان يرى تنظيم الحياة الاجتماعية على قاعدة إلغاء النظام الرأسمالي وتنظيم الزراعة والصناعة والتجارة على أسس تعاونية ولذا يعتبر بحق زعيم الحركة التعاونية التي تغلغلت في كثير من أنظمة الدول مع أن حركته الأولى في التعاون فشلت.

وفي العهد التالي تحولت الاشتراكية إلى مبادئ عملية وكان يقودها لوبس بلان في فرنسا وهو صاحب كتاب نظام العمل ١٨١٢-١٨٨٢

فقد رسم خطة اشتراكية تعضدها الحكومة فقال إن لكل إنسان الحق في العمل وأن من واجب المجتمع أن يهيئ أسباب هذا العمل أو من واجب الحكومة التي تمثل المجتمع أن تهب العمال المال اللازم لتأسيس مصانع أهلية يجني منها العمال فوق الأجرة نصيبا من الأرباح.

وبعد ذلك يظهر كارل ماركس وعند ظهوره تدخل الاشتراكية في تطور جديد. تطور يستند على الحقائق وتبدأ الدعوة الحقيقية لتطبيق المعنى الاشتراكي حيث ينادى ماركس –وهو في ذلك مستند على الوقائع التاريخية– بنظريته التي جعلت للاشتراكية معنى علميا.

وقد ولد ماركس في تريف ١٨١٨ وهو يهودي ألماني وقد ظهر عام ١٨٦٨ كتابه رأس المال وفي عام ١٨٤٨ ظهر له المانيفيستو الشيوعي وهو بحق أول بداية لمعنى الاشتراكية الشيوعية التي تطالب العمال بالثورة على البورجوازيين الذين يستنزفون دماءهم ويأخذون فائض عملهم. ولا شك أنه بظهور اشتراكية ماركس بدأت الدعوة الاشتراكية تستند على العلم والمنطق وتأخذ لها دراسة واسعة والآن سنفصل في كلامنا عن الاشتراكية ولكني أحب أن أناقش أولا رأيا هاما فهناك من يقولون أن الاشتراكية لا تهتم إلا بالعمال فقط وإهمال الصناعة ولكني أقول أن الاشتراكية لا تنكر مزايا الصناعة الحديثة من وفرة في الإنتاج وسرعة في إنجازه فهي تسعى دائما لإعادة تصحيح علاقة العامل بالآلة بحيث تصبح الآلة أداة لمساعدة العامل ورفع مستوى معيشته وليست عدوا يسحق إنسانيته. والطريق إلى ذلك متشعب المسالك أولها هو إنقاص ساعات

العمل بحيث تبقى أمام العامل فرصة من الوقت يستكمل فيها صفاته من ثقافية وحرية اجتماعية ويزيد منها فرصته في الانتقال إلى مرتبة أعلى. كما تحرص الاشتراكية على تحويل العمل الآلي إلى عمل فني عن طريق استخدام المزيد من الوسائل العلمية التي تجعل مجهود العامل ذهنيا أكثر منه آليا.

إن الاشتراكية لا تعرف الكساد ولا تخشاه لأنها على استعداد دائم كلما ظهرت آلة حديثة تتبعها وفرة في الإنتاج أن تزيد من أجوال العمال وتنقص ساعات عملهم لاستيعاب جميع القادرين على العمل وبذلك يتوافر المستهلكون لأية كمية من السلع فالعاملون المنتجون هم أنفسهم هدف الإنتاج الوحيد وليس تكديس الأرباح في يد حفنة ضئيلة ففي حدود الصناعة الواحدة لا تحاول الاشتراكية استغلال العمال ساعات طويلة في الوقت الذي تبقى فيه جهود زملائهم معطلة.

أنواع الاشتراكية:

تعددت أنواع الاشتراكيات في القرن العشرين وإن كان الهدف هو العمل على تهيئة العدالة والمساواة لجميع من يعيشون بفلسفتها وفيما يلي صورة لها.

أولا- الاشتراكية المثالية:

ظهرت فجر القرن التاسع عشر جماعة مفكرون يؤمنون بأن للإرادة البشرية السلطان الأعلى من تغيير المجتمع وإصلاحه ويعتمدون على التغيير وعلى حسن نية الإنسان وطيبة عنصره على أن هذه الجماعة المثالية في الاشتراكية لا تتفق فيما بينها على السبيل المثلى لتنظيم المجتمع ويزداد

الخلاف بينهم في الدور الذي تقوم به الدولة في حياة البلاد الاقتصادية لذا رأينا هذه الجماعة تتفرع إلى ثلاثة أقسام:

وتدخل جميعا تحت ظل الاشتراكية المثالية ويلاحظ أن المعنى الرئيسي لكلمة مثالية له مبادئ يستحيل تطبيقها إلا في الخيال فقط ولا يمكن أن تمر بدور التجارب الحية وتنجح.

١- الاشتراكية الإنتاجية.

٢- اشتراكية الجمعيات.

٣- الاشتراكية المتحررة من الإشراف الحكومي.

ولعل كلا من هذه الاشتراكيات لا يدخل بالمعنى الصحيح في اسم الاشتراكية ومفهومها لدينا ولكن لنا أن نعذر هؤلاء لأنهم كانوا الرواد الأوائل على الأقل في إعلان اسم الاشتراكية وأنها تهدف إلى تقويم الاعوجاج في نظام المجتمع الإنساني الذي اختل نتيجة للثورة الصناعية.

الاشتراكية في الإنتاج:

يمثلها سان سيمون وتلاميذه وقد أقدم على وضع مبادئ عملية لإصلاح المجتمع ثم تكفل من بعده طلابه المتحمسون بالعمق في هذه المبادئ والتوسع في تطبيقها فقد راع سان سيمون التقدم الصناعي الضخم فاعتقد أن المستقبل سيكون للصناعة وظن أنها هي مورد الثروة الوحيد في الأيام المقبلة ومن ثم أراد خلق أفراد منتجين فنادى بأن المسكن الملائم للعاطلين هو جهنم أما الأرض فهي للعاملين فقط ومن ثم نراه يطلق قولا

هاما يجب أن تهدف النظم الاجتماعية كلها إلى النهوض بأكثر الطبقات مددا وأشدها فقرا.

ولما كان من المتعذر على الحرية المطلقة الممنوحة للناس في الدولة تحقيق ذلك فإنه يتعين قيام سلطة ذات سيادة ولكن لا تستأثر الدولة بهذه السلطة. رأى سان سيمون أن يتعاون مع الدولة.. على تحقيق هذه السلطة مع الكفايات أي مع المنتجين أصحاب المتاجر والمصانع إلى جانب العلماء والفنيين والإخصائيين وهنا يؤيد سان سيمون أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به المفكرون كما نادى بذلك أفلاطون قديما.

ولم يلبث أن أصبح لسان سيمون تلاميذ نجحوا في أن يكونوا ضمن طليعة رواد الاشتراكية وقد أجمع كل أنصار سان سيمون على أن الملكية الخاصة هي سبب الشرور وأنها تسبب استغلال الإنسان للإنسان وتمنح المسيطرين عليها قوة مادية ضخمة ومن ثم طالبوا بنظام الملكية الجماعية والدولة هي المالكة الوحيدة لسبل الإنتاج توزعها على الكفايات لكل فرد على حسب كفايته ولكل كفاية على حسب ما تقدم من اعمال.

وهكذا كان سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) قائد مدرسة اشتراكية فكرية كان لها في نظري الفضل الأول لتصقيل ماركس وانجلز وغيرهما من الاشتراكيين.

اشتراكية الجمعيات:

تنظيم المجعيات نادى به "فوربيه" (١٧٧٢-١٨٣٧) وهو مفكر وفيلسوف اشتراكي كبير فهو يعتبر أن المنافسة تسبب القلق وتثير الحفيظة

بين المستهلكين والمنتجين والعمال ويعتبر أن رسم خطة للتنسيق بين مصالح هؤلاء هي أهم من كل شيء. وذلك لأن الأقوياء هم القادرون على المنافسة أما الضعفاء فيصبحون ولا حياة لهم.

ويرى "فوربيه" أن تنظيم الجمعيات بدافع الإرادة الذاتية كفيل وحده بالقضاء على التنافس دون أن يقضي على الحرية ويقترح فوربيه التوسع في إقامة جمعيات الإنتاج حيث يتم فيها توزيع حصيلة الإنتاج بالنسب الآتية: ٥/١٢ للعمل، ٤/١٢ لرأس المال، ٣/١٢ للموهبة أو الكفاية أي أنه قسم الإنتاج في حصيلته إلى ١٢ قسما منح العمل ٥ أي للعمال وللأجور ولغي ذلك من الكلفة ثم الثلث لرأس مال عائد عليه ثم الربع للمواهب والكفايات وهذا النظام حيالي جدا طبعا ولا يمكن تحقيقه وعلى عكس فوربيه يرى لوى بلان أن نظام الجمعيات يجب ألا يترك للإرادة الذاتية بل يجب أن تشرف عليه الحكومة فنادى بإنشاء مصانع اجتماعية وجمعيات تعاونية للإنتاج برؤوس أموال تقدمها الدولة وتشرف على سير العمل فيها الدولة أيضا ثم نادى بأن توزع الأرباح كالآتي: قسم يخصص لتجديد أدوات الإنتاج والصيانة وقسم يخصص لعمال كأرباح لهم وقسم يمون صندوق التأمينات الاجتماعية ضد الحوادث والعجز والبطالة.

ولكن هذا النظام لم يلبث بعد أن حقق نجاحا أن بدأ يلاقى صعوبات في التطبيق داخلية وخارجية ومن ثم لم يحتمل كثيرا ففشل.

الاشتراكية المتحررة:

أهم روادها "برودون" وهو رجل من عامة الشعب أراد تحقيق العدالة

بأية وسيلة ولم يكن يعجب بآراء من سبقوه في الاشتراكية. ولكنه أيضا برغم رغبته في إعطاء العامل حريته فإنه كان ينظر إلى الملكية الخاصة أنها شر مستطير وهي سبب عدم العدالة لأنها سلاح في يد طبقة معينة مصلت على رقاب العمال والطبقة الدنيا. ويتساءل "برودون" ما الملكية.. ثم يجيب (.. هي السرقة). ولم يلب ثان غير فكرته عن الملكية وخفف هجومه عليها وسمح بها بشرط عدم الاستغلال. وهو يرى أن خير سبيل لإلغاء الفوارق الاجتماعية هو القضاء على الفئة التي لها دخل بدون عمل لذا فهو قد رأى تعميم الخدمات وطبق ذلك على القروض حتى انتهى إلى وضع نظرية "القرض المجاني" أي أنه باختصار كان ينادي بإلغاء سعر الفائدة ويعتبرها ضلالا (وفي هذا يتفق مع الإسلام في أن المال يجب أن يخدم وما دام لا يعمل لا يستحق صاحبه من أجله ربحا) فالبنك بقرض دون أرباح.

ولكن لا نلبث أن نجد "برودون" يشط في أفكاره فيطالب بعدم تدخل الحكومة في الاقتصاد (إذن معنى ذلك ترك الأفراد ينظمون علاقاتهم الاقتصادية معا فأين الاشتراكية في هذه الحالة) ومن ثم أخذ ينادى بالضمير الاقتصادي والفردية، هدفه الحث على إقامة نظام على أساس تعاوني، واعتمد هو في ذلك على حسن نية البشر ولما كان معنى ذلك الفوضى في سير الأمور فقد انتقده تلاميذ سان سيمون نقدا مرا على نظريته الواهمة التي لا يمكن تطبيقها لأنها تقوم على أسس خيالية.

وكان للصراع العنيف بين أنصار سان سيمون وبين برودون أن

خدمت الاشتراكية أعظم وأجل الخدمات فقد بدءوا يشرحون دور وأهمية الدولة في تحرير الأفراد وأن مجرد تدخلها كفيل بإنقاذ الطبقة العاملة من البؤس الذي تتردى فيه بعد إقرار تعديلات وتشريعات العدالة الاجتماعية فلقد ذاعت آراء عالم اقتصادي من سويسرا اسمه "سيسموندي" أخذ يؤكد في مؤلفاته ضرورة تدخل الدولة ليمكنها وهي وحدها القادرة في ذلك على تنظيم العلاقة بين رأس المال والعمل. وفي سنة ١٨٤٠ بدأنا نسمع عن أن "الحكومات هي صوت القدر" وأنها "المركز الذي تلتقي عنده الأنوار والمجهودات والسلطات فتعكس هذه الأنوار لتنفذ إلى أطراف البلاد النائية" وتؤكد هذه النظريات أن مبدأ تدخل الحكومات في تنظيم اقتصاد المجتمع أمر يحض عليه الدين وتنادى به السياسة.

وفي سنة ١٨٤٢ كان لكتاب أنطوان بوريه الأثر الكبير في إعلان شأن الحكومات فهو الذي قال "أن القانون حين يكون ذكيا سليم الهدف تكون له القدرة على خلق السعادة للشعب فالقانون هو لسان العدالة".

ولعل كتاب لوى بلان "تنظيم العمل" هو الكتاب الذي يوضح بحق أهمية الدولة وتدخلها بالنسبة للعمال فهو يقول "إذا لم تستخدم سلطة الدولة كوسيلة أو أداة فسوف تعترضنا هذه السلطة كعقبة كأداء" فالدولة هي المنظم الأعلى للإنتاج.

وكان لوى بلان يؤمن بأن إصلاح نظام المجتمع "يبدأ من القاعدة لا من القمة" لقد كان الاشتراكيون المثاليون ولا شك النواة الطيبة لخلق الاشتراكية الواقعية الحقة التي تسير في طريقها المرسوم.

ثانيا- الاشتراكية التعاونية:

مقدمة في التعاون:

من المعروف عن التعاون أنه نظام اقتصادي اجتماعي يقوم على أساس تجميع جهود الأفراد الذين يعتمدون على أنفسهم ويتساندون لخدمة الفرد وخدمة المجموع بغية رفع مستوى معيشتهم فهو نظام يبدأ من الشعب ويديره الشعب وينتهي بفوائده إلى الشعب فهو عكس الانفرادية التي تفسح المجال للأنانية والأثرة والتحكم والاستغلال وإذا نظرنا إلى طبيعة النظام التعاوني نجد أنه ينظر إلى المصالح المشتركة والاعتبارات الروحية التي تجمع بين أعضاء الجهاز التعاوني الواحد بل بين الأجهزة التعاونية جميعا التي تقوم على تحقيق الخدمات المادية والاجتماعية للمشتركين في عضويتها وهي في هذا الاتجاه إنما تنشر لواء الاعتماد على النفس والإخاء بينهم لمصلحة الجميع وفي ذلك طريق التطور والتدرج.

ومن هذا يتضح أن النظام التعاوني له أهدافه العميقة الأثر التي تتجاوز نطاق مجرد النفع المادي لأعضاء المؤسسات التعاونية ويقول الدكتور فوكيه مدير مكتب قسم التعاون في مكتب العمل الدولي (سابقاً).

إن الغرض من الجمعية التعاونية هو تحسين المكانة الاقتصادية لأعضائها ولكنها أيضا تحقق غرضا أسمى من ذلك بوسائلها ومبادئها وما تتطلبه من صفات في أعضائها أو تنمية هذه الصفات والهدف الأسمى للتعاون هو تكوين أفراد يتحلون بفضيلة الاعتماد على النفس وتبادل المعونة لكي يبلغ كل منهم مستوى الحياة الاجتماعية الجديرة بالإنسان.

مدلول التعاون:

للتعاون مدلولان في العلوم الاجتماعية مدلول اجتماعي وآخر اقتصادي فمن الناحية الاجتماعية يعتبر التعاون صورة من صور العلاقات الاجتماعية أو العمليات الاجتماعية مثل التنافس والصراع والتوافق وغيرها. أما مدلوله الاقتصادي فهو تنظيم اقتصادي له مبادئه الأساسية والفرعية وله نظريات خاصة فإذا تناولنا المدلول الأول أي المدلول الاجتماعي فإننا نجد أن العلوم الاجتماعية تهتم بنوع خاص بإبراز ثلاث عمليات اجتماعية رئيسية فالجماعات أو المجتمعات العادية –هي التعاون والتنافس والصراع– التي تشكل أسلوب العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.

وتشير الدراسات الاجتماعية إلى أن هذه العمليات الثلاث، وأن كانت توجد عادة في كل المجتمعات بعضها بجانب بعض إلا أن الجماعات تختلف بعضها عن بعض في صورة العلاقة التي هي أكثر سيادة بين أفرادها حيث قد تسود علاقات الأفراد الصورة التعاونية أو التنافسية أو الصراعية، وتتميز الجماعات أو المجتمعات التي تسود فيها علاقة التعاون بالترابط والتماسك على حين تظهر الجماعات التي يسودها علاقة التنافس والتوتر الشديد وانتشار الأمراض النفسية بين كثير من أفرادها وتكون مثل هذه الجماعات معرضة للتحول من حالة التنافس في علاقات أفرادها إلى حالة الصراع أما الجماعات التي تسود بينها علاقة الصراع فهي على العكس من الجماعات المتعاونة تبرز صفات أهمها الانحلال والتفكك والضعف الاجتماعي.

ومن الواضح طبعا أن وظيفة هذا المدلول الاجتماعي. التعاون في حياة مجتمعنا وسعينا إلى الوحدة القومية والترابط والتماسك في تحقيق أهداف المجتمع.

أما إذا تناولنا المدلول الثاني للتعاون أي المدلول الاقتصادي فإن الوظيفة الأساسية لهذا التنظيم التعاوني من الزاوية الاقتصادية أنه يعمل على توفير المزايا التي تتمتع بها القوى الاقتصادية الكبيرة للقوى الاقتصادية الصغيرة دون حاجة إلى أن تفقد هذه القوى الصغيرة ذاتيتها أو كيانها أو استقلالها وينطبق هذا الكلام على مختلف القوى الاقتصادية من مستهلكين أو مسوقين أو منتجين.

أهداف الاشتراكية التعاونية:

التعاون نظام يقوم على الجهود الاختيارية ويهدف إلى خدمة الأغراض الهامة وهي تحقيق حياة أرغد وتجارة أفضل وزراعة أوفر إنتاجا.

والحركة التعاونية إذا ما تمتعت بالكفاية كانت من خيرة النظم الاقتصادية البديلة للنظام الرأسمالي الحر دون التضحية بنظام الملكية أو الديموقراطية. ويرى الأستاذ فلورنس أنه لم يمكن اعتبار التعاون الحل الوسط بين سياسة الحرية الاقتصادية وبين سياسات الاشتراكية الجامدة والتي في أهدافها تعني الشيوعية والسخرة وللعامل الإنساني والتعاوني يفضل الكثير من الأنظمة الاقتصادية فهذا النوع من الاشتراكية لا يمجد الجماعة إلى حد الطغيان على الفرد ودور الدولة فيه واضح ومحدود، فالدولة تؤدي دورا محدودا في اشتراكية وليم موريس أو روبرت أوين أو فوريبه.

كما يهدف التعاون إلى تحقيق الروح الديموقراطية السليمة بما يتضمنه من ديموقراطية رأس المال وديموقراطية التصويت ومن إدراك لشعور الجماعة ونزعة نحو التكتل لمواجهة المشاكل وللتغلب عليها وقد نجح التعاون في بعض البلاد كنظام اقتصادي ولكنها قلة وقام جنبا إلى جنب في دول أخرى ويمكن أن ينتزع منها السيطرة كما هي الحال في انجلترا في ميدان الاستهلاك حيث نلاحظ أن التعاون الاستهلاكي في بريطانيا يمثل قوة كبيرة لها أثر كبير في الاقتصاد البريطاني فهي تصل في تاجرة الجملة والتجزئة إلى تحمل عبء لا بأس به وإحصاءات عام ١٩٥٧ توضح أن الحركة التعاونية الاستهلاكية قامت بحوالي ٢٦% من تجارة سلع الاستهلاك الرئيسية فضلا على نجاحها في بعض فروع الإنتاج الأخرى وإذا كان التعاون له من أثر كبير فهو ولا شك طريق كثير من الأفراد لتحررهم من أية سيطرة اقتصادية.

مؤسسو الاشتراكية التعاونية:

يطلق على روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨) الإنجليزي الذي كان من رجال الفكر والأعمال أيضا أبو التعاون وقد أراد أن يهيئ للعمال منظمات إدارية، وكان يريد التخلص من الأرباح التي يبتزها المنتج الرأسمالي والوسطاء وطبعا هذا هو المبدأ الذي تقوم عليه الحركة التعاونية وقد هدف روبرت أوين من وجود المنظمات الإدارية للعمال أن تساعدهم على أساس أن تصل لهم السلعة دون تكلفة لهم يأخذها الوسيط ووصول السلعة في أيديهم بسعر التكلفة الحقيقية.

وفي سنة ١٨٤٤ قام عمال النسيج في انجلترا بتأسيس جمعية للمستهلكين لإلغاء التاجر الوسيط فتشتري رأسا المنتجات من المنتجين وتوزع في نهاية العام الأرباح التي حققتها الجمعية على المشتركين بنسبة مشترياتهم.

ولقد أراد أوين في الواقع إعادة تشكيل النظام الاقتصادي بأكمله على أساس استبعاد باعث الربح الخاص وإحلال التنظيم التعاوني في المجتمعات المحلية الصناعية والزراعية "التي تتمتع بالحكم الذاتي".

وأراد أن يحل هذا النظام محل نظام التشغيل عن طريق السادة الرأسماليين. لقد أصر روبرت أوين على أن مبدأ المنافسة هو أصل الشرور التي يعاني منها المجتمع الجديد وأوضح أنه إذا ما نبذ الرجال فكرة المنافسة وساهموا متكاتفين في استغلال الموارد الإنتاجية الهائلة التي أتيحت لهم أخيرا فإن من الممكن حينئذ أن يرتفع مستوى المعيشة للجميع وصارت الاشتراكية التعاونية الجديدة المبدأ السائد بين صفوف العمال البريطانية وفي الوقت الذي كان أوين يضع نظرياته كان يحاول تطبيقها عمليا.

وانتشرت مشروعات كثيرة وأنشئت جمعيات أخرى وكان نتيجة لذلك أن نشطت الحركة التعاونية حتى خيل للبعض أن النظام الرأسمالي على وشك أن ينتهي ليحل محله نظام تعاوني. ولكن كانت الحركة الوليدة بطيئة النمو في حين أن الرأسمالية قد ثبتت أقدامها ولا تحتاج لنشاط فردي بدون تدخل الحكومة وخاصة أن الاشتراكية التعاونية في الواقع لم تطلب من الحكومة رعايتها.

ولعل النظام التعاوني الأمثل نستطيع أن نصفه في النقاط التالية:

١- يجب أن تسود الروح الديموقراطية الحركة التعاونية فالنظام التعاوني يدعو إلى اشتراك الغالبية العظمى من المساهمين في جميع نواحي النشاط ولذا يجب أن يكف أعضاء مجلس الإدارة عن خدمة مآربهم الشخصية ومصالحهم وأن توضع حدود للاستغلال.

٢- يجب بث الدعوة بين الأعضاء ولابد من تكوين وعي تعاوني وعقيدة بفاعلية هذا المذهب لكي ينجح هذا النظام.

٣- العمل على توفير طائفة من المديرين الأكفاء ذوي الخبرة والمهارة فإلى جانب المبادئ الثابتة التي تسود الحركة التعاونية كمبدأ البيع بسعر السوق ومبدأ الديموقراطية والعالمية، ومبدأ الباب المفتوح للعضوية وحق الانسحاب.. لابد من إضافة مبدأ الكفاية الإنتاجية والمهارة الفنية والمستوى العلمي في الإدارة لأن الإدارة عنصر هام لنجاح الحركة التعاونية.

٤- يجب على الجمعيات التعاونية أن تتطور مع تطور الأحداث فلابد من التفرقة بين النظم التعاونية ونظم الإنتاج بقصد الربح بحيث تظهر الخلافات في وضوح تام.

٥- العمل على تحقيق ديموقراطية رأس المال بخفض قيمة السهم ففي انجلترا تصل قيمة ما يدفعه الشخص للحصول على السهم في الجمعية التعاونية شلنا واحدا على أن تتولى الجمعية الحصول على باقي قيمة السهم تلقائيا من العائد.

٦- أن يكفل للحركة التعاونية الجو الملائم للعمل فلابد من مدها بالتمويل اللازم والخامات والتسهيلات والإحصاءات والخبرات والكفايات الإدارية.

٧- ضرورة توافر عنصر الخدمة الممتازة وامتداده إلى جميع المناطق ولعل هذا أيضا هو سبب نجاح حركة التعاون في بريطانيا وهولندا نتيجة لانتشار الفروع التي تسهر على خدمة المجتمع وراحته.

٨- التعاون لا ينجح في جميع فروع النشاط الصناعي أو التجاري ولذا يجب أن يدخل في مثل هذه المشروعات ويقتصر على الأمل في نجاحها.

٩- توفير قدر من السيولة فلا شك أن أحد مزايا الشركات الكبيرة إمكان بيع أسهمها في بورصات الأوراق المالية في حين يصعب أن تتوافر السيولة في أسهم الجمعيات التعاونية، على أنني أحب أن أفسر أن مدلول التعاون حليا لم يصبح يعبر عن معنى الاشتراكية فإن الدولة هي التي تقود الاشتراكية ومن ثم تقود التعاون وهنا يخرج التعاون عن معناه الحقيقي والمقصود به تخفيف الأعباء عن الحكومة وتكوين نشاط فردي هدفه القضاء على الوسطاء إلى وجود تعاون حكومي تشرف عليه الحكومة ولعل ذلك يكون في البلد التي تسير نحو الاشتراكية بخطى سريعة. والدولة الاشتراكية طبعا هي التي تهتم بمشاكل التوزيع والإنتاج وأهم من ذلك الاستهلاك.

إن التعاون حركة اشتراكية نجحت في كثير من البلاد الأوروبية ولكنها

لم تنجح إلا قليلا في الشرق لأنها في حاجة إلى وعي أكثر، وفي حاجة إلى تغيير القائمين بالأمور عليها. على أن التعاون في حد ذاته أو في معناه الحكومي الجديد لا شك يهدف إلى خدمة المجتمع وقضاء حاجاته ويوفر عليه الكثير من الجهد والمال.

ثالثا- الاشتراكية الفابية:

الاشتراكية الفابية هي الاشتراكية التي لا تعتمد على الماركسية الثورية وإنما على فهم متطور وتدريجي لأثر العوامل الاجتماعية وترجع أبوة الفابيين الروحية إلى "جون ستيوارت ميل" و"جيفونز" الاقتصاديين المشهورين أكثر مما ترجع إلى ماركس وانجلز. لقد كان الفابيون اشتراكيين تابعين للدولة قبل كل شيء وكانوا يدافعون عن القومية وعن المشروعات البلدية وكانوا يهدفون إلى خلق الدولة الجماعية بالوسائل السلمية وفي ظل هذا النظام تتم إدارة الصناعات والخدمات الهامة عن طريق الدولة نفسها أو السلطات المحلية أو الجمعيات التعاونية التي تعترف بها الدولة وتعتبرها عميلة لها.

وليس في الجماعات الاشتراكية العالمية جماعة أوضح تاريخا وأدق تسجيلا وتدوينا من جماعة الفابيين. ولقد قامت هذه الحركة في سنة ١٨٨٤ وأهم الفوارق بينها وبين الشيوعية أنها لا تؤمن بحرب الطبقات ولا بضرورة الصراع الدموي لتحسين أحوال العمال وتعميم العدالة وتمكين الجميع من فرص المساواة وربما كان أهم من ذلك أن مبادئ الجماعة تقوم على الأسس الأخلاقية قبل قيامها على الأسس المادية الاقتصادية

ووجهتها الكبرى هي بناء المجتمع على أرفع المثل العليا في الآداب الإنسانية ويرجع ذلك على الأكثر إلى قيامها على آثار الجماعة الخلقية التي كانت تسمى بجماعة "الحياة الحقة" وكان يبشر بها توماس دافيدسون.

وترجع تسمية الفابية إلى اسم القائد الروماني فابيوس الذي تصدى للدفاع عن روما حينما هاجمها هانيبال البطل الأفريقي وطبعا كانت سياسة فابيوس هي عدم مواجهة الغزو مواجهة صريحة بل تحين الفرصة والانقضاض على العدو وهكذا كان حال الفابيين بالنسبة للنظام الراسمالي ودعوتهم الاشتراكية فهم لم يواجهوا النظام الرأسمالي مواجهة ولم يقترحوا الحلول العملية للقضاء على مساويه ومن ثم نرى الفابية تقوم على السلبية حيث تترك الأمور لكل طبقة تأخذ الطريق الذي يمكنها أن تحقق لها الوجود والطبقة المظلومة سيأتي لها يوم تسترد فيه حقوقها أما كيف ذلك ومتى؟ فقد تركه الفابيون معلقا.

فهي اشتراكية تقوم على السلبية وتقف في الطرف الآخر من الاشتراكية الماركسية ومذهبهم "دع النار حتى تصبح رمادا". ومن ثم ظهر الرأي الذي يقول: إن الاشتراكية لا تعالج الأمور علاجا جزريا على أننا أيضا يمكن أن نعترف بأن الفابيين تطوريون وليسوا بانقلابيين، وعندهم أن نشر المعرفة وتأليف الأنصار من جميع الطبقات والتوسل بالوسائل الديموقراطية إلى ولاية الحكومة للمرافق العامة أصلح لتحقيق الغرض المقصود من الاشتراكية وهو منع الاستغلال والاحتكار والتسوية بين الناس في فرص العمل والمشاركة في إدارة الأداة الحكومية.

والفابية تناقض فلسفة المادية التي ابتدعها كارل ماركس ولا تكلف نفسها مشقة تعديلها أو تنقيحها. ومما هو جدير بالذكر أن المتصوفة الروحية المعروفة "آن بيزانت" كانت من أوائل الفابيين كما كان كثير منهم من المفكرين الروحيين غير العاديين. وقد كان للفابيين الفضل الأول في تأسيس حزب العمال البريطاني بعد استبطاء العمل على إقناع المحافظين والأحرار بالمبادئ التي تؤدي إلى الملكية العامة وإلغاء الاحتكار ويعزي إلى سدني ويب وزوجته بباتريس بوتار أكبر الفضل في التقريب بين الجماعة والمشرفين على نقابة العمال. وقد كان سدني ويب وزوجته وبرنارد شو وهـ. ج. ويلز من طلائع الفابيين العاملين في البحث ونشر الدعوة والتوفيق بين الطوائف العمالية. وقد ظهر دستور الفابيين في مجموعة من المقالات سميت باسم المقالات الفابية وطبعت سنة ١٨٨٩، وراجت في البلاد الأوروبية رواجا واسعا مطردا إلى أن صدرت المجموعة الثانية بعد ذلك بنيف وستين سنة ١٩٥٢ ولم يكن في الدستور الأخير شيء ينقض دستورها الأول ولكنها أعادت دراساتها ومباحثها على أضواء التطبيقات الواقعية بعد قيام الثورة الروسية وظهور التنقيحات العملية والفكرية لفلسفة كارل ماركس والمنشقين عليه. وكان من حجتها القوية أن تجربة الخطة التي اتبعتها الجماعة الفابية في الاطلاع والبحث والعمل على نشر الدعوة كانت ناجحة وموصلة للأغراض الاشتراكية بدلا من التجارب الدموية الأخرى التي تقوم على الصراع بين مختلف الطبقات.

هدف الاشتراكية الفابية:

هدف الاشتراكية الفابية المساعدة على إعادة بناء المجتمع بما يتفق

والإمكانيات الأخلاقية السامية والمثل العليا المتمثلة في الحب والإخاء، وقد كان وليم موريس وسيدني ويب وبرنارد شو وجراهام والاس وسيدني أوليفر وادوارد بيرزويلاند ووليام كلارك –هم أبرز الدعاة للاشتراكية الفابية في بداية عهدها وخاصة حينما ظهر الفقر والبؤس والحرمان في لندن عام ١٨٨٩ وحينما اشتدت وطأة الأزمات الاقتصادية ووقع عدم الاستقرار ووحشية النظام الرأسمالي وهم يرون تحقيق اشتراكيتهم لخلق مجتمع سعيد عن طريق سلمي مقنع ويرون تعويض من يفقد حق الملكية وهم لا يؤمنون بالمصادرة وقد كتب أوليفييه عدة مقالات "عن الأساس الأخلاقي للاشتراكية" وكتبت آني بيزانت عن الصناعة في ظل الاشتراكية. والفابية ترى أن التغير ينبغي أن يكون:

١– ديموقراطيا يقبله الشعب.

٢– تدريجيا دون اضطراب أو قلاقل.

٣– أن يكون غير متعارض مع الأخلاق.

٤– أن يكون دستوريا سليما.

هذا وكان لا يرى الفابيون الأوائل ضرورة التأميم الشامل وإن كان الفابيون فيما بعد رأوا ضرورة التوسع في نطاق التأميم حيث بدءوا في تعيين إدارة ديموقراطية ممثلة في منتخبين من ضمن المجتمع ويرى بعض زعماء الفابيين أن الفابية تقوم على أساس الإيمان والمثل العليا والأهداف السامية والعدالة للمجتمع. ولكن مما يعاب على الجمعية الفابية أنها أهملت دور

النقابة العمالية في تطوير الاشتراكية والسير قدما إلى الإمام نحوها. ولكنهم سرعان ما أدركوا أهمية تكوين حزب عمال مستقل تموله النقابات العمالية.
ومن مبادئ الفابيين وأهدافهم:

١- تحديد حد أدنى عام للأجور.

٢- الرقابة الديموقراطية على الصناعة.

٣- أحدث تجديد شامل في أساليب التمويل.

٤- إنفاق فائض الثروة والدخل في تحقيق مصلحة المجتمع في الخدمات الضرورية اللازمة له.

ولا شك أن النقطة الأولى تعني بتجديد شامل في حياة العمال حيث نوفر لهم الرعاية الصحية والأمن والأجر المناسب وتوفير المرافق العامة ومحاربة البطالة. وأما النقطة الثانية فهي تهدف إلى تحقيق الديموقراطية في الصناعة وتأميم بعض القطاعات الهامة والضرورية. (مثل المناجم والسكك الحديدية والطاقة الكهربية والفحم) أما المبدأ الثالث فهو دعوة إلى رفع معدلات الضريبة ولاسيما الضريبة على التركات حتى يمكن توفير الأموال اللازمة للدولة لاستخدامها وفي الوقت نفسه تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في التضحية. ولا شك أن النقطة الأخيرة تعني المبدأ الإنساني والاهتمام بالخدمات وتوفير مطالب الشعب والعناية بمشاكله وقد انتهت الفابية في عام **١٩٢٥** من الوجهة السياسية ولم تلبث أن فقدت دعوتها القوى الدافعة لها (على الرغم من تأييد حزب العمال لأهدافها ومبادئها) وقد عانت الفابية فترة من الركود إلى أن كان

عام ١٩٤١ حيث لاقت ازدهارا حقيقيا على يد بعض اقتصاديي اكسفورد مثل كول وبعض المفكرين الأحرار.

على أنني أعود فأكرر أن الفابيين فيد ورهم السلمي كانوا سلبيين فهم لم يحاولوا بتاتا الخوض في المعركة والمناداة بتحقيق مطالبهم ومع ذلك فلا ينكر فضلهم على الاشتراكية في بريطانيا وتطورها كحركة وتبني حزب العمال لآرائها ولعل الفضل الكبير يرجع إلى الفابيين في محاولتهم دعم المبادئ الأخلاقية ونشر طرق الإقناع وإفهام الناس مدى القيم المثالية ومحاولة الفابية تجنب الصراع الدموي وحرب الطبقات عن طريق نشر أهدافهم التي تهدف إلى إقامة مجتمع به عدالة وقد كان للفابيين ولا شك الأثر الكبير في قيام نظم التأمينات الاجتماعية. وهي التي أصبحت ضرورية لتأمين مستقبل العمال.

إن الاشتراكية الفابية ولا شك تعتبر حركة إنسانية تضاف إلى الحركات الإنسانية الأخرى بغية نصر الإنسان وتحرره من القيود التي كادت تقضي عليه.

رابعا- الاشتراكية العلمية:

وهي اشتراكية كارل ماركس (١٨١٨–١٨٨٣) وقد جاء ماركس فنقد الاشتراكيات الخيالية التي تقوم على المثل العليا دون جدوى ولا أمل في تحطيم الرأسمالية. وبنى نظريته على أساس من العلم والمنطق ونادى بأن اشتراكيته هي التي تقوم على أساس من الحتمية والتطور التاريخي. وأخذ ماركس يندد بالطبقات وسيادة رأس المال واختفاء الطبقة المتوسطة. وأعلن

أن العامل يعيش عبدا لطبقة البورجوازيين التي تملك كل شيء وتحرمه كل شيء. وقال إن الإنتاج الرأسمالي يسير لا على حسب الضروريات للحياة (كما هو واجب ومطلوب) بل يسير الاقتصاد الرأسمالي على حسب الإمكانيات النقدية لطالبي هذه الضروريات وهكذا تظل الحاجات الضرورية لمعيشة بعض الأفراد مستحيلة المنال عليهم في حين ينعم أصحاب الثروات بالترف والكماليات. وأعلن ماركس أن الرأسماليين يسرقون قوت العمال بما يأخذونه من فائض القيمة.

وكانت اشتراكية ماركس هذه هي بداية المرحلة الجديدة والحاسمة في تطور الاشتراكية التي أخذت تعدل عن المناقشات بشأن وضع تنظيم جديد للحكومة والمجتمع.

ولا شك أن ماركس اعتمد في نظرياته من أجل بناء العالم اللا طبقي حيث تسود الشيوعية، على نظرية الصراع الطبقي ونظرية فائض القيمة وقد فسر ماركس اشتراكيته على أساس مادي فقط مهملا الجانب المعنوي وقد سبق (أن تكلمت عن نظرية ماركس في التطور وسبق نقدها وسبق شرح فكرته عن المجتمع الشيوعي) وأظهرت بجلاء واضح أن حتمية الصراع الطبقي لا تعني بتاتا أن الانتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي يعني ضرورة تقاتل الطبقات وأوضحت أيضا أن العامل المادي وحده لا يمكن أن يمنحنا تفسيرا وحيدا للتطور البشري.

ولما كانت اشتراكية ماركس ذات نزعة طبقية وتهدف للصراع الدموي قامت عدة اتجاهات جديدة حيث أوضح المفكر مالون أن الاشتراكية ليست

صراعا طبقيا وإنما هي الحضارة الحقيقية للمجتمع البشري كله فهي لا تقتصر على الاشتراكية الجماعية بل إنها مبدأ دولي ويقول "مالون" أن الاشتراكية الطبقية ناقصة لأنها لا تعتمد إلا على مصالح جماهير العمال فتهمل بذلك العمل على إزالة الأنانية وإيقاظ روح إنكار الذات في قلوب الناس جميعا دون تمييز طبقي. فلا يمكن للاشتراكيين الحريصين على رسالتهم التجديدية أن يهملوا القوى المعنوية أو يتجاهلوا قوى المحبة الكامنة في قلوب الناس. بحيث لا يعملون على مناشدتهم بالتفاني والإخلاص الوفي.

وجاء معه هارولد لاسكى وأعلن أن الاشتراكية لا يمكن أن تقتصر على الجانب المادي وحده بل هي تربية خلقية وذهنية قبل كل شيء.

إن ماركس فعلا في نظريته الاشتراكية كان له فضل السبق في إعلان اشتراكية جديدة تبنى على أسس علمية ولكن ماركس كان مخطئا في حتمية التطور على العنصر المادي وعلى إنكار الروحانية في عالم البشرية.

(وقد سبق كلامي على ماركس في الفصل الأول ثم في الفصل الخاص بالشيوعية).

اشتراكية الأديان

خامسا- الاشتراكية المسيحية

جاء المسيح إلى العالم وفي ركاب دعوته المسيحية جاء بتعاليم ونداءات تحض على إطعام المسكين وعلى الاهتمام بالفقراء وأصبحت الأناجيل الأربعة تحتوي فعلا على نداءات تنصف الفقراء وتنادي الأغنياء

بأن الله لن يقبلهم في الجنة ما لم يعطوا ويمنحوا ويساعدوا ويترفقوا بمن هم دونهم ثروة. وقد استندت الاشتراكية المسيحية على الدعوة إلى مجموعة من القيم الأخلاقية تنهي عن الاستغلال وتحث على التعاون والإخاء وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية كما تقوم على تحقيق اقتصاد كفائي أو استكفاء ذاتي قوامه الأسرة أو التنظيم الاشتراكي للصناعة، والفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام هي عدم وجود المنظم أو المضاربة أو الربح غير العادي وتكون الأجور والأثمان عند المستوى العادل بحيث يصبح كل راضيا وقانعا بنصيبه بعد أن يكون قد بذل الجهد الكافي الذي يرضى عنه ضميره وإلا فغنه يعتبر خارجا على القوانين الإلهية والوضعية.

وقد انتشرت الآراء المسيحية في العصور الوسطى ثم تبناها كثير من الكتاب المصلحين مثل "سان سيمون" المفكر الاشتراكي المثالي وبنى على أساسها الاشتراكية المثالية. لقد كانت رسالة المسيحية هي سعادة الإنسان وأيقنت المسيحية أن ذلك لن يكون ولن يتم ولن يكون له وجود ما لم تكن له عدالة اجتماعية وحقوق طبيعية متوافرة له حيث لا يشعر بفقدان الضروريات وضياع الحاجات. إن المسيحية دعت إلى اشتراكية ولكنها اعتمدت على الخلق البشري وعلى القيم الإنسانية وبنت اشتراكيتها على هذا. وكل إنجيل يحمل في طياته التمنيات بالجنة لكل من يمنح ويعطي ويحاول تخفيف الويلات من على كاهل الفقراء وإخوته في البشرية.

سادسا- اشتراكية الإسلام:

يتميز الإسلام في نهجه العام وأسلوبه الذي حاول أن يسوس به

الإنسانية على أساس هو الإيمان بخصائص البشرية بما فيها من عيوب وأمراض إلى جانب ما فيها من قدرات ونوازع طيبة، كما أنه نظام عام لم يوضع لكسب طائفة معينة إلى صفه يمثلون أرستقراطية روحية على حين يترك بقية الأفراد يتخبطون في الظلمات.

ولدق كان التقارب المادي هو الطريق الوسط الذي يراه الإسلام لإيجاد تكافل اجتماعي وخطة معتدلة ومنهاج قويم نحو تعادل مادي بين الأفراد تأمن به الطفرة أو النكسة لأن الإسلام أدرك أن الغلو والاندفاع من أسوأ صفات الجماعات، والإسلام كنظام يهدف إلى توفير الحياة العزيزة الكريمة التي تسودها المساواة والتكافل والتحرر لكل من يعيش في كنف الإسلام.

ولا ينبغي علينا أن ننظر إلى النظام الاقتصادي الإسلامي على أنه نظام مفصل شامل لجزئيات الحياة في العصر الذي نعيش فيه ولو كان كذلك لاعتبر الإسلام نظاما جامدا ولكن الإسلام دين تطور وقد وضع الإسلام القاعد الكلية والأسس العامة والأصول الجوهرية لا حكم شريعة عرفتها البشرية وترك للمسلمين أن يفسروها في كل عصر بوحي من إيمانهم وبروح عصرهم ويبنوا عليها على حسب مقتضيات الحالة وظروف بيئتهم.

ولقد استطاع الإسلام أن يثبت وجوده على مر العصور على أنه أعظم نظام اقتصادي، وقد تميز هذا النظام الاقتصادي بخروجه من عيوب كثيرة من الأنظمة الاقتصادية الحديثة، فالإسلام منزه عن عيوب الرأسمالية ومتناقضاتها والشيوعية وعيوبها وأخطائها واستحالتها. فلقد أرادت

الشيوعية المساواة المطلقة بين الناس وهذا لا يمكن أن يتم ومستحيل أن يكون له وجود. وأرادت الرأسمالية ترك الأمور تسير وفق هواها بلا ضابط ولا تنظيم. تترك الضعيف تحت رحمة القوى. أما الإسلام فقد جاء وفي أثوابه نظرة فاحصة إلى المواهب التي يتمتع بها الإنسان فوجد أن الفرد يختلف في هذه الصفات وفي مقدار ما تهب له الحياة من قدرات ومواهب كما أن ظروف كل فرد تختلف عن الآخر وتختلف تبعا لهذه الظروف البيئة التي يعيش فيها والتي تؤثر عليه. والرغبات التي يطمح إليها وهذا الاختلاف يبين حتمية الحياة والحياة بهذا النوع وهذا الاختلاف تكون حلقة متصلة متماسكة من المصالح المتشابكة والرغائب المختلفة بحيث يحس كل فرد أنه في حاجة إلى الآخر ليكمل ما فقده في نفسه ولهذا نشأت ضرورة التعاون والمنفعة المتبادلة التي هي سر تماسك الإنسانية وسر صلابة الوحدة البشرية في المجتمع الإسلامي. والإسلام في نظامه الاقتصادي يعتبر بحق أول من أقام دولة اشتراكية في العالم كله، ومفكرو الإسلام ودستوره كل هؤلاء يحملون معنى واحدا يوضح لنا فيه أن مبادئ الاشتراكية الأصيلة نابعة من الإسلام ولكن لا يفيد الكلام إلا بالبراهين والأدلة والإقناع، ولكي نفهم مدى العلاقة بين الاشتراكية والإسلام فقد سبق أن عرفت الاشتراكية بأنها مذهب يهدف على اختلاف تطبيقاته إلى منع الفرد من استغلال رأس المال للإثراء على حساب الجماهير وبؤسهم وشقائهم وإشراف الدولة على مقومات الفرد الاقتصادية وتحقيق العدل الاجتماعي بين المواطنين وتحريم استغلال الإنسان للإنسان بحيث تمحي مظاهر الفاقة والحرمان وكذلك تمحي مظاهر تفاوت الثروات تفاوتا فاحشا يقترن به

الجوع والفقر والمرض بجانب الترف والقسوة والرفاهية والانحلال الخلقي، أي أن الاشتراكية تعني سعادة الفرد في ظل المجموع وحماية المجموع من طغيان الفرد.

ومن ينكر أن الإسلام لم يسع إلى هذه المبادئ العالية والأهداف السلمية السامية. من ينكر أن هذه لم تكن دعوة رسول الله؟. فالاقتصاد الإسلامي يهدف إلى تحقيق الرفاهية المادية للأفراد فهو يعادي الفقر لأن الفقر أقرب طريق إلى الكفر. والنظام الاقتصادي الإسلامي له خصائصه ومميزاته التي كاد ينفرد بها والباحث فيه لا يستطيع أن يجد جماعة من الأغنياء تستبد بجماعة من الفقراء كما هي الحال في الرأسمالية ولا يستطيع أن يجد حشود الجماهير تستبد بالأغنياء كما هي الحال في الشيوعية بل أن معنى الاستبداد منفي أصلا من المجتمع الإسلامي وغريب عليه.

فالإسلام نظام لا يضحي بالمجتمع في سبيل الفرد ولا ينظر إلى الفرد كأنه آلة لخدمة المجتمع بل ينظر إليه باعتباره اللبنة الطبيعية لبناء المجتمع السليم فنحن بإزاء نظام ينظر إلى مصلحة المجتمع وإلى مصلحة الفرد سواء بسواء، فإذا كان هناك تعارض بين المصلحتين فمصلحة المجتمع مقدمة بلا جدال. ولقد ظن بعض الناس أن النظام الإسلامي يفرض على الدولة نوعا من العزلة الاقتصادية تحجبها عن بقية دول العالم والواقع عكس ذلك تماما. فالدولة الإسلامية كانت تستقبل وتصدر رؤوس الأموال للاستثمار الحلال أي بقصد إسعاد البشرية لا بغية السيطرة أو الاستعمار.

خصائص الاشتراكية في الإسلام:

١- تدخل الدولة:

فللدولة حق توجيه النشاط الاقتصادي في الوجوه التي تحقق اكبر قسط من الرفاهية التي تهم الأفراد ولقد جاء في حديث شريف "الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار" وقيل بدل النار الملح وإن كان هذا الحديث يعني بلغة القرن الرابع الهجري أن هناك من المصادر والموارد الهامة ما يفترض في الدولة أن تكون مهيمنة عليه أو مشرفة على توجيهه أو مساهمة فيه حتى تضمن للأفراد الانتفاع منها والتمتع بها وفي ظل نظام التوجيه يسعى الفرد لمصلحة المجموع وتسعى الدولة لمصلحة الأفراد وهذا يدعونا إلى أن نقول أنه نتيجة لظروف الدولة الإسلامية كان الملح هاما ومن ثم أن مقياس الضرورة للشيء هو الاستعداد للزهد عنه أي أنه قد جدت في مجتمعنا المعاصر مشاكل لابد أن تتقدم الدولة لتوفير هذه الضروريات للشعب وهذا يدفعنا إلى أن نفهم أن الدولة تتدخل لتوفر للشعب اشتراكية الضروريات ولتمنع كل سيطرة أو استغلال أو احتكار يمس قوت الشعب الرئيسي ويسعى لخلق أحقاد بين قلوب جماهير الأمة وطبقة أقلية تتمتع بالثراء والغنى الفاحش.

٢- الملكية الفردية:

المال حرمة في الإسلام والملكية الخاصة يحترمها الإسلام والمهم أن يكون سبيلها من حلال ولكن نلاحظ أن الإسلام ينادى بالملكية التي لا تبلغ مرحلة الرأسمالية فإن بلغت ردتها عوامل أخرى تقوم بها الدولة لتمنع

طغيان رأس المال فالإسلام يشجع الأفراد على النشاط والاستثمار ويحمي المجتمع بالضريبة ويمكن أن يقال بوجه عام أن الأرض في الدولة الإسلامية كانت ملكا للدولة وأن الناس كانوا يستغلونها على قاعدة أن يكون للحكومة نصيب فيها من غلتها فالملكية لم تكن إلا وظيفة اجتماعية لمن يحسن أداءها فالإسلام لا يقف في وجه الفطرة وحب الفرد للتملك والاقتناء ومع هذا فهو لا يغفل أن صيانة الفرد للمال بمثابة وظيفة أكثر منها امتلاكا فأن أداها حق الأداء وقام بالمطلوب منه خير قيام استحق استمرار حيازته لذلك المال ووكالته عن الأمة وإلا فإن للدولة الحق في وضع حدود أي إخلال بوظيفة المالك الاجتماعية.

٣- الحد من الملكية:

اتبع الإسلام مبدأ الحد من الملكية حتى لا يطغى الأفراد على المجموع وحتى لا توجد طبقة فوق طبقة وحتى لا ينتشر الحقد بين الناس واتبع ذلك عن طريق:

الحد عن طريق التوجيه العام الذي يفرضه الإسلام على إتباعه من طريق الزكاة والضرائب وقد قرر الغزالي أن حق المال ليس مقصورا على الزكاة أو الصدقة وإنما حق المال ممتد إلى حد صلاح الناس وصلاح المجتمع أيضا. هذا بجانب الغرامات المالية التي يحق للدولة أن تفرضها.

إذن فالملكية في نظر الإسلام أمانة ووكالة يتمتع بها الوكيل بحق التصرف في حدود المصلحة والعدل الذي تنادى به الفلسفة الاقتصادية الإسلامية فتقف سدا منيعا دون قيام رأسمالية باغية طاغية مستغلة بشعة.

٤ - استنكار الاحتكار:

يبغض الإسلام الاحتكار لما يكون عليه موقف المحتكر عادة من استعباد الناس والتحكم في السوق بما يفرضه من أسعار خيالية تنغص على الناس حياتهم وتصعب عليهم سبل المعيشة وفي الحديث الشريف "من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برئ من الله وبرئ الله منه".

٥- نظام الإرث:

ويرتبط الميراث بالملكية أوثق ارتباط وهو إن لم يكن نتيجة العمل في بعض الأحيان فإنه تشجيع للمالك في أثناء حياته على مداومة الجهد وبذل النشاط لعلمه أن ثمرات هذا الكد ستئول إلى ذريته وذويه وذلك لا يمنع من فرض ضريبة على التركات حيث كان من المقرر ترك الثلث تقريبا لبيت المال والباقي من حقه التصرف فيه وقد عاب بعض الاقتصاديين على الإرث بأنه يفتت الملكية ولكن نسى هؤلاء أن هناك الإرث المشاع كما أن الإسلام كان دائما يحبذ أن يدير أرشد الورثة الميراث لمصلحة الورثة فهذا لا شك يحفظ الملكية من التفتيت والضياع.

٦- العمل واجب على كل قادر:

الإسلام يوجب على كل قادر العمل وإن كان مستعدا للعمل ولكنه لا يجد عملا فالدولة مسئولة عن إيجاد عمل له وقد قال الرسول عن العمل أنه الجهاد الأكبر وعن رسول الله أيضا أنه فضل المجاهد في الحصول على رزق عياله على الذي يتفرغ للعبادة وقال عن الأول أنه أعبد من الثاني. وحين جاء إلى رسول الله رجل يسأل عطاء قام بنفسه وصنع له

فأسا ليحتطب به ثم طلب منه بعد ذلك أن يعود ليرى: هل نجح في عمله أو لا وعلى هذا نقول أن الراعي مسئول عن وضع كل في المكان الذي يناسبه. وعنصر العمل إذن مكرم في الإسلام ونظرة الإسلام إلى العمل أنه شرف كبير وقد قال الرسول "إن الله يحب العبد المحترف" ونستطيع أن نجمع المبادئ الإسلامية التي تنظم الدفع الإنتاجي في ثلاث مبادئ هي: على كل قادر أن يعمل –لكل فرد عمل– لكل عامل أجر على عمله.

وقد أقر الإسلام مبدأ ضرورة إتاحة الفرص المتكافئة للأفراد للحصول على العمل وذلك كما سبق أن قلنا عن طريق محاربة الاحتكار الذي يفرض على السوق التجارية أحيانا وتارة على الميدان الصناعي. والأجور في الإسلام تقوم على ضمان مستوى لائق بالعامل فهذا هو العدل وقد فرض الإسلام على الدولة تيسير حماية العامل من المخاطر والطوارئ التي يتعرض لها في أثناء عمله. كما أن الإسلام لا يعترف لأصحاب رؤوس الأموال بالتحكم في العمال واحتكارهم لجهودهم الإنسانية كما تحتكر السلع في السوق تماما. ويذهب بعض الأئمة إلى حد القول بأن للعمال الحق في مناصفة الأرباح مع أصحاب رؤوس الأموال واعتبار أن هذه الأرباح مدينة لجهود العمال أكثر من كونها مدينة لرؤوس الأموال وهذه النظرة تعد وسطا بين القول بعدم أحقية العمال مطلقا إلا في زيادة ضئيلة من الأرباح (وهذا هو رأي الرأسماليين) وبين القول الذي ينادى بوجوب حيازة العمال وحدهم لفائض القيمة الذي نتج عن جهدهم وعرقهم وليس لأصحاب المال أن يشاركوا العمال هذه الأرباح وهذا هو رأي الشيوعية.

ونلاحظ أيضا أن الإسلام وهو دين الحق يطالب العامل في مقابل تمتعه بحقه الكامل في الحصول على أجره العادل والمشاركة في الأرباح يطالب الإسلام العامل بأن يؤدي واجبه كاملا في إجادة العمل وإتقانه وذلك طبيعي من ناحية التعادل بين الجهد والجزاء.

٧- الضرائب والرفاهية الاجتماعية:

الضرائب في الإسلام وضعت خصيصا لتذويب الفوارق بين الطبقات ووضع حد للغنى الفاحش وخلق التعاون والإخاء بين أفراد الأمة وأهم الضرائب في الإسلام هي ضريبة الزكاة وكانت تفرض بنسبة ٢,٥% على الملكية مما يحوزه الفرد ولقد أعفى الإسلام ذوي الدخول البسيطة من الواجبات والالتزامات وألغى عنهم كثيرا من التبعات فأولا جعل حدا أدنى للزكاة وكذلك أعفى الفقراء من الغرامات المالية وأباح الإسلام للحكومة أن تفرض من الضرائب ما تراه محققا للمصلحة العامة تبعا لمبدأ "في المال حق غير الزكاة" حتى قاعدة التصاعد في الضريبة وقاعدة إعفاء الحد الأدنى للمعيشة نصت عليهما أحكام الزكاة التي كانت تؤدي إلى بيت المال.

وقد وضع الإسلام الأصول الجوهرية لأحكم سياسة وأعدل حكم ورسم صورة للسياسة المالية ووضح وجوه الإنفاق الرشيدة ولاسيما الاتجاه الاجتماعي الذي لم تعرفه كثير من الدول إلا في بداية القرن العشرين وهذا يعني أن الإسلام ظل يرعى الفقير ويحثه على الغنى والثراء ويرفع مستواه. فقد أوجد له مستوى معيشيا معينا ومنحه اشتراكية الضروريات حيث أنه عرف هذه الضروريات بأنها لا تقاوم وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها وبأنها ما

لا تقوم الحياة إلا به والنفس البشرية من حقها البقاء ومن حق الدولة إتاحة الفرصة لها لحفظ حياتها وقد أعلن الإسلام الحرب على الفقر ولا شك أن في تعاليم الإسلام ما ينفر من الفقر حيث قال رسول الله: "لأن تدع أولادك أغنياء خير لك من أن تدعهم يتكففون الناس" وقال في حديث آخر "كاد الفقر أن يكون كفرا".

٨- مبدأ تحريم الفائدة في الإسلام:

حرم الإسلام الربا تحريما باتا حيث أنه وسيلة للكسب الخبيث وفي الحقيقة يجب أن نوضح شيئا هاما هو عدم الخلط بين الربا وتوظيف رأس المال في مشروع تجاري معرض للمكسب أو الخسارة ونقول أن لهذا المال ثمنا. إن المال لو وضع في كفة المخاطرة أصبح من حق صاحبه أن يدر ربحا له. ونحن نقول لماذا لا تتحول وظيفة البنوك إلى تقديم الخدمات للمنتجين نظير مكافأة لا الإقراض بالفائدة. فهنا الإسلام ينادى بالقروض المجانية. ونحن لا يفوتنا أن سعر الفائدة اليوم أصبح محل نقد شديد من علماء الغرب أنفسهم ولقد قال كثيرون ونادوا بضرورة حذفه من المعاملات الاقتصادية حتى يمكن تحقيق العدالة الكاملة ومن هؤلاء اللورد ما ينرد كينز الاقتصادي البريطاني المشهور الذي نادى بتقليل سعر الفائدة حتى تصل للصفر أو ما يقترب منه.

ومما لا شك فيه أن توظيف رأس المال غير إقراضه. فالإقراض يعني المكسب الدائم عن طريق رأس المال وهذا ما حرمه الإسلام بالفعل ويمكن أن نسميه ربا، أما الفائدة التي تعود من توظيف رأس المال في أحد المشروعات

الاقتصادية المعرضة للمكسب أو الخسارة فهذا العائد حلال وربح طيب.

٩- مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام:

لابد من الإيمان بالمجتمع الذي يحس فيه الفقير والغنى الكبير والصغير بأن لا فوارق بينهم وإنما المؤمنون أخوة وقد قال سبحانه وتعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان". والتكافل الاجتماعي هو أساس متين لإقرار العدالة الاجتماعية بين المؤمنين وتبني عليه تعاليم الإسلام فقد عمل الإسلام على منع الغش في المعاملات وعلى تأميم المواد الضرورية وجعل في الثروات الخاصة حقوقا للشعب تأخذها الدولة لتحقيق التكامل الاجتماعي. لأن الإسلام عدالة أولا وقبل كل شيء يحرص على عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وإشراك أكبر قدر من الناس في الخير وبذلك تمهد السبيل لمساواة إنتاجية من بداية الطريق فإن بدت بعض الفوارق التي تأتي نتيجة للاستعداد الخاص لا يقف الإسلام عائقا أمامها بل يؤيدها ويحميها بشرط ألا تخرج عن الحدود المرسومة لها وبشرط أن تكون في مصلحة المجتمع.

١٠- إقرار الإسلام لمبدأ التوازن الاقتصادي والاجتماعي:

حرص الإسلام على إقرار مبدأ التوازن الاقتصادي كضرورة هامة من ضرورات تدعيم البنيان الكبير للدولة ويتضح لنا من أهمية لكلمة التوازن عدم وجود فوارق شاسعة الأطراف بين طبقتين ولقد انقسمت خطة الإسلام من أجل تنفيذ ذلك إلى:

١- عدم تمكين الرأسمالية من السيطرة والاستغلال.

٢- القضاء على الفقر.

وقد اتبعت بالنسبة للنقطة الأولى اتخاذ عدة إجراءات منها فرض الضرائب ومحاسبة الثراء وتملك المرافق الحيوية مع منع الاحتكار.

وأما في القضاء على الفقر فقد اتبعت الدولة الإسلامية تشجيع الفقراء على العمل والإعفاء من الأعباء المالية ثم أوجدت لهم مستوى معيشيا معينا ألا وهو اشتراكية الضروريات.

وهكذا نؤمن أن الإسلام لا يرضى عن تجريد المرء من عاطفته وجعله آلة إنتاج تؤمن بالأرقام فحسب وتهدف لخدمة نفسها فقط وإنما يطالب بأن يعمل لدنياه وآخرته. ونستطيع أن نخرج مما سبق بالنتائج السريعة الآتية:

أن الفلسفة المادية التي تقوم عليها الحضارة الحديثة هي معول الهدم فيها وأنه مقضي عليها بالزوال لانفصالها عن وجدان الأفراد ومشاعرهم وخلوها من الروح والضمير.

وإن الإسلام نظام وضع القواعد الشاملة دون تفصيل وترك للمسلمين تفسيرها في كل عصر بوحي من الإيمان والمصلحة والتطور.

أن النظام الإسلامي نظام لا مثيل له يحقق العدل الاجتماعي ويحقق الكفاية للأفراد بعيدا عن عيوب الشيوعية ومتناقضات الرأسمالية.

أن المجتمع الإسلامي يسعى إلى سعادة الفرد في ظل مصلحة المجموع ويمنع طغيان المجموع على الفرد.

سابعا- الاشتراكية النقابية:

وجدت الاشتراكية النقابية سبيلها إلى الظهور في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى وقد وضع نظريات هذه الحركة "جورج سوريل" في كتابه "آراء في سياسة القوة" سنة ١٩٠٦ حيث أوضح سوريل أن الطبقة العاملة هي كل شيء في المجتمع وأنه لا يمكن أن يكون هناك تفاهم بينها وبين الرأسمالية وأعلن أن روح الكفاح ضد الطبقات الأخرى هي التي تستطيع وحدها أن تحميها وتصونها.

وهدف الاشتراكية النقابية هو تملك المجتمع لأدوات الإنتاج وأبرزها التنظيم الإداري لمستقبل الدولة الاشتراكية حيث أن الإشراف على الإنتاج يعهد للعمال فهم يختارون المديرين والقادة وينظمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أحوال العمل. والملاحظ أن الرقابة الكاملة على الإنتاج مكفولة للدولة حتى في ظل نظام الاشتراكية النقابية فالدولة وحدها ترسم الهدف وتضع الخطوط الرئيسية الواجب إتباعها لتحقيق هذا الهدف. فعن طريق السياسة الضريبية توجه الدولة العمل ورأس المال من فرع من النشاط الصناعي إلى فرع آخر بطريق مباشر أو غير مباشر وتجري التعديلات والدولة أيضا هي التي تعمل كوسيط بين النقابات بعضها البعض وبين المنتجين والمستهلكين ودور النقابة هنا هو تنفيذ ما يوكل إليها من الدولة.

فالاشتراكية النقابية إنما هي في الواقع اتحاد للقوى الاقتصادية للدولة منتظمة داخل نقابات ولكن يلاحظ أن وحدة القوى الاقتصادية تجعل الدولة تصاب بخسائر لو أسيء استخدام عناصر الإنتاج فالضرر يعود على

الاقتصاد القومي وليس على العمال وحدهم، ومن ثم يجب على الدولة لتضمن حسن سير الإنتاج ضرورة التدخل في التنظيم الداخلي للنقابات.

والاشتراكية النقابية تستعمل كلمة الحكم الذاتي بدلا من كلمة التأميم التي قد ترتبط بصورة الاستيلاء بالقوة على ممتلكات الأفراد في الصناعة أو غيرها من فروع الإنتاج. وقد تترك أمور إدارة الإنتاج إلى مجموعة من لجان تمثل العمال المشتركين في الإنتاج ومن المستهلكين.

ولكن يؤخذ على هذا النظام أن النقابات التي قد تكون الوسيلة للاشتراكية النقابية قد تكون هي نفسها الوسيلة لنقابات الإنتاج والاحتكارات.

ثامنا- الاشتراكية الديموقراطية:

في وسط كل هذه النظريات المتضاربة لتحقيق الاشتراكية يظهر اشتراكي مفكر وفيلسوف عميق هو "جان جوريس" (١٨٥٩-١٩١٤) وحاول أن يوفق بين نظريات من سبقه. ونظريته عبارة عن عرض للمجتمعات البشرية حيث أعلن أن البشرية خاضت صراعا عنيفا بين الحق والباطل وأن فكرة العدل والحق هي التي كانت الدافع الأساسي نحو تطور المجتمعات وقال أن المجتمعات كانت تتجه تلقائيا نحو الاشتراكية حيث أن تطبيق الاشتراكية على وسائل الإنتاج هي الطريقة المثلى لإصلاح المجتمع.

ولكن جان جوريس أعلن أن إصلاح المجتمع لن يتم بانتزاع ملكية الأفراد وضمها للمجتمع ولكن تطبيق فكرة العدالة والمساواة لابد وأن تتم

مرتبطة تماما مع فكرة احترام الحرية وبدافع من الأفراد أنفسهم وقد نادى بالاشتراكية اللا مركزية وهو في هذا أيضا متفق مع الاشتراكية النقابية فهو يرى أن الدولة يجب أن تكل وسائل الإنتاج والإشراف عليها ورقابتها إلى تنظيمات مهنية.

وهو يعترف بوجود الفوارق الطبقية ولكنه لا يحبذ فكرة الصراع الطبقي لإزالة هذه الفوارق فهو يرجو من البورجوازيين، وهو يعلم أن بهم مجموعة من المثقفين تفهم ضرورة التطور ولابد أن تعطي مقابل ما تأخذ فهو يقول:

"إن البورجوازيين يرون أن القياس الوحيد للحق والصواب ينحصر في نطاق ضيق مقصور على تحقيق مصالحهم الشخصية".

وهو يصل في تفكيره إلى النتيجة الحتمية الآتية وهي أن الديموقراطية هي خير طريق لتحقيق المعنى الحقيقي للاشتراكية إذ أن الدولة في ظل الديموقراطية ليست دولة طبقة من الطبقات فالديموقراطية في جوهرها ليست سوى "قوى تنظيمية" لها وظيفة التحكيم مما يحمل الطبقة الحاكمة على قبول ما يعرض من اقتراحات والتسليم بما يتحقق من مكاسب وهذه أمور تحول بين الطبقة العمالية وبين روح السخط والتمرد الذي لا يجدي.

وهكذا نجد أن جوريس ينادى بالأسلوب الديمقراطي وبإتاحة الحرية لتحقيق الاشتراكية وأن قيام الدولة بتطبيق المبادئ الاشتراكية على وسيلة الإنتاج يحقق كثيرا من الإصلاحات الاجتماعية لمصلحة الطبقات العاملة والفقيرة.

ويرى الاشتراكيون الديمقراطيون أن الفرد هو نقطة البدء ونقطة النهاية في الدفع الاشتراكي فهم يقولون أن قيام نظام ديموقراطي هو الكفيل بتحقيق اشتراكية دون صراع طبقي حيث أن تحقيق الاشتراكية في هذا الوضع سيكون بتعاون الإدارات الحرة فالشعب بأسره يعرف معنى التحرر الحقيقي لا عن طريق ديكتاتورية العمال إنما بفضل التعبير الشرعي والقانوني لجميع طبقات المجتمع عن آرائها وآمالها.

إن الاشتراكية الديمقراطية محاولة تعتمد على الفرد والدولة وتعاونهما في قيام النظام الاشتراكي فتترك الدولة للفرد حريته كاملة في الداخل وتشرف على تنظيم الإنتاج مع ترك الإشراف لمنظمات مهنية. إن الاشتراكية الديمقراطية تثق كثيرا في الفردية وتطمئن إلى حسن نية الأفراد وهذا ليس معقولا كما أن البورجوازيين أثبتوا في الماضي أنهم غير مستعدين للتنازل عن جزء من أرباحهم ومن ثم نرى أن الحل الديموقراطي الذي يمهدا لطريق للاشتراكية معكوس إذ أنه في الحقيقة أن الاشتراكية هي التي تمهد الطريق لاستقرار الديموقراطية ونموها. لأن الاشتراكية تمنح تكافؤ الفرص وتحقق العدالة والمساواة وتذويب الفوارق بين الطبقات ومن هنا يتضح أن الديموقراطية طريق ممهد أمام الاشتراكية فالاشتراكية في نظري هي التي تسبق الديموقراطية لأن الديموقراطية لا يمكن أن توجد في ظل مجتمع مختل التوازن أن الاشتراكية تعيد التوازن وتعطي الفرصة وتقر العدالة ومن ثم هي تمهد فعلا للديموقوراطية.

تكلمت عن أنواع الاشتراكيات وبالطبع هناك الاشتراكية العربية الخالدة ولكن أفضل أن أتركها لكتاب مستقل لأنها مرتبطة بواقعنا وبحياتنا

وعلاج أوضاعنا الاجتماعية والآن سأتكلم عن تطور معنى الاشتراكية في عصر الذرة.

الاشتراكية في عصر الذرة:

أصبحت الاشتراكية الآن ضرورة حيوية بالنسبة للعالم كله أكثر من أي وقت مضى وذلك بعد أن دخلت البشرية في عصر جديد من تاريخها هو عصر الذرة.

أن انتشار الاشتراكية في العالم بأسره هو الإجراء الوحيد الكفيل بوضع حدا للاستغلال بجميع صوره وأشكاله وهو وحده الذي يمكن أن يقضي على الأسباب التي تجعل عالمنا الحالي في صراع دائم سواء بين أفراده أو طبقاته أو شعوبه ودوله. وهو وحده أيضا الكفيل بإقامة مجتمعات سعيدة تيسر لكل فرد منها أن يحصل على حاجاته المادية وغير المادية دون عناء أو أن يعيش في أمان من الفقر والقلق والشقاء وهي الآفات التي عاشت في ظلها الغالبية العظمى من البشر حتى الآن.

والاشتراكية هي التي تجعل استتباب السلام إلى الأبد ممكنا لأنها تقضي على الأوضاع التي تتسبب في قيام الحروب ويقول "جون ايتون" في كتابه الاشتراكية في عصر الذرة.

"إن الاشتراكية هي النظام الذي يجري فيه الإنتاج وفقا لخطة موضوعة تستهدف جعل الإنتاج محققا لحاجات الناس وتكون فيه وسائل الإنتاج الرئيسية ملكا للمجتمع. وهذا الإنتاج الذي يتم وفقا لخطة موضوعة يؤمن بالمجتمع انتفاعه الكامل بجميع ما لديه من موارد فلا تتبدد

بعض هذه الموارد نتيجة لفوضى الإنتاج وبذلك تنمو الثروات القومية في المجتمعات الاشتراكية إلى أقصى الحدود التي يمكن أن تصل إليها".

وبما أن الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية لا يهدف إلا لمصلحة طبقة معينة دون مراعاة لحاجات الشعب نجد عكس ذلك في المجتمعات الاشتراكية إذ أن الإنتاج يستهدف في الدرجة الأولى توفير حاجات الناس. فإن الناس في هذه المجتمعات يضمنون توافر السلع اللازمة لهم.

والملكية العامة لوسائل الإنتاج في المجتمعات الاشتراكية تتيح للناس جميعا أن ينتفعوا بثروات بلادهم القومية. كما أن الملكية العامة لمصادر الثروة القومية تتيح إقامة المشروعات الهامة التي لا تحقق ربحا عاجلا أو ربما لا تحقق ربحا على الإطلاق ولكن هي التي ترفع مستوى معيشة الشعب على المدى الطويل وتواجه حاجاته الفردية.

ولا يوجد جوع في ظل الاشتراكية ولا يمكن أن يستمر الفقر فالقضاء على استئثار فئة خاصة بوسائل الإنتاج ومصادر الثروة كفيل بتحرير سكان المجتمعات الاشتراكية من الخوف ومن البطالة وكفيل بحصول كل فرد على نصيبه من ثروة بلاده القومية.

كما أن تحول الإنتاج في ظل الاشتراكية من استهداف الربح وحده إلى العمل على تلبية حاجات الناس كفيل بإنقاذ الجميع من الفقر والعوز.

أن الاشتراكية ليست سلسلة من القواعد الصارمة التي لا يمكن الخروج عليها وإنما هي مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن كل مجتمع

أن يطبقها على طريقته الخاصة وفقا للعوامل والتقاليد المحلية التي تسوده ووفقا لعادات أهله وطباعهم بشرط ألا يخالف ذلك الفكرة الأساسية للاشتراكية وهي فكرة القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

وباختصار لقد أيقن عصر الذرة أن الاشتراكية ضرورة لحل مشاكل الشعوب وأن حتمية الحل الاشتراكي هي طريق كل شعب يريد التخلص من العوز والحاجة ويريد طرق باب التقدم. أن الاشتراكية هي المعول الذي يهدم الماضي بصوره الآليمة ويعبر عن المستقبل بأزهاره الجميلة. أن الاشتراكية هي طريق السلام للمجتمع البشري وعنوان الأمان والضمان للأفراد ليعيشوا في أمن وطمأنينة. أن طريق الاشتراكية هو طريق للخروج من دائرة التخلف واستغلال وسائل الإنتاج لرفع الكفاية الفردية والعمل على طرد الفقر وبداية الشعور بالكرامة الإنسانية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

هذه هي الاشتراكية أملك ل مجتمع وطريق كل دولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الحقة، والاشتراكية الحقيقية التي يطالب كل شعب اليوم بتطبيقها هي الاشتراكية المتوازنة أي التي يكون فيها الجانب المادي موازنا للجانب المعنوي فلا يطغي أحدهما على الآخر فالمثل العليا والخلق الاشتراكي والمبادئ السلمية هي طريق الأفراد لإحساسهم بالتكافل الاجتماعي والمساواة وتكافؤ الفرص. وليس طغيان طبقة على طبقة أو دكتاتورية الشعب أو غير ذلك هي طريق الاشتراكية الحقة.

إن المجتمع الاشتراكي هو المجتمع الذي يوفر لأفراده الرخاء

ويستهدف لهم السعادة ويمنحهم الضمان والأمان لمستقبل ويوفر لهم سبل الحياة الكريمة لهم ولأبنائهم.

أن المجتمع البشري الآن لم يعد يتسع لسيطرة حفنة من الرأسماليين يستغلون كل شيء من أجل مصلحتهم الخاصة تاركين أفراد الأمة يعيشون في فقر وهوان وذلة وامتهان ولكن الحياة الآن أصبحت تطرق مطالب الشعوب وتسعى لرفاهيتها وتبغي إجابة مطالبها. والمجتمعات البشرية لا تبغي إلا تكاتف أفراد الشعب العامل وتآزره للمشاركة في بناء المستقبل.

هذه هي الاشتراكية التي تعني العدالة والمساواة والحرية. هذه هي الاشتراكية التي تعني التحرر من الخوف والعوز والحاجة. هذه هي الاشتراكية التي تريد بناء مجتمع السعادة والرفاهية.

المراجع :

١- مجتمع بلا طبقات	دكتور زكي خالد
٢- حياتنا الاجتماعية ومشكلاتها العظمى	د. محمد غلاب
٣- محاضرات الإعلام والدعاية	د. محمد عبد القادر حاتم
٤- اقتصاديات التخلف والتبعية	د. سعد ماهر حمزة
٥- القانون الدستوري	د. طعيمة الجرف
٦- اقتصاديات المالية العامة	د. جمال سعيد
٧- التطور الاقتصادي في العالم	د. جمال سعيد
٨- فلسفة الاشتراكية	د. محمد البهي
٩- الحرية والكرامة الإنسانية	محمد زكي عبد القادر
١٠- تاريخ القرن التاسع عشر	محمد قاسم- حسين حسني
١١- الحكم المطلق في القرن العشرين	عباس محمود العقاد
١٢- مستقبل الديموقراطية في آسيا	ترجمة عبد الواحد الأمبابي
١٣- الثورة الاشتراكية: قضايا ومناقشات	أحمد بهاء الدين
١٤- التربية وتطبيقاتها	علي ناصف- مصطفى متولي
١٥- أوربا المعاصرة	محمد عبد الرحيم مصطفى- كامل جرجس
١٦- الاقتصاد والسياسة في الإسلام	جمعية الدراسات الإسلامية
١٧- الاشتراكية في الإسلام	دكتور مصطفى السباعي
١٨- مبادئ الاشتراكية في الإسلام	رائد السعيد الشرباصي

١٩- مشكلة العصر الحاضر هارولد لاسكي

٢٠- الاشتراكية التعاونية برنارد لافاربي

٢١- التطور الكبير فردريك لويس الن

٢٢- يوغسلافيا- مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي جيوفان جورجوفيك

٢٣- موجز تاريخ العالم هـ. ج. ويلز

٢٤- الاشتراكية الفابية مارجريت كول

٢٥- قضية السلام تشستر بولز

٢٦- الثورة الاشتراكية ي. كريبو

٢٧- التخطيط الاشتراكي والمساواة الاجتماعية. س. أ. ركروسلاند

٢٨- الديموقراطية الأمريكية في السياسة والاقتصاد. هارولد لاسكي

29 −The rich nations and the poor nations By Barbara Ward

30 −The great issues of politics By Leslie Lipson

31 −World Politics Volumes. I- II By A. F. K. Organski

32 −High Roads of History. Book I- II- III By the British Ministry of Education

33 −The rise and fall of the Third Reich By W. Shen

34 −Twentieth Century Socialism By the Britain Socialism Union

الفهرس

مقدمة ٥

الباب الأول: تطور وفلسفة المجتمعات ٩

الباب الثاني: نظريات المفكرين السياسيين ٥٣

الباب الثالث: الديموقراطية وأنواعها ومفاهيمها ٧٥

الباب الرابع: الرأسمالية كمذهب اجتماعي واقتصادي وسياسي................ ١١٨

الباب الخامس: ديكتاتوريات القرن العشرين.................................. ١٤٢

الباب السادس: الاشتراكية وفلسفتها ١٦٣